إثبات الحد لله عز وجل

وبأنه قاعد وجالس على عرشه

صنفه

أبو محمد محمود بن أبي القاسم الدشتي

المتوفى سنة (٦٦٥هـ) رحمه الله

ويذيله

الرد على منكر الحد

من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله

من كتابه: بيان تلبيس الجهمية

قدم له وعلق عليه

أبو معاذ
مسلط بن بندر العتيبي
رحمه الله

و

أبو عبد الله
عادل بن عبد الله آل حمدان
عفا الله عنه

الطّبعة الأولى

١٤٣٠هـ

للمراسلة

ص ب/ ص ب جدة (٥٠١٧٢) الرمز (٢١٥٢٣)

adelalhmdan@gmail.com



وبأنه قاعد وجالس على عرشه

صنفه

أبو محمد محمود بن أبي القاسم الدشتي

المتوفى سنة (٦٦٥هـ) رحمه الله

وبذيله

الرد على منكر الحد

من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله

من كتابه: **بيان تلبيس الجهمية**

قدم له وعلق عليه

أبو معاذ
مسلط بن بندر العتيبي
رحمه الله

و

أبو عبد الله
عادل بن عبد الله آل حمدان
عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة [٧٢٨هـ]

رحمه الله :

وقد ثبت عن أئمة السَّلف أنّهم قالوا: (للّه حدّ)،

وأن ذلك لا يعلمه غيره،

وأنَّه مُباين لخلقه،

وفي ذلك لأهل الحديث والسُّنّة مُصنفات. اهـ

[«بيان تلبيس الجهمية» (٣/٥٩٠)]

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

إن الحمدَ لله نَحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذُ بالله من شُرورِ أنفُسنا، ومن سِيئات أعمالنا، مَن يَهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلَّا الله وحدّه لا شريك له، وأشهدُ أن مُحمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فهذه رسالة لطيفة في بَابِ مُهمٍ من أبوابِ الاعتقاد؛ وهو إثبات الحدّ لله تعالى، وعلوه على خلقِهِ، واستوائه على عرشِهِ، أُلِّفت في القَرن السَّابع من الهجرة.

وهي تُنشرُ لأوّل مرّة - حسب عِلمنا -.

وهي مع صِغرِ حَجمها تضمُّ آثارًا مُهمّة عن السَّلفِ الصَّالحِ، وفوائد جَمّة، ونقولات عن أئمّة أعلامٍ من مُصنّفاتٍ مَفقودة لا تكاد تقف عليها في غير هذا الجُزء.

نسأل الله تعالى أن يوفقنا لإخراجها، والتَّعليق عليها بِما يوافق الحقّ والسُّنّة.

* موضوع الكتاب:

تكلَّمَ الدَّشتي رحمه الله في هذا الكتاب عن مَسألتين عَظيمتين من المسائل التي حصلَ فيها الخلاف بين أهل السُّنّة والجماعة وبين مُعطِّلة الصِّفات.

المسألة الأولى:

إثبات الحدّ لله تعالى، وبيان تعلّقها بمسألة عُلوِّ الرَّبِّ سُبحانه وتَعالى، وبينُونَتِهِ عن خلقِهِ، واستوائِهِ على عَرشِهِ.

المسألة الثَّانية:

إثبات الجُلوس والقُعود لله تعالى على ما يليق به سُبحانه، مع ذكرِ الأدلّة على إثباتِ ذلك من السُّنّة الصَّحيحة الصَّريحة، وآثار السَّلف الصَّالح من الصَّحابة، والتَّابعين، ومن بعدهم.

والمُصنّف رحمه الله في كتابِهِ هذا قد اجتهدَ في ذِكْرِ مُعتقد أهل السُّنَّة والأثر وأقوالهم في هاتين المسألتين، فلم يأتِ بِمُحدَثٍ من القولِ، ولا بِمُنكرٍ من الاعتقاد، بل تَحرَّى فيه الاقتداء والاتباع لما كان عليه سَلف الأمّة من الصَّحابة والتَّابعين وأئمّة الدِّين ممن جاء بعدهم، وسَارَ على طريقتهم، واقتفى أثرهم، كما سترى في ثنايا هذا الكتاب.

وعليه فلا تعجل أخي القارئ بردِّ هذا الكِتابِ، ولا ما جاء فيه عن أئمّة أهل السُّنَّة؛ فتقع في مُخالفتهم؛ فإنّه لم يأتِ إنكار هاتين المسألتين

غالبًا إلَّا عن الجهميّة أعداء السُّنّة والتّوحيد، نُفاة صِفات ربِّ العالمين، فعنهم تلقَّفها مَن جاء بعدهم ممن اشتغل بالنَّظرِ في كُتبِ أهل الكلام، وأعرض عن دراسة ما كتبه أهل السُّنَّة في هذه الأبواب.

«**تنبيهان**»:

التنبيه الأول:

طَعَنَ الكوثريّ حَامل لِواء الجهميّة والرَّفض في هذا العصر في هذا الكتاب طَعنًا خَبيثًا كعادته في الطَّعن في أهل السُّنّة ومُصنفاتهم.

فمما قاله وهو يتكلّم عن كتاب «إثبات الحدِّ لله تعالى» كما في «حواشي ذيول تذكرة الحُفّاظ» (٥/ ٢٦٣) قال: (وفيه عن الزّاغوني، وأبي يعلى، وابن بطّة وغيرهم من **مَجانين العُقلاء** نقول سَخيفة يضحك منها عُقلاء المجانين، وفيه أيضًا الأبيات المعزوة إلى الدارقطني من غير خَجَلٍ ولا وَجَلٍ .. ومن العجب أن ترى **خَطّ الحافظ الجمال بن عبدالهادي الحنبلي** على مِثلِ جُزء الدَّشتي المذكور، وتسميعه لأهلِهِ وخاصَّتِهِ) !!

وقال: (.. وإنّما أفضنا في هذا ليكون القارئ على بيّنة من أمرِ هؤلاء الحشوية المعادين لأهل السُّنّة [الأشاعرة والماتريدية !!]، حتّى لا يغترَّ بالدّعايات القائمة التي لا تنطوي إلَّا على جَهلٍ فَاضحٍ عند أصحاب العقول السّليمة، والنَّظر الصَّحيح). اهـ

قلت: ليس هذا بغريبٍ من هذا الجهميّ الذي مَلأَ كُتبه وتعليقاته بالطّعون الكاذبة، والاتهامات الزائفة لأئمّة السَّلف ومن تبعهم من أهل السُّنّة في كُلِّ زَمانٍ ومَكانٍ.

وإنَّما ذكرته هُنا حتَّى يتبيّن لك أن هذه الرّسالة التي سطرها الدَّشتي رحمه الله وذكر فيها عقيدة أهل السُّنّة في العلوّ والاستواء أنها: شجى في حُلوق أهل البدع من الجهمية والأشاعرة وغيرهم من مُعطلة الصِّفات.

التَّنبيه الثّاني:

ذكرَ الألباني كتاب «إثبات الحدّ لله تعالى» في فهرست [«مخطوطات دار الكتب الظاهريّة» (ص٣٧٦)]، وعلَّق عليه بقوله:

(ليس فيه ما يشهد لذلك من الكتاب والسُّنّة) !!

ولا يخفى أن هذا الكلام ينقض الكتاب من أوّله إلى آخره !

فالدَّشتي رحمه الله في هذا الكتاب إنّما هو ناقلٌ لكلام أهل السُّنّة والجماعة؛ من الصَّحابة، والتَّابعين، وغيرهم من أئمة الدِّين: كعبدالله ابن المُبارك، والحُميديّ، وأحمد، وإسحاق، والكرماني، وعبدالله بن أحمد، والخلَّال، والدَّارميّ، وابن بطّة وغيرهم من أئمة أهل السُّنّة رحمهم الله، وهم مَن أُمرنا بالاقتداء بهم، والتَّمسك بما كانوا عليه.

ومِن المُسَلَّم به عند كُلّ صاحب سُنّةٍ واتباعٍ: أنّهم لا يُثبتون مَسائل

التَّوحيد والاعتقاد إلَّا بدليلٍ صَحيحٍ صَريحٍ، وأنّهم أورع وأخشى لله تعالى من أن يصفوه بِما لا يثبت، أو ما لا يليق به سُبحانه.

ورَحِمَ اللهُ الآجُرِّيَّ (٣٦٠هـ) إذ يقول في [«الشريعة» (١/ ٣٠١)]:

علامة مَن أراد الله به خَيرًا سُلوكُ هذه الطَّريق: كتاب الله، وسُنن رسول الله ﷺ، وسُنن أصحابه رضي الله عنهم، ومن تبعهم بإحسان، وما كان عليه أئمة المسلمين في كل بلدٍ، إلى آخرِ ما كان من العُلماءِ، مثل: الأوزاعي، وسُفيان الثَّوري، ومالك بن أنس، والشَّافعي، وأحمد ابن حنبل، والقاسم بن سلَّام، ومن كان على طريقتهم، ومُجانبة كُلّ مذهبٍ لا يذهب إليه هؤلاءِ العُلماء. اهـ

وقال البربهاري (٣٢٩هـ) رحمه الله: فالله اللهَ في نفسِكَ، وَعليك بالآثار، وأصحاب الآثار، والتقليد، فإنّ الدِّين إنّما هو التقليد - يعني: للنبي ﷺ، وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين -، ومَن قبلنا لم يَدَعونا في لَبسٍ، فقلِّدهم واسترح، ولا تجاوز الأثر، وأهل الأثر. اهـ

[«طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٩)]

وقال الدَّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله في [«الرد على الجهمية» (٢١٠)]:

فإن كنتم من المؤمنين، وعلى مِنهاج أسلافهم، فاقتبسوا العلم من آثارهم، واقتبسوا الهدى من سبيلهم، وارضوا بهذه الآثار إمامًا، كما رضي القوم بِها لأنفسهم إمامًا، فلعمري ما أنتم بأعلم بكتاب الله منهم، ولا مثلهم، بل أضلّ وأجهل، ولا يمكن الاقتداء بهم إلَّا باتباع

هذه الآثار على ما تُروى، فمن لم يقبلها فإنّما يُريدُ أن يتبعَ غير سبيل المؤمنين. وقال الله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء/ ١١٥]. اهـ

قلت: وكم من كِتابٍ لأهلِ البدعِ قد ذَكَرَه الألباني في كتابه «مخطوطات دار الكتب الظّاهريّة» ولم يتعقّبه بالتّحذير والتّنبيه !! وكانت أوْلَى بالتّعقب من كتابِ «الحدّ» للدّشتي الذي لم يذكر فيه إلّا مُعتقد أهل السُّنَّة والجماعة !

والمقصود هاهنا: بيان اعتقاد أهل السُّنّة في هاتين المسألتين، وأن السُّنّي لا يسعه إلّا الاتباع والتّسليم لما كان عليه السّلف الصّالح.

والله المستعان.

ترجمة المُصنِّف

الاسم:

محمود بن أبي القاسم إسفنديار بن بدران بن أيَّان.

- سقط من نشرة التوضيح [أبي] قبل القاسم، ولم يذكر الاسم، فصارت الكنية اسمًا !

أيان - بفتح الهمزة و تشديد الياء المثناة التحتية - قاله الدمياطي والذهبي في «المشتبه» في ترجمة ابن أخيه، وابن ناصر في «التوضيح» في ترجمته.

وقد تتصحَّف المثناة التَّحتية إلى الموحَّدة كما وقع في نشرة «المعجم الكبير» للذهبي في ترجمة ابن أخيه.

الكُنية:

أبو محمد، ولم أقف على ذِكر لولده.

اللَّقب:

الدَّشْتي: دَشتَى قرية بأصبهان - بفتح الدّال المهملة، وسكون الشين المعجمة - الأصبهاني.

وفي [« معجم البلدان » (٢/ ٤٥٦)]: الدشت: .. بليدة في وسط

الجبال بين إربل وتبريز، رأيتها عامرة كثيرة الخير أهلها كلهم أكراد.اهـ

الإربلي، قاله: الذهبي.

وإربل - بكسر فسكون فكسر - وهي تقع مسيرة سبعة أميال من بغداد للقوافل، وهي من أعمال الموصل.

الآنمي. قاله: ناسخ كتابه في «إثبات الحدّ»، والدمياطي، وهو في ترجمة ابن أخيه.

الحلبي، الكردي، الحنبلي؛ كُلّ هذا في ألقاب ابن أخيه.

المصري - لوفاته بمصر.

- **التمييز بينه وبين ابن أخيه:**

وهو أحمد بن محمد، أبو بكر الدَّشتي شيخ الذهبي.

المولد:

نحو السّتمائة، فقد نيّف على السِّتين، ومات سنة: (٦٦٥هـ)

شيوخه:

قال الذهبي: سمع الكثير.

ومنهم:

١- إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصُّرَيْفيني. «الحد» (٩).

٢- إسماعيل بن أحمد العراقي، أبي الفَضل. «الحد» (٥١).

٣- جعفر بن علي بن هبة الله الهمداني المالكي (٦٣٦هـ).

٤- سُليمان بن إبراهيم بن هبة الله الإسعردي، أبي الرَّبيع.
«الحد» (١٤و٢٨و٣٨).

٥- عبدالله بن الحُسين بن رواحة، أبي القاسم الشَّافعي (٦٤٦هـ).

٦- وعبدالله بن محمد بن أحمد - ابن أبي عُمر ابن قدامة الخطيب، أبو إبراهيم. «معجم الدمياطي».

٧- عبدالرحمن بن محمد بن أحمد المقدسي. «الحدّ» (٢٩).

٨- علي بن الحُسين بن المُقَيَّر، أبو الحسن الحنبلي (٦٤٣هـ).

٩- محمد بن عبدالحق بن خلف بن عبدالحق الدّمشقي، أبي عبدالله.
«الحد» (١٤و٣٨و٥٠).

١٠- محمد بن عبدالواحد المقدسي الضَّياء الحافظ، أبي عبدالله.
روى عنه في «الحد»: (٣٠و٣١و..]، و«النَّهي عن السَّماع».

١١- يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، أبي البقاء (٦٤٣هـ).

١٢- يوسف بن خليل الحافظ، أبي الحجاج الدّمشقي (٦٤٨هـ).
في «الحد» (٤و١٥و١٦و٢٠و..)، و«معجم الدمياطي».

تلاميذه:

١- ابن أخيه أحمد بن محمد أبو بكر، (اعتنى به عمّه، فأسمعه

الكثير - قاله الذهبي في ترجمة أحمد من «معجمه»، وسمّاه أحمد بن أبي القاسم!، ووقع في نشرة «التبصير» أنَّه ابن أخته، وهو تصحيف)،

٢- وعبدالمؤمن بن خلف الدمياطي في «معجمه».

٣- وأبو عبدالله ... بن عبدالله الرّومي الزجّاج (قرأ عليه كتاب الحدّ)

آثاره العلمية:

له تعاليق وتواليف (قاله الذهبي في «التاريخ»)، ومنها:

١- «كتاب إثبات الحدّ» وهو كتابنا هذا.

٢- كتاب في طُرق حديث الأطيط، قال في كتابه «إثبات الحدَّ» عقب حديث الأطيط: (إني لأورده إن شَاء الله تعالى في كتابٍ غير هذا بطُرُقِهِ وأسانيدِهِ، وكلام الأئمةِ في ثقةِ رجالِهِ، وصحّةِ رُواتِهِ، على وجهٍ لا سَبيلَ إلى دفعِهِ وردِّه إلّا بطريق العنادِ، ولا طعنَ في صحته إلّا بطريقِ المُكابَرَةِ)؛ لكن ضَبَّبَ عليها النَّاسخ.

ونحو هذا الكلام كان قد ذكره الدَّشتي لابن الزاغوني.

٣-كتاب في «النَّهي عن الرّقص والسَّماع»، حدّث فيه عن الضياء - قاله ابن ناصر، ألّفه في عام (٦٥٤هـ) وهو مخطوط في دار الكتب المصرية (٣٩٣) في نحو تسعين ورقة، وقد نُشر في مُجلدين في رسالة جامعية.

٤- «جزء في الأمر بإخفاءِ الذِّكْر». (قاله ابن ناصر).

٥- ذَكرَ في كتابِهِ «النَّهي عن الرَّقص والسَّماع» أنّه أرسلَ إلى قاضي حماة في الرَّدّ على الصُّوفيةِ في استدلالهم بحديث عائشة رضي الله عنها في إباحة الغِناء.

أقوال أهل العلم فيه:

قال ناسخ كتابه في إثبات الحدّ:

(حدّثنا الشيخ، الإمام، العالم، الحافظ، المفتي، موضح المشكلات، أوحد زمانه، سيد الحفاظ، المؤيد بدين الله، الدَّاعي إلى الله، سيف السُّنّة والمسلمين، قامع المبتدعين، ناصر الدِّين: أبو محمد، محمود بن أبي القاسم بن بدران بن أيان الأنمي الدَّشْتي)

وذكره الدّمياطي في «مُعجم شُيوخه»، وقال: (الزَّاهد).

وقال عنه جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي: (الشَّيخ، الصَّالح، الأثري، كان مُحدثًا فاضلاً).

وقال الذهبي في «التاريخ»: (الشَّيخ الصَّالح، الزَّاهد العالم، سَمِعَ الكثير، ونَسَخَ الأجزاء، وخطّه رديء معروف.

كان قانعًا مُتعفِّفًا صَبورًا على الفقرِ، ولا يقبل من أحَدٍ شَيئًا.

كان كثير الصَّوم؛ فإذا أفطر فعلى أربع عشرة لُقمة، أو نحوها يقتصر عليها، ويأثر ذلك عن عُمر رضي الله عنه.

كان أمّارًا بالمعروف، نهّاءً عن المنكر:

١- وقد دَخَلَ مرَّةً على السُّلطان [الذي يقال له:] النَّاصر، فأنكر على السُّلطان بعض هِنَاته، فلَكَمَه السُّلطان، وأُخرِج، وندم السُّلطان، وبعث إليه يستعطفه، فقال:

وددتُ أني أدخل إليه، وأخاطبه بما خاطبتُه، فيعود، فيضربني !

٢- وأنكر على البادرائي القيام عند الدُّعاء للخليفة بدار السَّعادة!

٣- وكان يُنكر على الأمراء الكبار، ويغلظ لهم في المحافل.

وكان رحمه الله دَاعيًا إلى السُّنّة مُجانبًا للبدعة:

١- يُبالغ في الرَّدِّ على نُفاة الصِّفات الخبرية، وينال منهم سَبًّا، وتبديعًا، وهم يرمونه بالتَّجسيم، وكان بريئًا مِن ذلك رحمه الله.

قال الذهبي هاهنا: (لكنّه ناقص الفضيلة، قاصر عن إفحام الخصوم).

قال بعض أهل العلم: يعني بنقص الفضيلة؛ نقص مراتب الدُّنيا من المناصب والهيأة، وهذا مما يزيده شرفًا وفضلاً !

وأما القصور فإنّه من الذهبي لا من الدَّشتي: فقد وصفه بأنَّه من العُلماء !

وكتابه في «إثبات الحدّ» يدلّ على قوّة الحُجّة؛ ولكن أهل السُّنّة ليسوا بأصحاب كلام وخُصومات، بل أصحاب سُنّة وأثر.

٢- وقد ضربه نائب السّلطنة لؤلؤ بحلب؛ لأنّه قرأ مَناقب الصَّحابة

رضي الله عنهم، وقصد إسماعه يوم الجمعة، وكان هذا النّائب يتشيّع، ولهذا ضربه !

الوفاة:

تُوُفِّيَ: سنة خمس وستين وستمائة (٦٦٥هـ)، يوم الاثنين عند مغيب شمس الحادي والعشرين من رجب، بخان مسرور الكبير بالقاهرة، و قد دُفِن بسفح المقطم جوار تُربة الحافظ عبدالغني المقدسي، وقد أناف على ستين سنة - قاله الدمياطي، ونحوه عند الذهبي.

التّراجم:

«معجم الشُّيوخ» للدمياطي.

التواريخ: «تاريخ» الذهبي (٦٦١-٦٧٠ص ٢٠٦-٢٠٧)،

و«الإشارة إلى وفيات الأعيان» للذهبي (٣٦١)

و«تاريخ مصر» المعروف: «بالنجوم الزاهرة» (٧/ ٣٢٣)

و«الدَّليل الشَّافي» لابن تغري بردي (٢/ ٧٢٣)

و«المقتفى» للبرزالي، و«المشتبه» للذهبي (١/ ٤).

و«التوضيح» لابن ناصر (١/ ١٢٤)،

و«التبصير» (١/ ٤).

«حاشية الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/ ٩٠)، (٦٨٤).

معاجم اللغة :

«تاج العروس» (دشت، وأين) (٤/ ٥٢٠).

«الأنساب» (٥/ ٣٥٣)، و«معجم البلدان» (٢/ ٤٥٦).

وترجمة ابن أخيه.

ومن القصور أن «العِبَر» (للذهبي)، و«البداية» (لابن كثير)، و«الشّذرات» (لابن العماد)، لم يترجموا له مع أنّهم ترجموا في السَّنة ذاتها لمخالفه بأبي شامة !

ولم أقف عليه في «طبقات الحنابلة» لابن رجب، ولا «طبقات الحفاظ» للذهبي، ولا «معجم المؤلفين» !.

وصف المخطوط:

لم نقف لهذا الكتاب إلّا على نُسخة واحدة من محفوظات دار الكتب الظّاهرية بدمشق.

وهي نسخة تامّة جيدة الخطّ، تقع في (٢٩) ورقة، في أغلب الورق وجهان. وفي كل ورقة (١٣) سطرًا. وعليها سماعات.

منهج التحقيق:

١- التَّقديم للكتاب بما في محتواه.

٢- التَّرجمة للمؤلف.

٣- تحقيق المتن، و الزيادة [ ] مما لا بدَّ منه.

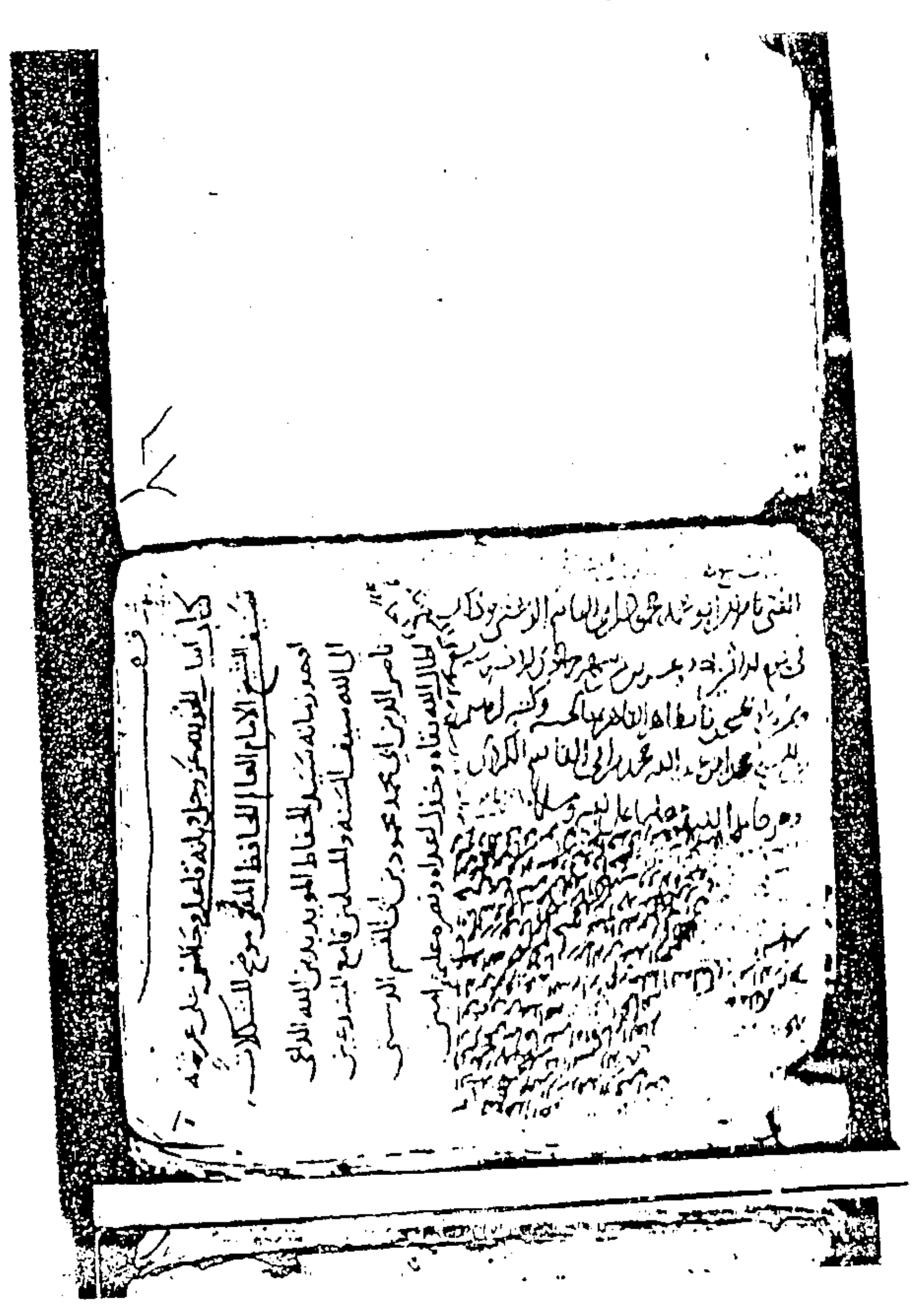
٤- تخريج الأحاديث والآثار.

٥- التَّرجمة للمذكورين في المتن ممن تدور عليهم الأقوال، مع ترك الترجمة للمشاهير: كأحمد وإسحاق رحمهما الله.

٦- إلحاق جزء ابن تيمية رحمه الله في مناقشة الخطابي في مسألة إثبات الحد لله تعالى.

٧- الفهارس.

صورة المخطوط:



مُقدّمات ومباحث في إثبات الحدّ وجُلوس الرَّبِّ عزّوجلّ

الباب الأول: إثبات الحدّ لله تعالى.

المبحث الأول: معنى الحدّ.

المبحث الثاني: إطلاق الحدّ عند أهل السُنَّة بين الإثبات والنفي.

المبحث الثَّالث: سبب ذكر أهل السُنّة الحدّ لله تعالى.

المبحث الرَّابع: الحدّ ليس صفة من صفات الله.

المبحث الخامس: من صرح من أهل العلم بإثبات الحدّ لله

المبحث السَّادس: من قال بالوقف في إثبات الحد.

المبحث السَّابع: حكم من أنكر الحدّ لله تعالى، وموقف أهل السُنة منه.

المبحث الثَّامن: المخالفون لأهل السُنة في إثبات الحد

المبحث الأول:

معنى «الحدّ»

تكلم أهل العلم عن معنى الحدّ في اللغة، ومن ذلك:

- قال الخليل بن أحمد رحمه الله في كتابه [«العين» (١٧٥)]:

حد: فصلُ ما بين كلّ شيئين حَدٌّ بينهما. ومُنتهى كلِّ شيءٍ حدُّه.

- وقال ابن فارس رحمه الله في [«معجم المقاييس» (٢/ ٣)]:

(حدّ): الحاء والدَّال أصلان: الأول المنع، والثَّاني طرف الشَّيء، فالحدّ: الحاجز بين الشَّيئين. اهـ

- وقال أبو القاسم التيمي الأصبهاني رحمه الله: حدُّ كُلّ شيءٍ موضع بينونته عن غيره، فكُلّ موجود له حدّ ينتهي إليه، ويميزه عن غيره في صفته وقدره. [سيأتي برقم: (٤)]

- وقال الدَّارميّ رحمه الله [«النقض» (ص٥٧)]: الخلق كلهم علموا أنّه ليس شيء يقع عليه اسم الشيءِ إلَّا وله :حدٌّ، وغايةٌ، وصفةٌ. وأن لا شيء: ليس له حدٌّ، ولا غايةٌ، ولا صفة.

فالشيء أبدًا موصوفٌ لا محالة، ولا شيء يوصف بلا حدًّ، ولا غاية، وقولك: (لا حدّ له): يعني أنّه لا شيء. اهـ

المبحث الثاني:

إطلاق «الحدّ» عند أهل السُّنَّة بين النَّفي والإثبات

أجمعَ أهلُ السُّنَّة على إثبات الحدِّ لله تعالى، وورد عن بعضهم إطلاق نفي الحدّ؛ وإنّما أرادوا بهذا النَّفي معنىً صَحيحًا يُوافق ما أجمعوا عليه، لا ما يُريده الجهمية من نفي الحدّ الذي يعنون به نفي العلوّ لله تعالى على خلقه.

أولاً: القول بإثبات « الحدّ » للّه تعالى.

أجمع أهل السُّنّة والجماعة على إطلاق لفظ (الحدّ) لله تعالى بمعنى إثبات علوّه سُبحانه وتعالى، وبينونته عن خلقه، واستوائه على عرشه.

- قال عُثمان الدَّارميّ رحمه الله تعالى في [«النقض» (ص٦٢)]: اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السَّماء، وحدُّوه بذلك؛ إلَّا المريسيّ الضَّال وأصحابه، حتَّى الصِّبيان الذين لم يبلغوا الحنث قد عرفوه بذلك. اهـ

ثانيًا: نفي بعض أهل السُّنَّة « الحدّ » عن اللّه تعالى.

ثبت عن بعض أهل السُّنّة نفي الحدّ لله تعالى، وهو يُحمل على مَعنيين:

الأول: عدم إحاطة شيء من المخلوقات به سُبحانه وتعالى، كما قال: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام/ ١٠٣]

وقوله: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ [طه/ ١١٠]

الثّاني: نفي علم الخلق بحدِّهِ سُبحانه وتعالى، فلا يَعْلَم كيفية حدّه إلّا هو سُبحانه.

قال أبو القاسم التَّيميّ الأصبهاني رحمه الله: إن كان غرض القائل بقوله: (ليس له حدٌّ): لا يحيط علم الخلق به؛ فهو مُصيبٌ.

وإن كان غرضه بذلك: لا يحيط عِلم الله بنفسِهِ؛ فهو ضَالٌّ.

أو كان غرضه: أنّ اللهَ في كُلِّ مكانٍ بذاته؛ فهو أيضًا ضَالّ. اهـ

[سيأتي تخريجه برقم (٤)]

وممن ورد عنه النَّفي والإثبات سَويًّا: الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٣٣)، وانظر كلامه كذلك في «درء التعارض» (٢/ ٣٣-٣٦)] - بعد أن نقل كلام الإمام أحمد رحمه الله في نفي الحدّ - قال:

(فهذا الكلام من الإمام أبي عبدالله أحمد رحمه الله يُبيّن أنَّه نفى أنّ العباد يحدّون الله تعالى، أو صفاته بحدٍّ، أو يَقدُرون ذلك بقدرٍ، أو أن يبلغوا إلى أن يصفوا ذلك، وذلك لا يُنافي ما تقدّمَ من إثباتِ أنّه في نفسِهِ له حَدٌّ يعلمه هو لا يعلمه غيره، أو أنّه هو يصف نفسه، وهكذا كلام

سَائر أئمة السَّلف: يُثبتون الحقائق، ويُنفون علم العباد بكنهها).

وقال أيضًا رحمه الله في [«درء التعارض» (٢/ ٣٥)]: فهذا مثاله مما نقل عن الأئمة كما قد بسط في غير هذا الموضع وبينوا أن ما أثبتوه له من الحدّ لا يعلمه غيره، كما قال مالك وربيعة وغيرهما: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول)، فبين أن كيفية استوائه مجهولة للعباد، فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر؛ ولكن نفوا علم الخلق به، وكذلك مثل هذا في كلام عبدالعزيز بن عبدالله الماجشون وغير واحد من السَّلف والأئمة ينفون علم الخلق بقدره وكيفيته. اهـ

وممن جرى منه هذا النّفي بهذا المعنى من أهل السُّنّة قبل الإمام أحمد رحمه الله وبعده:

- قال أبو داود الطيالسي رحمه الله: كان الثوري، وشُعبة، وحماد بن زَيد، وحماد بن سَلمة، وشريك، وأبو عَوانة لا يحدُّون، ولا يُشبّهون، ولا يمثّلون الحديث، ولا يقولون: كيف.

[ذكره ابن رجب في «الفتح» (٦/ ٥٣٥)، ونقله عن تخريج البيهقي]

ومنه كذلك قول ابن قتيبة رحمه الله في [«الردّ على الجهمية» (ص ٥٣)]:

(نؤمن بالرُّؤية، والتَّجلي، وأنه يعجب، وينزل إلى السَّماء الدنيا، وأنه على العرش استوى ... من غير أن نقول في ذلك بكيفية، أو بحدّ) اهـ. أي: من عندنا.

«تنبيه»:

ما قالـه ذاك التميمـي في كتابـه «عقيـدة الإمـام أحمـد بـن حنبـل» (ص٤٠): (كان أحمد يقول في معنى الاستواء: هو العلوّ، والارتفاع .. ولا يجوز أن يقال: استوى بِمُماسَّة، ولا بمُلَاقَاة .. ولا تلحقـه الحـدود قبل خلق العرش، ولا بعد خلق العرش ..) اهـ

قلت: ليس هذا كلام أحمد لا لفظًا ولا معنى.

والتميمي هذا هو أبو الفضل عبدالواحد بن عبدالعزيز (٤١٠هـ)، وقد ذكر عقيدة الإمام أحمد رحمه الله بـالمعنى الـذي فهمـه لا بـاللفظ والرّواية.

وقد تكلم ابـن تيمية رحمه الله مِرارًا عن عقيدته هذه وبَيّن أنّـه عـلى طريقة ابن كُـلاّب، وأنـه أبعـد عـن الإثبـات، ويميـل إليـه كثـير مـن الأشاعرة كالبيهقي والباقلّاني.

وقال: له في هذا الباب مُصنَّف ذكر فيه من اعتقاد أحمد ما فهمه؛ ولم يذكر فيه ألفاظه، وإنّما ذكر جمل الاعتقاد بلفـظ نفـسه، وجعـل يقـول: (وكان أبو عبد الله)، وهو بمنزلة من يُـصنِّف كتابـا في الفقـه عـلى رأي بعض الأئمة، ويذكر مذهبه بحسب ما فهمه ورآه. اهـ

[انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٣)، و(٤/ ١٦٧-١٦٨) و(١٢/ ٣٦٧)]

المبحث الثالث:

سبب ذِكر أهل السُّنَّة «الحدّ» لله تعالى

لما كانت الجهمية ينفون عُلوّ الله تعالى على خلقه، واستوائه على عرشه، ويقولون: إن الله تعالى لا يُباين خلقه، وليس بينه وبينهم حَدٌّ، ولا يتميز عنهم.

أنكر عليهم أهل السُّنّة من السَّلف الصَّالح، واشتدَّ نكيرهم عليهم، حتَّى كفَّروهم، وحذّروا منهم، وبينوا للنَّاس أمرهم وتلبيسهم.

- قال ابن تيميّة (٧٢٨هـ) رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٤٣)]:

.. لما كان الجهمية يقولون ما مضمونه: إنَّ الخالقَ لا يتميَّز عن الخلقِ، فيجحدون صفاته التي تميّز بها، ويجحدون قدره، حتَّى يقول المعتزلة: إذا عرفوا أنَّه: حيٌّ، عالمٌ، قديرٌ، قد عرفنا حقيقته وماهيته. ويقولون: إنّه لا يُباين غيره، بل إمّا أن يصفوه بصفة المعدوم فيقولون: لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا كذا، ولا كذا. أو يجعلوه حَالًّا في المخلوقات، أو وجود المخلوقات.

فبيّن ابن المبارك أن الرَّبّ سُبحانه وتعالى على عرشِهِ مُباينٌ لخلقِهِ، مُنفصلٌ عنه، وذكر الحدَّ؛ **لأن الجهمية كانوا يقولون: (ليس لَهُ حَدٌّ)**، وما لا حَدَّ له لا يُباين المخلوقات، ولا يكون فوق العالم؛ لأن ذلك

مُستلزمٌ للحَدِّ).

فَلَمّا سَألوا أمير المؤمنين في كُلّ شيءٍ عبدالله بن المبارك: بماذا نعرفه ؟ قال: بأنّه فوقَ سَمواته على عرشِهِ، بَائنٌ من خلقِهِ.

فذكروا له لازمَ ذلك الذي تنفيه الجهمية، وبنفيهم له ينفون ملزومه الذي هو موجود فوق العرش ومُباينته للمخلوقات،

فقالوا له: بحدٍّ ؟ قال: بحدٍّ.

وهذا يفهمه كلّ مَن عرف ما بين قول المؤمنين أهل السُّنَّة والجماعة، وبين الجهمية الملاحدة مِن الفَرق. اهـ [وسيأتي في الملحق (ص ٢٣٤)]

قلت: واعلم أن من أهم ما يُريد الجهمية المعطّلة الوصول إليه: هو نفي علوّ الله تعالى على خلقه، واستوائه على عرشه كما صرح بذلك أئمة السَّلف الصَّالح.

- قال حماد بن زيد (١٧٩هـ) رحمه الله - وذكر هؤلاء الجهمية - قال: إنّما يحاولون أن يقولوا: ليس في السَّماءِ شيء. [«السنة» لعبد الله (٤١)]

- وقال عَبَّاد بن العَوّام (١٨٦) رحمه الله: كلمت بشر المريسي وأصحاب بشر فرأيت آخر كلامهم ينتهي أن يقولوا: ليس في السَّماء شيء. [«السنة» لعبد الله بن أحمد (٦٥)]

- قال عبدالرحمن بن مهدي (١٩٨هـ) رحمه الله: ليس في أصحاب الأهواء شَرٌّ من أصحابِ جهم يَدُورون على أن يقولوا: ليس في السَّماء شيء. [«السنة» لعبد الله بن أحمد (١٤٧)

المبحث الرابع:

«الحدّ» ليس صفة من صفات الله تعالى

شنَّع الخطَّابي على أهل السُّنّة في إثباتهم «الحدّ» لله تعالى، فزعم أنّهم زادوا لله سُبحانه وتعالى صفة من الصِّفات التي لم ينطق بها الكتاب والسُّنّة.

وقد تعقّبه شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٤٢)] فقال:

أهل الإثبات المنازعون للخطَّابي وذويه يُجيبون عن هذا بوجوه:
أحدها: أن هذا الكلام الذي ذكره إنّما يتوجَّه لو قالوا: إن له صِفة هي (الحدّ) كما توهّمه هذا الرَّادّ عليهم!
وهذا لم يقله أحدٌ، ولا يقوله عَاقلٌ؛ فإن هذا الكلام لا حقيقة له؛ إذ ليس في الصِّفات التي يُوصف بها شيء من الموصوفات - كما يوصف باليد والعلم - صفة مُعينة يُقال لها: «الحدّ»، وإنما الحدُّ مَا يتميّز به الشّيء عن غيره من صفته وقدره، كما هو المعروف من لفظ الحدّ في الموجودات ..) الخ

قلتُ: سيأتي نصّ كلام الخطّابي وردّ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عليه في الملحق بهذا الكتاب (ص٢٣٣)، فانظره هناك.

المبحث الخامس:

مَن صرّح مِن أهل العلم بإثبات «الحدّ» لله تعالى

تضافرت أقوال أهل العلمِ على إثبات وإطلاق «الحدّ» لله تعالى، حدًّا لا يعلمه غيره سُبحانه وتعالى حتّى نقل عُثمان بن سعيد الدَّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله اتفاق المسلمين والكافرين على ذلك؛ فقال في [«النقض على المريسي» (ص ٦٢)]: (اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السَّماءِ، وحَدّوه بذلك؛ إلّا المريسيّ الضَّالّ وأصحابه) .اهـ

وكذلك قال حرب الكِرماني (٢٨٠هـ) رحمه الله كما سيأتي.

وسأذكر في هذا المبحث بعض من وقفتُ على تصريحه بإثباتِ الحدِّ لله تعالى:

١- عبدالله بن المبارك (١٨١هـ) رحمه الله. [سيأتي برقم (١٤)]

٢- الحُميديّ عبدالله بن الزُّبير (٢١٩هـ) رحمه الله.

ذكر حرب الكِرماني رحمه الله في عقيدته أنَّه ممن أثبت الحدّ.

[انظر: «مسائل الإمام أحمد وإسحاق» رواية الكرماني (ص ٣٥٥)]

٣- سعيد بن منصور (٢٢٧هـ) رحمه الله.

ذكره الكِرماني في عقيدته (المصدر السَّابق ص ٣٥٥).

٤- أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رحمه الله. [سيأتي برقم (١٥)]

٥- إسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) رحمه الله. [سيأتي (٢١)]

٦- حرب بن إسماعيل الكِرماني (٢٨٠هـ) رحمه الله.

- قال الكِرماني رحمه الله في «مسائله» (ص٣٥٥) المعروفة التي نقلها عن أحمد وإسحاق وغيرهما، وذكر معها من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأصحابه رضي الله عنهم، وغيرهم ممن ذكر، وهو مُصنَّفٌ كبير صنّفه على طريقة الموطّأ ونحوه من المصنفات، قال:

(باب القول في المذهب: هذا مذهب أئمّة العلم، وأصحاب الأثرِ، وأهل السُّنّة المعروفين بها، المقتدَى بهم فيها، وأدركت من أدركت من عُلماء أهل: العراق، والحجاز، والشَّام، وغيرهم عليها، فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب، أو طعنَ فيها، أو عاب قائلها، فهو مُبتدعٌ خارجٌ عن الجماعة، زائلٌ عن منهج السُّنّة وسبيل الحقّ، وهو مذهب: أحمد، وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد، وعبدالله بن الزُّبير الحُميدي، وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم، فكان قولهم:

- وذكر قولهم في: الإيمان، والقدر، والوعيد، والإمامة، وما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من أشراط السَّاعة، وأمر البرزخ، والقيامة، وغير ذلك - إلى أن قال: (وهو سُبحانه بائنٌ من خلقِهِ، لا يخلو من علمِهِ مَكان، ولله عرشٌ، وللعرشِ حملة يحملونه، وله حدٌّ، والله أعلم بحدّه، والله على عرشه عزَّ ذكره وتعالى جَدُّه ولا إله غيره..)

٧- الأثرم أحمد بن محمد بن هانئ (٢٧٣هـ) رحمه الله. [سيأتي (١١)]

٨- عُثمان بن سعيد الدَّارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله. [سيأتي قوله (٥)]

وقد أكثر رحمه الله في كتابه «النقض على بشر المريسي» الكلام عن إثبات هذه الحد لله تعالى، والرَّدّ على من أنكره.

٩- عبدالله بن أحمد بن حنبل (٢٩٠هـ) رحمه الله.

[كتاب «السُّنّة» (١/ ١٧٥)، رقم (٢١٦)]

١٠- الخلال أبو بكر أحمد بن محمد (٣١١هـ) رحمه الله.

[سيأتي قوله (١٧)]

١١- أبو عبدالله بن بطّة العُكبري (٣٧٨هـ) رحمه الله. [سيأتي (٢٢)]

١٢- يحيى بن عمّار السّجستاني (٤٢٢هـ) رحمه الله.

«الإمام المحدث الواعظ، شيخ سجستان أبو زكريا .. وكان متحرقًا على المبتدعة والجهمية .. وكان له جلالة عجيبة بهراة وأتباع وأنصار».

[«السير» (١٧/ ٤٨٢)]

وقد أنكر على ابن حبان، وطرده من سجستان لما أنكر الحد لله تعالى كما في [«ذم الكلام» للهروي (٤/ ٤٠٢)] وسيأتي كلامه بتمامه (ص٤٣).

١٣- أبو القاسم بن منده (٤٧٠هـ) رحمه الله. [سيأتي برقم (٩)]

١٤- أبو إسماعيل الأنصاري الهروي (٤٨١هـ) رحمه الله.

قال في كتابه [«الأربعين في دلائل التوحيد» (ص٥٧)]: (باب إثبات الحدّ لله عزّ وجلّ) [سيأتي برقم (٢٣)].

١٥- أبو الحسن الجزري. [كتاب «الروايتين والوجهين» (ص٥٦)]

قال: هو على العرش بحدّ يعلمه هو ولا نعلمه نحن. اهـ

١٦- القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ). [سيأتي برقم (١١-١٢)]

١٧- أبو العلاء الهمذاني (٥٦٩هـ) رحمه الله. [سيأتي برقم (١٣)]

١٨- أبو القاسم التّيمي (٥٣٥هـ) رحمه الله. [سيأتي برقم (٤)]

١٩- ابن الزَّاغوني (٥٢٧هـ). [سيأتي برقم (١٠)]

٢٠- الدَّشتي رحمه الله. كما في كتابه هذا.

٢١- شيخ الإسلام ابن تيميّة (٧٢٨هـ) رحمه الله.

قال في [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٥٩٠)]: وقد ثبت عن أئمة السَّلف أنّهم قالوا: (لله حد)، وأن ذلك لا يعلمه غيره، وأنَّه مُباين لخلقه، وفي ذلك لأهل الحديث والسُّنّة مُصنفات. اهـ

وقد أطال الكلام في إثبات الحدّ لله تعالى في كتابه «بيان تلبيس الجهمية» وردَّ على الخطابي الذي شنَّع على أهل السُّنّة إثباتهم الحدّ لله تعالى، ولما كان في كلامه من الفوائد الكثيرة رأينا أن نلحقه بتمامه بهذا الجزء إتمامًا للفائدة.

٢٢- ابن القيم (٧٥١هـ) رحمه الله.

كما في [«مختصر الصواعق المرسلة» (٣/ ١٠٨٧-١٠٨٨)]

٢٣- ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) شارح الطَّحاوية.

قال في [«شرحه» (ص٢١٩)] بعد أن ذكر أثر ابن المبارك رحمه الله في إثبات الحدّ لله تعالى، قال: ومن المعلوم أن الحدّ يقال [في] ما ينفصل به الشَّيء ويتميّز به عن غيره، والله تعالى غير حال في خلقه، ولا قائم بهم، بل هو القيوم القائم بنفسه، المقيم لما سواه.

فالحدّ بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه مُنازعة في نفس الأمر أصلاً، فإنّه ليس وراء نفيه إلَّا نفي وجود الرَّبّ، ونفي حقيقته.

وأما الحدّ بمعنى العلم والقول، وهو أن يحدّه العباد فهذا مُنتفٍ بلا منازعة بين أهل السُّنّة. اهـ

٢٤- يوسف بن عبدالهادي (٩٠٩هـ) رحمه الله.

فقد سمع «كتاب الحد»، واسمه مثبت في سماعات هذا الكتاب، وكان يجمع أهله وخاصَّته ليسمعهم إياه.

قلت: وممن أثبت الحدّ كذلك:

مشايخ حرب الكِرماني رحمهم الله الذين ذكرهم في عقيدته ممن أدركهم من أئمة أهل السُّنّة كما تقدّم (ص٣٢).

ومن المعاصرين ممن وقفتُ على كلامه؛ جماعة منهم:

٢٥- الشَّيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى النَّجدي رحمه الله.

في كتابه: [«تنبيه النبيه والغبي في الرد على المدراسي والحلبي» (ص٥٠).

٢٦- الشيخ سُليمان بن سَحمان النجدي (١٣٤٩هـ) رحمه الله.

في كتابه: [«تنبيه ذوي الألباب السّليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة» (ص٤٠-٤٩)] فقد ذكر كلام ابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، والدارمي، وابن تيمية رحمهم الله تعالى في إثبات الحد.

٢٧- الشَّيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله.

قال في تعليقه على «الطحاوية»: من قال من السَّلف بإثبات الحدّ في الاستواء أو غيره فمراده:

حدّ يعلمه الله سُبحانه ولا يعلمه العباد. اهـ

[«مجموع الفتاوى الشيخ ابن باز» (٢/ ٧٨)].

٢٨- الشَّيخ الفوزان في «شرحه للمعة الاعتقاد».

قال عن قول ابن المبارك رحمه الله (ص ٢٩٧) في إثبات الحد:

ابن المبارك لا يقصد معنى سيئًا أبدًا؛

لأنه من أئمة السَّلف رحمهم، وقصده بالحدِّ: الحقيقة،

يعني أنَّه استواء على العرش حقيقة. اهـ

المبحث السَّادس:

من قال بالوقف في إثبات «الحدّ» لله تعالى

تبيَّن لنا فيما تقدَّم أن سبب ذِكر أهل السُّنّة والجماعة للحدّ لله تعالى كان مَنشؤه كشف زَيغ وضلال الجهمية الذين لبَّسوا على العامّة اعتقادهم في علوّ الله تعالى بذاته على خلقه، فإنَّهم كانوا يقولون:

(إن الخالق لا يتميّز عن الخلق، بل هو معهم بذاته في كل مكانٍ).

فأثبت أهل السُّنّة والجماعة علوّ الرَّبّ على عرشه، وبينونته عن خلقه، وأطلقوا من باب **زيادة البيان والإيضاح**: (بَائنٌ من خلقه، بحدٍّ)، لتثبيت ذلك الاعتقاد في قلوب العامّة، وكشفًا لشُبَه الجهمية.

وهذه المسألة لها شَبَهٌ بمسألة « القرآن »، وأنَّه كلام الله غير مخلوق.

فإن القرن الأوّل كانوا على القولِ بأنّه كلام الله، ولم يصرّحوا بأنّه غير مخلوق، حتّى نشأت الجهمية وصرَّحوا بخلقِ القرآن، وامتحنوا النَّاس على ذلك، ولبَّسوا على العامَّة أمر دينهم وعقيدتهم في كلامِ الله تعالى.

فلم يسع أئمّة أهل السُّنّة حينئذٍ السُّكوت أمام هذا الكفر الظَّاهر والضَّلال البيّن، فصرَّحوا بالقول بأن القرآن كلام الله، وزادوا زيادة بيان: بأنَّه (غير مخلوق)، بل وأنكروا على من توقَّف فيه، وقال: لا

أقول: (مخلوق، ولا غير مخلوق).

- قال عثمان الدّارميّ رحمه الله في [«النقض» (ص٣١٠-٣١٢)]: إنّما كَرِهَ مَن كَرِهَ الخوض مِن هؤلاء المشايخ - إن صحَّت عنهم روايتك - لما أنَّه لم يكن يخوض فيه إلَّا شِرذِمَةٌ أذلّةٌ سِرًّا بِمُناجاةٍ بينهم، وإذا العامّة مُتمسِّكون منهم بالسّنن الأوّلى، والأمر الأوَّل.

فكَرِهَ القوم الخوض فيه إذْ لم يكن يُخاضُ علانيةً، وقد أصابوا في ترك الخوض فيه إذْ لم يُعلن، فلمّا أعلنوه بقوّة السُّلطان، ودَعَوا العامّة إليه بالسِّيوف والسِّياط، وادَّعوا أن كلام الله مخلوق، أنكر عليهم ذلك مَن غَبَرَ مِن العلماء، ومَن بقي من الفُقهاء، فكذَّبوهم، وكفَّروهم، وحذَّروا النَّاس أمرهم، وفسَّروا مرادهم من ذلك، فكان هذا: مِن الجهمية: خوضًا فيما نُهُوا عنه، ومِن أصحابنا: إنكارًا للكُفر البيّن، ومنافحة عن الله كيلا يُسبَّ وتُعطَّلَ صفاته، وذبًّا عن ضعفاء النَّاس كيلا يَضلُّوا بمحنتهم هذه، من غير أن يعرفوا ضدّها من الحُجج التي تنقض دعواهم، وتبطل حججهم.

فقد كتب إليّ عليّ بن خَشرم، أنَّه سمع عيسى بن يونس يقول:

لا تُجالسوا الجهمية، وبيّنوا للنَّاس أمرهم كي يَعرفوهم فيحذروهم.

وقال ابن المبارك: لأن أحكي كلام اليهود والنّصارى أحبّ إليَّ من أن أحكي كلام الجهمية.

فحين خاضت الجهمية في شيءٍ منه، وأظهروه، وادّعوا أنّ كـلام الله مخلوق، أنكر ذلك ابن المبارك وزعم أنّه غير مخلوق، وأن من قال: ﴿ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ ﴾ مخلـوق؛ فهو كافر.

حدثنيه يحيى الحِمَّاني، عن الحَسَن بن الرَّبيع، عن ابن المبارك.

فكَرِهَ ابن المبارك حكاية كلامهم قبل أن يُعلنوه، فلـمّا أعلنـوه أنكـر عليهم، وعابهم على ذلك.

وكذلك قال ابن حنبل: كُنَّا نَرى السُّكوت عن هذا قبل أن يخـوض فيه هؤلاء، فَلَمَّا أظهروه لم نَجد بُدًّا مِن مُخالفتهم، والرَّدِّ عليهم..) اهـ

قلت: وكذلك يُقال هاهنا في إثبات الحدّ لله تعالى:

لما نفت الجهمية عُلوّ الرَّبِّ تعالى، واستواءه على عرشه، وبينونته عن خلقه، وادَّعَوا أنَّ اللهَ تعالى بذاته في كُلِّ مَكانٍ، ولبَّسوا على العامّـة أمـر دينهم؛ لم يسع أهل السُّنّة السُّكوت عن ضلالهم، فأثبتوا علوّ الله تعـالى واستوائه على عرشه؛ وزادوا من باب **البيان والإيضاح**: إثبات (البينونة والحدّ لله تعالى)؛ كما قال الإمام عبدالله بن المبارك والإمام أحمد رحمهـما الله تعالى: (**نَعرِفُ رَبَّنا عَزَّ وَجَلَّ فَوقَ سَبعِ سَمواتٍ، عَلى العَرشِ، بَائنًـا من خَلقِهِ بِحَدٍّ، وَلَا نَقولُ كَما قَالت الجَهميّـة: هَاهُنَـا، وأشـار بيـده إلى الأرض**).

وعليه فلا تغترَّ بما ذهب إليه بعض المُتأخِّرين مـن إنكـارِ الكـلامِ في مسألة إثبات الحدّ لله تعالى، وأنّها من فُضول الكلامِ؛ كَصنيعِ الذَّهبي في

إنكاره على أهل السُّنّة ما صَنعوه بابنِ حبَّان لما أنكر الحدّ لله تعالى.

- قال أبو إسماعيل الهروي رحمه الله في [«ذم الكلام» (٤/ ٤٠٢)]:

سألت يحيى بن عمّار عن أبي حاتم بن حبان البُستي قلت: رأيته ؟
قال: كيف لم أره، ونحن أخرجناه من سِجستان !
كان له علمٌ كثير، ولم يكن له كبير دين، قَدِمَ علينا، فأنكرَ الحدّ لله، فأخرجناه من سِجستان.

فقال الذهبي في [«السير» (١٦/ ٩٧)] مُعلّقًا: إنكاركم عليه بِدعةٌ أيضًا، والخوض في ذلك لم يأذن به الله، ولا أتى نصٌّ بإثبات ذلك ولا بنفيه. ومِن حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه !! وتعالى الله أن يُحدّ ويُوصف إلَّا بِما وصف به نفسه، أو علَّمه رسله. اهـ

وقال أيضًا في [«الميزان» (٣/ ٥٠٧)]: إنكاره للحَدّ، وإثباتكم للحدّ نوعٌ من فضول الكلام !! والسُّكوت عن الطَّرفين أولَى؛ إذْ لم يأتِ نصٌّ بنفي ذلك ولا إثباته !! والله تعالى ليس كمثله شيء. اهـ

قلت:

١- كلامه يدلّ على أنّه ما فهم المسألة، ولا عرف سبب إثبات السّلف الصَّالح للحدِّ لله تعالى، ولا مغزى الجهمية في إنكارهم الحدّ.

٢- السُّكوت عن ذلك أولَى قبل أن يخوض أهل البدع في نفي علوّ الله على خلقه، وقولهم بالحلول في خلقه. تعالى عما يقولون علوًا كبيرًا.

٣- أمّا إنكاره على من صرَّح بالحدِّ؛ فهم كما تقدَّمَ ذكر أسمائهم من أئمة الإسلام: كعبدالله بن المبارك، والحُميدي، وأحمد، وإسحاق، والكرماني، وعبدالله بن أحمد، والخلَّال، والدَّارميّ، وابن بطّة، وعبدالرحمن بن منده، و .. وعدادهم من الأئمة الذين هم سُرج الهدى، ومصابيح الدُّجى.

فكيف يُقال بعد ذلك: بأن الكلام فيها بدعة، والخوض فيها من فضول الكلام ؟!

بل نقول بما قالوا، ونكفّ عما كفّوا عنه، ونقول: بأن مُخالفتهم فيما اتفقوا عليه بدعة، فإنّه يَسَعُنا ما وَسِعَهم، فإنّهم كانوا بالله، وبصفاته، وبما يليق به سُبحانه أعلم، وعن الباطل، والجدال، وعلم الكلام، والخوض فيه أبعد.

وللأسف فإن كثيرًا من المشتغلين بتدريس عقائد أهل السُّنّة والتّأليف فيها قد تابعوا الذهبي في هذه المسألة، وغيرها من المسائل التي خالف فيها أهل السُّنّة؛ كمسألة: الطَّعن في الأقران، والمقام المحمود، والصُّورة، والتّبرك بقبر النبي صلى الله عليه وسلم، والتَّمسح به، وشدّ الرّحل إليه، وغيرها من المسائل !!

والله أعلم.

المبحث السابع:

حُكم من أنكر «الحدّ» لله تعالى، وموقف أهل السُّنّة منه

أنكَرَ أَئمّة أهل السُّنّة على الجهمية نفيهم الحدّ لله تعالى، ومنهم:

١ - قال عثمان الدارمي رحمه الله في [«النقض على المريسي» (ص٥٨)]:

من ادّعى أن ليس لله حدّ فقد ردَّ القرآن، وادَّعى أنّه لا شيء؛ لأن الله وصف حدّ مكانه في مواضع كثيرةٍ في كتابه، فقال:

﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه/ ٥]،

﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك/ ١٦]،

﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ﴾ [النحل/ ٥٠]،

﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ [آل عمران/ ٥٥]،

﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ ﴾ [فاطر/ ١٠]

فهذا كُلّه وما أشبهه شواهد ودلائل على الحدّ؛ ومن لم يعترف به فقد كَفَرَ بتنزيل الله، وجَحَدَ آيات الله. اهـ

قلت: فنفي الحدّ عند الدارمي رحمه الله يستلزم نفي عُلو الله على خَلقه واستوائه على عَرشه، ونفي ذلك كفرٌ بإجماعِ المسلمين، وسيأتي

كذلك زيادة بيان في كلام ابن منده والدَّشتي رحمهما الله. والله اعلم.

٢- قال أبو القاسم عبدالرحمن بن الحافظ أبي عبد الله بن منده رحمه الله: **ولا دينَ لمن لا يرى لله الحدّ**؛ لأنه يُسقط مِن بينه وبين الله الحاجز، والحِجاب، والإشارات، والخطاب. اهـ [سيأتي (رقم ٩)]

٣- قال الدَّشتي رحمه الله: فمِن مذهب أصحاب الحديث الذين هم أهل السُّنّة وأئمة المسلمين وعُلمائهم؛ يعتقدون ويشهدون أن من قال:

(ليس لله حدّ) يعني بذلك أن الله في كُلّ مكان .. فقد ارتدّ عن دينِ الإسلامِ، ولحق بالمشركين، وكفر بالله وبآياته .. اهـ [وسيأتي (ص ١١٨)]

وأما موقف بعض أهل السُّنَّة ممن أنكر الحدّ؛

- قال أبو إسماعيل الهروي رحمه الله في [«ذم الكلام» (٤/ ٤٠٢)]:

سألت يحيى بن عَمَّار عن أبي حاتم بن حبّان البُستي قلت: رأيته ؟

قال: كيف لم أره ، ونحن أخرجناه من سجستان !

كان له علم كثير، ولم يكن له كبير دين، قدم علينا، فأنكر الحدّ لله، فأخرجناه من سِجستان.

ويحيى بن عَمَّار من الأئمة رحمهم الله تعالى،

وأما ابن حبّان فهو من مُعطّلة الصِّفات كما هو ظاهر في كتابه «الصَّحيح». والله أعلم.

المبحث الثامن:

في ذِكر مَن أنكر «الحدّ» لله تعالى

أوّل من اشتهر عنه إنكار الحدّ لله تعالى هم الجهمية مُعطّلة صِفات الله تعالى، ثم تلقفها عنهم كثير ممن تأثرّ بهم.

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٦٨٣)]: وذكروا [أي الأئمة] أن جهمًا وأتباعه هم أوّل من أحدث في الإسلام هذه الصِّفات السّلبية، وإبطال نقيضها، مثل قولهم: ليس فوق العالم، ولا هو داخل العالم، ولا خارجه، وليس في مكان دون مكان، وليس متحيّز، ولا جوهر، ولا جسم، ولا له نهاية، **ولا حدّ**، ونحو هذه العبارات؛ فإن هذه العبارات جميعها وما أشبهها لا تُؤثَرُ عن أحدٍ من الصحابة والتابعين، ولا من أئمة الدين المعروفين، ولا يروى بها حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا توجد في شيء من كُتُبِ الله المنزلة من عنده؛ **بل هذه هي من أقوال الجهمية**، ومن الكلام الذي اتفق السَّلف على ذَمِّه لما أحدثه من أحدثه، فحيث ورد في كلام السَّلف ذمّ الجهمية كان أهل هذه العبارات داخلين في ذلك، وحيث ورد عنهم ذمّ الكلام والمتكلمين كان أهل هذه العبارات داخلين في ذلك؛ فإن ذلك لما أحدثه المبتدعون كثر ذَمّ أئمة الدّين لهم، وكلامهم في ذلك كثير

قد صُنِّفَ فيه مُصنفات، حتَّى إن أعيان هذه العبارات وأمثالها ذكرها السَّلف والأئمة فيما أنكروه على الجهمية وأهل الكلام المحدث. اهـ

وممن ذُكِرَ عنه نفي الحد لله تعالى من الجهمية وغيرهم من الطّوائف:

١- إمام الجهمية: الجهم بن صفوان (١٢٨هـ).

- قال الدَّارميّ رحمه الله في [«النقض» (ص ٥٧)]: وادَّعى المعارض أيضًا أنه ليس لله حدّ، ولا غايةٌ، ولا نهايةٌ. وهذا الأصل الذي بنى عليه جهم جميع ضلالاته، واشتقَّ منه أغلوطاته، وهي كلمة لم يبلغنا أنه سبق جهمًا إليها أحد من العالمين. اهـ

وروى ابن أبي حاتم رحمه الله بإسناده عن الأصمعي أن امرأة جهم - لعنها الله وإيّاه - كانت تسخر من الاستواء تقول: (محدود على محدود)! فقال الأصمعي: هي كافرة بهذه المقالة.

[«اجتماع الجيوش» (ص٢٢٥)]

٢- بِشر المريسيّ (٢١٨هـ).

ذكر ذلك عنه عثمان الدَّارميّ رحمه الله في ردِّه عليه في كتابه «النقض» (ص ٥٧) وغيرها.

٣- أحمد بن أبي دؤاد القاضي (٢٤٠هـ) رأس من رؤوس الجهمية.

قال: يا أمير المؤمنين إن هذا - يعني أحمد بن حنبل - زعم أن الله يُرَى في الآخرة، والعين لا تقع إلّا على محدود، والله تعالى لا يُحَدُّ. اهـ

[«تاريخ بغداد» (١١/ ٤٦٦-٤٦٧)]

٤- أحمد بن الحُسين البيهقي (٤٦٨هـ).

أنكر الحدّ في كتابه: «الأسماء والصفات» (٢/ ٣١٣، ٣٣٤)

٥- ابن حبّان (٣٥٤ هـ).

كما تقدم في أثر يحيى بن عمار رحمه الله، وأنّه بسبب إنكاره للحدّ أُخرج وطرد من سجستان.

٦- الطّحاوي (٣٢١هـ).

قال في عقيدته [«الطَّحاويّة» (ص٢١٨)]: وتعالى عن: الحدّود، والغايات، والأركان، والأعضاء، والأدوات، لا تحويه الجهات السِّتّ كسائر المبتدعات.اهـ

- قال ابن القيّم رحمه الله في [«الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» (٣/ ٩٣٤-٩٣٦)]: ويقولون - يعني الجهمية -: نحن نُنَزّه الله تعالى عن: الأعراض، والأغراض، والأبعاض، والحدّود، والجهات، وحلول الحوادث، فيسمع الغرّ المخدوع هذه الألفاظ فيتوهّم منها أنهم ينزِّهون الله عمّا يفهم من معانيها عند الإطلاق من العيوب والنقائص والحاجة، فلا يشك أنهم يمجدونه، ويعظمونه، ويكشف النّاقد البصير ما تحت هذه الألفاظ فيرى تحتها الإلحاد، وتكذيب الرُّسل، وتعطيل الرَّبِّ تعالى عما يستحقّه من كماله.

فتنزيههم عن (الأعراض): هو جحد صفاته: كسمعه، وبصره، وحياته، وعلمه، وكلامه، وإرادته، فإن هذه الأعراض له عندهم لا

تقوم إلَّا بجسم فلو كان مُتصفًا بها لكان جسمًا، وكانت أعراضًا له، وهو مُنزّه عن الأعراض.

وأما (الأغراض): فهي الغاية والحكمة التي لأجلها يخلق، ويفعل، ويأمر، وينهى، ويثيب، ويُعاقب، وهي الغايات المحمودة المطلوبة من أمره، ونهيه، وفعله، ويسمونها أغراضًا منه، وعللا ينزهونه عنها.

وأما (الأبعاض): فمرادهم بتنزيهه عنها؛ أنه ليس له وجه، ولا يدان، ولا يمسك السموات على إصبع، والأرض على إصبع ...

وأمّا (الحدّود والجهات): فمرادهم بتنزيهه عنها أنَّه: ليس فوق السموات ربٌّ، ولا على العرش إله، ولا يُشار إليه بالأصابع، إذ لو كان كذلك لزم إثبات الحدود والجهات، وهو مُنزَّه عن ذلك ...

وأمّا (حلول الحوادث): فيريدون به أنّه لا يتكلم بقدرته ومشيئته، ولا ينزل كل ليلةٍ إلى سماء الدنيا، ولا يجيء، ولا يغضب بعد أن كان راضيًا، ولا يرضى بعد أن كان غضبان، ولا يقوم به فعل البتّة، ولا أمر مُجدّد بعد أن لم يكن، ولا يريد شيئًا بعد أن لم يكن مُريدًا له ..) اهـ

٧- الخطابي (٣٨٨هـ).

أنكرَ الحدّ لله تعالى في رسالته التي سَمّاها: «الرّسالة النّاصحة»، فقال:

ومن هذا الباب أن قومًا منهم زعموا أنّ للهَ حَدًّا، وكان أعلى ما احتجّوا به في ذلك؛ حكاية عن ابن المبارك ... الخ

ذكر كلامه هذا ابن تيميّة رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٤٢)] وردّ عليه كما سيأتي في مُلحق الكتاب.

٨- صاحب كتاب «البدء والتَّاريخ» المنسوب للمطهر بن طاهر المقدسي (٣٥٥هـ).

فقد قال في نفي الاستواء (١/ ١٦٦): جلَّ و تبارك أن يكون محمولاً، أو محدودًا، أو مُحاطًا) !

٩ و١٠- عياض(٥٤٤)، وتبعه النووي كعادته في «شرح صحيح مسلم» (٥/ ٢٤-٢٥).

١١- عبدالوهاب بن علي السُّبكي (٧٧١هـ).

في كتابه [«طبقات الشافعية» (٣/ ١٣٢-١٣٣)].

١٢- ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)

علَّقَ الذهبي في [«الميزان» (٣/ ٥٠٧)] على قصّة إخراج ابن حبان من سجستان بسبب إنكاره الحدّ لله تعالى فقال: وقال هو [يعني المثبت للحدّ للنّافي]: ساويتَ رَبّك بالشَّيء المعدوم، إذِ المعدوم لا حدَّ له. اهـ

فقال ابن حجر في [«لسان الميزان» (٥/ ١١٤)] مُعلِّقًا على قول الذهبي هذا: قوله: (ساويتَ رَبَّكَ بالشَّيء المعدوم، إذِ المعدوم لا حدَّ له)؛ نازلٌ. [أيّ كلامٌ ساقطٌ] فإنَّا لا نُسلّم أن القول بعدم الحدّ يُفضي إلى مساواته بالمعدوم بعد تحقيق وجوده اهـ.

وقال ابن حجر مُعلِّقًا على قول الذهبي كذلك في [«الميزان» (٣/ ٥٠٧)]: بَدَت مِن ابن حبّان هفوة طعنوا فيه بها.

قال ابن حجر في [«لسان الميزان» (٥/ ١١٤)]: إن أراد القصّة الأولى

التي صدّر كلامه - أي إخراجه من سجستان بسبب إنكاره للحدّ-
فليست هذه بهفوة، والحقّ أن الحقّ مع ابن حبّان فيها !!

وإن أراد الثَّانية - أي قول ابن حبان: النّبوة والعلم-
فقد اعتذرَ هو عنها أولًا، فكيف يحكم عليه بأنّه هفا ؟!

ماذا إلَّا تعصبٌ زائدٌ على المتأوِّلين !!

وابن حبَّان قد كان صاحب فنون وذكاء مُفرط وحفظ واسع.. اهـ

١٣- وقد زعم بعض المعاصرين من الرَّوافض ممن ينسب نفسه للحنبلية والسَّلفية تدليسًا في كتابه: «قراءة في العقائد»، وساق قول القيسي لأحمد: (يُحكَى عن ابن المبارك ..) فقال :

(الرِّواية مُنقطعة عن ابن المبارك، ولو صحت عنه لما كانت حُجّة، فلم يرد لفظ (الحدّ) في الكتاب ولا السُّنّة، فلماذا اللجاجة في هذه الغرائب) ؟!

وهذا من ضلاله وتلبيسه على الجُهّال الضُّلال أمثاله:

١- فالرِّواية عن عبدالله بن المبارك وإن كانت مُنقطعة في هذا الإسناد، فقد أقرَّ صحتها لابن المبارك: أحمد بن حنبل، وهو من هو في علم الحديث والعلل!

٢- وهي موصولة صحيحة عن عبدالله رحمه الله كما ترى في كُتُبِ السُّنّة، ومنها هذا الجزء ! وصحّحها عُلماء هذا الشَّأن عنه.

٣- أمر الكتاب والسُّنّة باتباع سبيل المؤمنين، وسؤال أهل العلم والذِّكر، وقد أثبتوا الحد لله تعالى من: الكتاب، والسُّنة، وأقوال سلف الأُمَّة.

٤- أتدري أيها الجاهل من وصفت باللجاجة ؟! إنّك تصف بها عبدالله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، فضلاً عن أئمة أهل السُّنّة الذين اتفقوا على هذه العقيدة.

٥- ما وجه اللّجاجة والغَرابة ؟! فالحدّ هو معنى بينونة الرَّبّ جلَّ وعلا عن خلقه، وهذا هو اتفاق أهل السُّنّة جميعًا لا يُخالف فيه إلّا الجهمي والحلولي !

١٤- ومنهم: السَّفّاريني قال في «دُرَّته» !:

سُبحانه قد استوى كما وَرَد   مِن غَيرِ كيفٍ قد تعالى أن يُحَدّ

ثُمَّ شَرحه في «لوامعه» (١/ ٢٠١): فيه الرّدّ على من زعم أنّه يلزم من كونه مُستويًا على عرشه أن يُحَد الله تعالى عن ذلك، إذ المحدود محدَث، والمُحدَث مُفتقِرٌ للخالق، والخالق سبحانه هو الأول والآخر.اهـ

وردّ عليه الشيخ ابن سحمان رحمه الله في «التنبيه» (ص ٤٠ وما بعده).

والسَّفّاريني وإن كان يدّعي الحنبلية والسُّنّة إلَّا أنّه أُخذت عليه مسائل في السُّنّة خالف فيها أهل السُّنّة، شأنه شأن كثير من

المتأخِّرين الذين لم يأخذوا السُّنّة من المعين الصَّافي من السَّلف الصَّالح، ومن تبعهم، و إنّما أكثروا القراءة في كُتُبُ الأشاعرة والكلام.

١٥- ومنهم: محمد حامد الفقي - مؤسِّس جمعية أنصار السُّنّة بمصر والسُّودان - في حاشيته تحقيقه على «طبقات الحنابلة».

فإذا كان هذا هو حال هؤلاء، فكيف بحال المعروفين بالتَّأويل ؟!

١٦- ومنهم: شعيب الأرناؤوط في «مقدمة ترتيب صحيح ابن حبان» (١/ ٢٣-٢٤).

وغيرهم كثير ممن يطول المقام بذكرهم .

والحمد لله على الإسلام والسُّنّة.

الباب الثاني:

إثبات جلوس الرَّبِّ عزَّ وجلَّ

المبحث الأول: معنى الاستواء في كلام العرب.

المبحث الثاني: تفسير الاستواء عند أهل السُّنَّة.

المبحث الثَّالث: إثبات جلوس الرَّبِّ عزَّ وجلَّ.

المبحث الرابع: ما رُوي عن النبي ﷺ في إثبات الجلوس

المبحث الخامس: أقوال الصَّحابة رضي الله عنهم في إثبات الجلوس.

المبحث السَّادس: أقوال التَّابعين ومَن بعدهم مِن أهل العلم في إثبات الجلوس.

المبحث السَّابع: إثبات المكان لله تعالى.

المبحث الأول:

معنى الاستواء في كلام العرب

- قال ابن القيّم رحمه الله: إنّ لفظَ الاستواء في كَلامِ العَـرَبِ الـذي خَاطبنا اللهُ تعالى بلُغَتهم، وأنزل بها كلامهم نوعان:

مُطلَق، ومُقيَّد.

١- المطلق: ما لم يوصل معناه بحرف.

مثل قوله: ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ﴾ [القصص/ ١٤] وهذا معناه: كَمُلَ، وتَمَّ. يُقال: استوى النبات، واستوى الطَّعام.

٢- وأمَّا المقيّد فثلاثة أضرب:

أحدها: مقيّدٌ بـ (إلى)؛

كقول: استوى فُلان إلى السَّطح، وإلى الغُرفة، وقد ذكر سُبحانه هذا المُعَدَّى بإلى في موضعين من كتابه:

﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة/ ٢٩]

﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ ﴾ [فصلت/ ١١]

وهذا بمعنى: العلوّ والارتفاع بإجماع السَّلف.

الثَّاني : مُقيَّدٌ (بعلى)؛

كقوله تعالى: ﴿ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾ [الزخرف/ ١٣]، وقوله: ﴿ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ ﴾ [هود/ ٤٤]، وقوله: ﴿ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ ﴾ [الفتح/ ٢٩]

وهذا أيضًا معناه: العلوّ، والارتفاع، والاعتدال بإجماع أهل اللُّغة.

الثَّالث: المقرون بِواو مَعَ التي تعدّي الفعل إلى المفعول معه؛ نحو: استوى الماء والخشبة، بمعنى ساواها.

وهذه معاني الاستواء المعقولة في كلامهم، ليس فيها معنى: (استولى) البتّة، ولا نقله أحدٌ من أئمّة اللُّغة الذين يعتمد قولهم؛ وإنّما قاله مُتأخّرو النُّحاة ممن سَلَكَ طريق الجهمية والمعتزلة .. اهـ

[«مختصر الصواعق المرسلة» (٣/ ٨٨٨-٨٨٩)]

- قال أبو عبدالله بن الأعرابي: إن ابن أبي دؤاد [الجهمي] سأله: أتعرف في اللّغة استوى بمعنى استولى ؟ فقال: لا أعرفه.

[«تاريخ بغداد» (٥/ ٢٨٣)]

- قال أبو سُليمان داود بن علي: كُنّا عند ابن الأعرابي فأتاه رجل فقال له: ما معنى قول الله عز وجل: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ ؟

فقال: هو على عرشه كما أخبر عزّ وجلّ.

فقال: يا أبا عبد الله ليس هذا معناه؛ إنّما معناه استولى.

قال: اسكت، ما أنت وهذا، لا يُقال: (استولى على الشَّيء) إلَّا أن يكون له مُضادّ، فإذا غلب أحدهما قيل: استولى، أما سمعت النّابغة:

ألا لمثلك أو من أنتَ سابقُه سَبقَ الجواد إذا استولى على الأمَدِ

[رواه اللالكائي(٦٦٦)] [وانظر: «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٢٥٧)]

المبحث الثاني:

تفسير الاستواء عند أهل السُّنَّة

الاستواء صفةٌ ثابتةٌ لله تعالى بـالقرآن والـسُّنّة، وقـد أجمـع الـسَّلف الصَّالح على إثباتها.

وأهل السُّنَّة يثبتون لله تعالى هذه الصِّفة إثباتًا حقيقيًّا على ما يليق بـه سُبحانه وتعالى مِن غير تحريف ولا تعطيل، ولا تمثيل ولا تشبيه.

وقد تنوَّعت عِبارات السَّلف في إثبات حقيقـة الاسـتواء لله تعـالى؛ ومقصودهم واحد كما قال ابن تيميّة رحمـه الله في [«شرح حـديث النـزول» (ص٣٩٣)]: أقوال السَّلف الثَّابتة عنهم مُتّفِقةٌ في هذا البـاب، لا يُعـرف لهم فيه قولان، كما قد يختلفون أحيانًا في بعض الآيـات، وإن اختلفـت عباراتهم فمقصودهم واحد، وهو: إثبات علوّ الله على العرش. اهـ

ومما ورد عن الـسَّلف الـصَّالح وغـيرهم مـن أهـل اللُّغـة في معـاني الاستواء:

(١) – استوى بمعنى: (علا). وممن قال به:

١ – مجاهد (١٠٣هـ) رحمه الله.

[أخرجه البخاري عنه مُعلّقًا (٤/ ٣٨٧) (باب وكان عرشه على الماء)].

٢ - أبو عُبيدة مَعمر بن المثنى (٢٠٩هـ).

[«العرش» للذهبي (٤)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيميّة (٥/ ٥٢٠)].

٣- محمد بن جرير الطَّبري (٣١٠هـ) رحمه الله.

[«التفسير» (١/ ١٩٢)، (١٣/ ٩٤)، (١٩/ ٢٨)، و«العرش» للذهبي (٣)]

٤- أبو العباس ثعلب أحمد بن يحيى (٢٩١هـ) رحمه الله.

[«اعتقاد أهل السُّنة» للالكائي (٦٦٨)]

(٢) – بمعنى: (ارتفع).

وممن قال به:

١- ابن عباس رضي الله عنهما. [«تفسير» البغوي (١/ ٥٩)].

٢- أبو العالية (٩٣هـ) رحمه الله.

[أخرجه البخاري مُعلّقًا عنه (٤/ ٣٨٧)، و«تفسير» ابن أبي حاتم (٣٠٨)]

٣- الحسن البصري (١١٠هـ) رحمه الله.

[«تفسير» ابن أبي حاتم (٣٠٨)، و«الأربعين» للذهبي (ص٣٧)]

٤- الرَّبيع بن أنس (١٤٠هـ) رحمه الله.

[«تفسير» ابن جرير الطبري (١/ ١٩١) و«تفسير» ابن أبي حاتم (٣٠٨)]

٥- الخليل بن أحمد (١٧٠هـ) رحمه الله.

[«العرش» للذهبي (١٢)]

٦- بِشر بن عُمر الزَّهراني (٢٠٧هـ) رحمه الله قال: سمعت غير واحد من المفسرين يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾: أي ارتفع.
[«درء التعارض» لابن تيميّة (٢/ ٢٠)، و«العرش» للذهبي (٢)]

٧- ابن جرير الطَّبري (٣١٠هـ) رحمه الله. [«العرش» للذهبي (٣)]

٨- البغوي (٥١٦ هـ) رحمه الله.
[«تفسيره» (١/ ٥٩) ونسبه إلى أكثر مفسري السلف].

(٣) - بمعنى: (صعد).

ومن قال به:

١- قال الفرَّاء: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ﴾ أي صعد، قاله ابن عباس رضي الله عنهما. [«العرش» (٥) للذهبي، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٣١٠)]

٢- أبو عُبيدة مَعمر بن المثنّى (٢٠٩هـ).
[«تفسير البغوي» (٢/ ١٦٥)]

(٤) - بمعنى: (استقرَّ).

ومن قال به:

١- عبد الله بن عباس (٨٤هـ) رضي الله عنهما. [«الأسماء والصفات» للبيهقي (٨٧٣)، و«اجتماع الجيوش» لابن القيّم (ص٢٤٩)]

٢- مجاهد (١٠٣هـ) رحمه الله. [«مختصر الصواعق» (٢/ ١٤٣)]

٣-٤- الكلبي، ومقاتل. [«تفسير البغوي» (٢/ ١٦٥)]

٥- عبد الله بن المبارك (١٨١هـ) رحمه الله.
[«مجموع الفتاوى»لابن تيمية(٥/ ٥٩١)، وقال: ومن تابعه من أهل العلم وهم كثير]

٦- ابن قتيبة (٢٧٦هـ) رحمه الله.
[«تأويل مختلف الحديث» (ص١٧١)]

٧- ابن عبد البرّ (٤٦٣هـ) رحمه الله. [«التمهيد» (٧/ ١٢٩)]

٨- أبو أحمد القصَّاب الكرجيّ رحمه الله في عقيدته التي كتبها للقادر بالله وجَمع النّاس عليها وذلك في صدر المائة الخامسة، وأمر باستتابة مَن خرج عنها مِن: مُعتزلي، ورافضي، وخارجي. ومما قال فيها: .. خلق العرشَ لا لحاجة إليه، فاستوى عليه استواء استقرارٍ كيف شاء وأراد، لا استقرار راحةٍ كما يستريح الخلق. اهـ
[«العلو» للذهبي (٢/ ١٣٠٣)]

٩- أبو الحسن محمد بن عبدالملك الكرجي الشَّافعي (٥٣٢هـ) رحمه الله، قال في كتابه «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول»: وإذا تقرَّرَ أن تأويل الصَّحابة مقبول؛ فتأويل ابن عباس أولى بالاتباع والقبول، فإنَّه البحر العباب، وبالتَّأويل أعلم الأصحاب، فإذا صحَّ عنه تأويل الاستواء:(بالاستقرار)، وضعنا له الحد والإيمان والتَّصديق، وعرفنا من الاستقرار ما عرفناه من الاستواء، وقلنا : إنَّه ليس باستقرار يتعقب تعبًا واضطرابًا، بل هو كيف شاء، وكما شاء، والكيف فيه مجهول، والإيمان به واجب، كما نقول في الاستواء سواء. اهـ [«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٤٠٣)]

١٠- ابن تيميّة (٧٢٨هـ) رحمه الله.

[«الفتاوى» (٥/ ٥١٩)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٤٠١)، و(٨/ ٣٠٤)، و..]

١١- ابن القيم (٧٥١هـ) رحمه الله.

وقد جمع في [«النونية» (٢/ ٣٦١)] هذه المعاني فقال:

فلهم عِباراتٌ عليها أرْبعٌ قد حُصِّلَتْ للفَارِسِ الطَّعَّانِ
وَهيَ: استقَرَّ وقَد عَلا وكذلِكَ ار تَفَعَ الذي ما فيه مِن نُكرَانِ
وكَذَاكَ قد صَعِدَ الذي هُو رابعٌ وأبو عُبَيدةَ صَاحِبَ الشَّيبَاني
يَختارُ هذا القولَ في تفسيرِهِ أدرى من الجَهمِيّ بالقُرآن

١٢- الشَّيخ عبدالرحمن بن حسن رحمه الله في [«الدُّرر السَّنية» (٣/ ٢١٥)] قال: أن معنى استوى: استقرَّ، وارتفع، وعلا، وكلها بمعنى واحد، لا ينكر هذا إلَّا جهمي زنديق، يحكم على الله وعلى أسمائه وصفاته بالتَّعطيل، قاتلهم الله .. اهـ

١٣- الشَّيخ عبدالرحمن السّعدي (١٣٧٤هـ) رحمه الله.

قال: .. نثبت أنَّه استوى على عرشه استواء يليق بجلاله، سواء فُسِّرَ ذلك: بالارتفاع، أو بعلوّه على عرشه، **أو بالاستقرار، أو الجلوس**، فهذه التَّفاسير واردة عن السَّلف، فنُثبت لله على وجه لا يُماثله ولا يُشابهه فيها أحد، ولا محذور في ذلك إذا قرنّا بهذا الإثبات نفي مماثلة المخلوقات..اهـ [«الأجوبة السعدية الكويتية» (ص١٤٦)]

١٤- الشيخ عبدالعزيز بن باز (١٤١٩هـ) رحمه الله كما سئل عن هذا المعنى في «شرحه للعقيدة الواسطية المسجل» فقال: للاستواء معاني كثيرة: كاستقرَّ، وعلا، وارتفع، كلها ألفاظ سَلفية.

«**تنبيهان**»:

التنبيه الأول: قول ابن القيم المتقدم في نونيته:

وكَذَاكَ قد صَعِدَ الذي هُو رابعٌ   وأبـو عُبَيدةَ صَاحِبَ الشَّيبَاني

(وأبو عُبيدة) يُريد به: مَعمر بـن المثنى (٢١٠هـ)، لـه كتـاب «مجاز القرآن» في تفسير غريب القرآن، اعتمد عليه أهل العلم قديمًا وحديثًا، ويُريد بالمجاز ما يـجوز في لغـة العـرب مـن التعبـير عـن الألفاظ والأساليب القرآنية، لا المجاز الاصطلاحي عند البلاغيين والمتكلمين الذي هو صرف الكلام عن ظاهره.

وفي كتابه هذا تأويل لبعض الصِّفات: كالوجه، والعين، والمكر، وغيرها. وهو كذلك مُتّهمٌ برأي: الخوارج، والشُّعوبية.

- قـال ابـن قتيبـة (٢٧٦هـ) رحمـه الله في كتـاب [«المعـارف» (ص٥٤٣)]: كان الغريب أغلـب عليـه، وأخبـار العـرب وأيّـامهم، وكان مع معرفتِهِ رُبّما لم يقم البيت إذا أنشده حتّى يكسره، ويُخطـئ إذا قرأ القرآن نظرًا، وكان يبغض العرب، وألّـف في مثالبهـا كتابًـا، وكان يرى رأي الخوارج. اهـ

التَّنبيه الثاني:

أنكـر الألبـاني في [«مختـصر العلـو» (ص٤٠)، و«السَّلـسلة الـضعيفة» (١١/ ٥٠٦)] أن يكون من معاني الاستواء الصَّحيحة: (الاستقرار) !

ولم يذكر من سَبقه إلى ذلك مع تصريح أهل السُّنّة بهـذا المعنـى، ثُمّ نفى أن يكون ابن تيمية رحمه الله قاله !!

واحتجّ على ذلك:

١- بالرَّأي؛ وذلك أنه فهم أن تفسير الاستواء بالاستقرار معنى زائد على إثبات العلوّ.

٢- أنَّ هذا المعنى لم يرد به الشَّرع.

فقال: فأين رأيت ابن تيمية يقول بالاستقرار على العـرش علـمًا بأنّه أمر زائد على العلوّ، وهو مما لم يرد به الشَّرع. اهـ

قلت: وفيمن نقلتُ عنهم ممن أثبـت هـذا المعنـى أبلـغ بيـان في بُطلان ما ذهب إليه، فهم أهل اللغة والفهم للكتاب والسُّنّة.

أما نفيه أن يكون ابن تيمية قال به !! فهذه كتبه؛ كثـيرًا مـا يَنقـل فيها هذا القول ويَحتجّ به، وينسبه إلى أكثر أئمة أهل السُّنّة.

(٥) – **ومن معاني الاستواء: الجلوس والقعود**، كما سـيأتي في المبحـث القادم.

المبحث الثالث:

إثبات جلوس الرب عزّ وجلّ

صَرَّحَ كثيرٌ من أهل السُّنّة والجماعة بإطلاقِ لفظ الجلوس والقعود لله تعالى كما ورد ذلك صريحًا في أحاديث النبي ﷺ، وآثار الصَّحابة، والتَّابعين ومن بعدهم من أعيان سلف هذه الأُمّة رحمهم الله تعالى.

وقد اسَتشكَلَ كثيرٌ من المتأخِّرين - ممن دخل عليه شيءٌ من عِلمِ الكلامِ المذموم - إثباتَ الجلوسِ والقعود لله تعالى بناءً على أن هذا اللفظ فيه إيهام محذور ما ليس في غيره من الألفاظ!

- قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: من أطلقه إنّما اتبع في ذلك الأثر، ولا شكَّ أنَّ اللهَ تعالى ليس كمثله شَيءٌ لا في ذاته، ولا في صفاتِهِ، ولا في أفعالِهِ، واتفاق اللفظين لا يُوجب اتفاق الحقيقتين، كما في سَائر ألفاظ الصِّفات: من النُّزول، والمجيء، والفرح، والضَّحك، وغير ذلك. اهـ

قلت: فنحن مُتبعون لا مُبتدعون، مُقتدون لا مُبتدئون، واقفون حيث وقف السَّلف، قائلون بها قالوا، كافّون عما كفُّوا عنه، يسعنا ما وسعهم، كما قال الأوزاعي رحمه الله تعالى: اصبر نفسك على السُّنّة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكُفَّ عمَّا كفُّوا عنه، واسلك سبيل سَلفك الصَّالح، فإنَّه يسعك ما وسعهم..[رواه اللالكائي (١/ ١٠٤)]

وقد روى أهل السُّنّة في مُصنفاتهم أحاديث وآثار السَّلف في إثبات جُلوس الرَّبِّ تعالى، وتلقَّوها بالقبول والتَّسليم، وحدَّثوا بها، فنحن مُتبعون لهم في ذلك، كما قال الإمام أحمد لما أرسل إليه شَاذان يستأذنه في أن يُحدّث بحديث: قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «رَأيتُ رَبِّي». فقال أحمد: حدِّث به، فقد حدّث به العُلماء.

وقال المرُّوذي لأحمد: في هذا يُشنّع به علينا ؟ قلت: أفليس العُلماء تلقته بالقبول ؟

قال أحمد: بلى. [«تلبيس الجهمية» (٧/ ١٩٥-١٩٦)]

وكما جاء في أثر وكيع لما حدَّث بحديث: إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خليفة، عن عمر رضي الله عنه:

«إذا جلس الرَّبُّ عزَّ وجلَّ على الكُرسيّ».

فاقشعرَّ رجلٌ عند وكيع، فَغَضِبَ وكيع، وقال: أدركنا الأعمش، وسُفيان، **يُحدِّثون بهذه الأحاديث لا ينكرونها.** [سيأتي تخريجه (٤٣)]

- وقال الذهبي في حديث عُمر رضي الله عنه **«إذا جلس الرَّبُّ عزَّ وجلَّ على الكُرسيّ»**: فإن كان هؤلاء الأئمة: أبو إسحاق السَّبيعي، والثَّوري، والأعمش، وإسرائيل، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو أحمد الزّبيري، ووكيع، وأحمد بن حنبل، وغيرهم، ممن يطول ذكرهم وعددهم، الذِّين هم سُرج الهدى، ومَصابيح الدُّجى، **قد تلقوا هذا**

الحديث بالقبول، وحدّثوا به، ولم ينكروه، ولم يطعنوا في إسناده، فمَن نحن حتَّى نُنكره، ونتحذلق عليهم ؟!، بل نؤمن به، ونكل علمه إلى الله عزَّ وجلَّ. اهـ [«العرش» (٢/ ١٢١)]

قلت: وقوله: (نكِلُ عِلْمَه) أي كيفيته، وإلَّا فالمعنى معلوم، والإثبات واجب.

ورَحِمَ اللهُ الشيخ ابن سَحمان إذْ علَّقَ على هذا الكلام بقوله:

(فإذا ثبت هذا عن أئمّة أهل الإسلام، فلا عبرة بمن خالفهم من الطّغام أشباه الأنعام). اهـ [«الضياء الشارق» (ص١٨٠)]

وإليك بعض ما ورد في إثبات جلوس الله تعالى على عرشه من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثُم أقوال الصَّحابة رضي الله عنهم، ثُمّ أقوال التّابعين ومن تابعهم من أهل العلمِ، رجاء أن يكون في ذلك مقنعٌ لمن أراد السَّلامة والاتباع.

والله المستعان.

المبحث الرابع:

ما رُوي عن رسول الله ﷺ في إثبات الجلوس

رُوِيَت فيه أحاديثُ كثيرة:

منها: ما هو صحيحٌ ثابتٌ تلقّاه أهل السُّنّة بالقبول، واحتجّوا به في الرَّدِّ على الجهميّة مُنكرة الصِّفات.

ومنها: ما هو ضعيف؛ ولكن يُستأنس به في الباب إذْ له أصلٌ وشاهد من أحاديث أُخرى تشهد له.

ومن تلك الأحاديث:

١ - حديث عُمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفيه قول رسول الله ﷺ: **«وإنّ كُرسيّه فوق السَّموات والأرض، وإنّه يقعد عليه»**.

وفي لفظٍ: **«إذا جلسَ الرَّبُّ عزَّ وجلّ على كرسيّه»**.

[«سيأتي تخريجه» برقم (٣٦)]

- قال ابن تيميّة رحمه الله: .. **أكثر أهل السُّنّة قَبلوه** .. وله طُرُقٌ كثيرة ثابتة إلى سُفيان وإسرائيل وغيرهما، وقد صنَّفَ أبو الحسن بن الزَّاغوني جُزءًا في جَمع طُرقِهِ، والكلام عليه بما ينفي عن الله النَّقص والحدوث. [وسيأتي بقية كلامه (ص ١٥٦)]

- وقال الذهبي في [«العرش» (٢/ ١١٩)]: وهذا الحديث صحيح عند جماعة من المحدّثين، أخرجه الحافظ ضياء الدِّين المقدسيّ في «صحيحه»... فإذا كان هؤلاء الأئمّة: أبو إسحاق السَّبيعي، والثوري، والأعمش، وإسرائيل، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو أحمد الزُّبيري، ووكيع، وأحمد بن حنبل، وغيرهم ممن يطول ذكرهم وعددهم الذين هم سُرج الهدى، ومصابيح الدُّجى، قد تلقّوا هذا الحديث بالقبول، وحدّثوا به، ولم ينكروه، ولم يطعنوا في إسناده، فمَن نحن حتَّى ننكره، ونتحذلق عليهم ؟! .. اهـ

ورواية عبدالرحمن بن مهدي له نوع توثيق لرواته كما هو معلوم.

واعلم أن أكثر من تكلَّم فيه من أهل السُّنّة إنّما تكلّموا فيه لعلَّةٍ في إسناده، ولم يتعرَّضوا لمتنه بالطَّعن والنَّكارة.

وأمَّا من أعلّه بنكارة متنه؛ فإن أغلبهم من الجهمية نُفاة الصِّفات، ومَن نَحى منحاهم ممن تأثر بهم، أو اغترَّ بنفسِهِ، ولم يُسلم لأهلِ السُّنّةِ العنان. والله المستعان.

٢- حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما في قصّة مَقدَم جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه من أرض الحبشة، وفيه إقرار النبي صلى الله عليه وسلم لقول المرأة العجوز التي قالت:

(الويلُ لك إذا جلس الملك على كُرسيّه ...) الحديث.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: هذا الحديث محفوظ عن أبي الزُّبير، عن جابر من طُرقٍ كُلّها صِحاح.

قلت: وقد صححه جماعة من أهل العلم كما سيأتي في تخريجه (٤٩)]

وقال ابن القيم رحمه الله في «نونيته» (ص ١٠٣):

ولقد أتى ذِكرُ الجلوسِ به وَفِي ... أثـرٍ رَواهُ جـعفـر الـرَّبـاني
أعني ابـنَ عـم نَبيّـنـا و بغَيرِهِ ... أيـضـا والـحقُّ ذُو الـتبـيان

٣- حديث ثعلبة بن الحكم رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**يقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ للعُلماءِ يومَ القيامةِ إذا قَعَدَ على كُرسِـيّه لقضاءِ عباده: إنِّي لم أجعـل عِلمي وحُكمِي فِيكُم إلَّا وأنـا أُريـدُ أن أغفـرَ لَكُم عَلَى مَا كَـانَ فِيكُم ولا أُبَالِي**».

[رواه الطبراني في «معجمه الكبير» (٢ ح ١٣٨١)، وعنه أبو نعيم في «المعرفة» (١٣٨٧)، وقال ابن كثير في «التفسير» (٥/ ٢٦٧): إسناده جيد. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٢٦): رجاله موثقون. وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/ ٥٧): رواه الطبراني في «الكبير» ورواته ثقات.اهـ ولم يتعقبه الباجي في «العجالة» بشيء. وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٧٩٣٧): رواه الطبراني في «الكبير» بسند رواته ثقات، وقال السيوطي في «اللآلئ» (١/ ٢٢١): لا بأس به.

وفي إسناد هذا الحديث: (العلاء بن سالم) كما عند أبي نعيم وابن كثير في تفسيره.

وفي «معجم» الطبراني: العلاء بن مسلمة.

وابن سالم لا بأس به، وابن مسلمة تكلّم فيه ابن حبان، والأزدي].

٤- حديث أنس رضي الله عنه في الشَّفاعة، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: «يَأتونِي حتَّى أمشِي بين أيديهم حتَّى نأتي بابَ الجنَّة فأستفتح فَيُؤذن لِي فأدخل عَلى رَبِي فأجده قَاعِدًا على كُرسِي العِزَّة .. »

[سيأتي تخريجه برقم (٥٢)]

٥- حديث عبدالرزاق، عن معمر، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه في النُّزول، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم:

« .. فإذا نزلَ إلى السَّماءِ الدُّنيا جلسَ على كُرسيّه .. ».

[رواه ابن منده في «الرَّدِّ على الجهميّة» (ص ٨٠)، وقال: وله أصلٌ عند سعيد ابن المسيب مُرسل. اهـ

ورواه ابن المحب في «الصِّفات» (١-٢١٨ ق).

قال ابن القيم رحمه الله في [«اجتماع الجيوش» (١٠٩)]: رواه أبو عبدالله في «مسنده»، ورُوِيَ عن سعيد بن المسيب مُرسلاً وموصولاً، قال الشَّافعي رحمه الله: مرسل سعيد عندنا حسن]

٦- حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما في الشَّفاعة الطَّويل، وفيه قوله ﷺ: «فَآتِي رَبِي فأجدهُ على كُرسيّه - أو سريره - جَالِسًا».

[قال ابن القيّم في «اجتماع الجيوش» (ص ١٠٨): رواه أحمد في «مسنده».

قلت: الحديث عند أحمد في «مسنده» (١/ ٢٨١، ٢٩٥) من غير لفظة: «جَالسًا»، وسيأتي تخريجه برقم (٥٢)]

٧- حديث عبدالله بن أُنيس رضي الله عنه في قصة رحلة جابر بن عبدالله رضي الله عنهما وهي قِصّة مشهورة وفيها: «إذا كان يوم

القيامة حشر النَّاس عُراةً حُفاةً غُرلًا، ثُمّ يجلسُ اللهُ على كُرسيّهِ، ثُمّ يُناديهم بصوتٍ يسمعه من بَعُدَ كَما يَسمعه من قَرُبَ .. » الحديث.

رواه بهذا اللفظ الروياني في «مسنده» (٢/ ٤٧١)، وفي إسناده ضعف.

وأصل الحديث من غير ذكر (الجلوس) عند أحمد في «مسنده» (٣/ ٤٩٥)، والبخاري مُعلّقًا في «صحيحه»، وفي «الأدب المفرد» (٩٧٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/ ٧٩)، والحاكم (٤/ ٥٧٤)، وهو الحديث صحيح.

٨- حديث أبي هريرة ﷺ الطَّويل في ذكر زيارة المؤمنين لربهم تبارك وتعالى وفيه قوله ﷺ: «**إنا جَالسنا اليوم الجبّار تبارك وتعالى ..**».

[رواه الترمذي (٢٥٤٩)، وابن ماجه (٤٣٣٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٩٨)، والآجري في «الشريعة» (٥٩٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٤٣٨).

قال ابن القيم في «حادي الأرواح» (١/ ٥٧١-٥٧٣): رواه الترمذي في «صفة الجنة» عن محمد بن إسماعيل عن هشام بن عمار. وليس في هذا الإسناد من ينظر فيه إلّا عبدالحميد بن حبيب، وهو كاتب الأوزاعي، فلا نُنكِرُ عليه تفرّده عن الأوزاعي بما لم يروِهِ غيره، وقد قال الإمام أحمد وأبو حاتم الرَّازي: هو ثقة.

وأما دُحيم والنسائي: فضعفَّاه.

ولا يعرف أنَّه حَدَّثَ عن غير الأوزاعي.

والترمذي قال: هذا الحديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه. اهـ ابن القيم.

قلت: وقد رواه ابن أبي الدنيا عن الحكم بن موسى، حدثنا هقل بن زياد، عن الأوزاعي قال: نبئت أن سعيد بن المسيب لقي أبا هريرة فذكره. اهـ

المبحث الخامس:

أقوال الصّحابة رضي الله عنهم في إثبات الجلوس

١- عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، قال: جالس. [وسيأتي تصحيحه برقم (٤٧)]

٢- عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، قال: قعد.

[أخرجه ابن المحب في «الصفات» (١ - ١٠٦ق).

وأقرَّ به التيمي كما في («السير» ٢٠/ ٨٧) وسيأتي بتمامه (ص ٧٢).

وقال ابن القيّم في «اجتماع الجيوش» (ص٢٥١):

(وفي تفسير السُّدّي، عن أبي مالك وأبي صالح، عن ابن عباس فذكره). وصححه محمود شاكر في حاشية «تفسير الطبري» (١/ ١٥٦)]

المبحث السَّادس:

أقوال التَّابعين ومَن بعدهم مِن أهل العلمِ رحمهم الله في إثبات الجلوس والقعود لله تعالى

١ و ٢- الحسن البصري (١١٠هـ)، وعكرمة (١٠٦هـ) قالا في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾: جالس. [سيأتي برقم (٤٨)]

٣ و ٤- محمد بن كعب (١٠٨هـ) حدَّث عمر بن عبدالعزيز رحمهما الله قال: إذا فرغَ الله من أهل الجنة والنّار أقبل في ظُلَلٍ من الغمام والملائكة .. إلى أن قال: حتّى يستوي [أي الرب عز وجل] في مجلسه.

وفي لفظ: حتّى ينتهي إلى مجلسه.

ذكر ذلك عند تفسير قول الله تعالى: ﴿سَلَٰمٞ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ [يس/ ٥٨] [رواه ابن جرير (٢٣/ ٢١-٢٢) بإسناده من طريق تفسير ابن وهب، وغيره بإسناد جيد، وله شاهد من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عند ابن مردُويه في تفسير سورة البقرة/ ٢١٠ عند قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾

- قال القاضي أبو يعلى في [«إبطال التأويلات» (٢/ ٤٧١)]:

(قيل: هذا غلط؛ لأن الحديث الذي رويناه غير موقوف على محمد بن كعب، وإنّما رواه عن عمر بن عبد العزيز وهو من أعيان التّابعين وعلمائهم.

ولو كان موقوفًا على محمد بن كعب لم يضرّ أيضًا؛ لأن محمد بن كعب من العلماء الثقات، رَوَى عن ابن عباس، وعن جابر، وغيرهما من الصَّحابة رضي الله عنهم، ولا يجوز أن يظنّ به أن يروي في شرعنا ما هو باطل منسوخ، ويجب أن يحسن الظنّ فيه) اهـ

والذي عند ابن جرير هو من رواية سُليمان بن حميد سمع محمد بن كعب القُرَظي يحدّث عمر بن عبد العزيز]

وقال الدارمي رحمه الله في [«الرد على الجهمية» (١٤٧)] بعد أن ساق هذا الأثر وغيره من الآثار: فهذه الأحاديث قد جاءت كلّها وأكثر منها في نُزول الرّبِّ تبارك وتعالى في هذه المواطن، وعلى تصديقها والإيمان بها أدركنا أهل الفقه والبصر من مشايخنا، لا ينكرها منهم أحدٌ، ولا يمتنع من روايتها حتّى ظهرت هذه العصابة، فعارضت آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم بردٍّ، وتشمروا لدفعها بجدٍّ. اهـ

٥- مجاهد رحمه الله (١٠٣هـ) في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء/ ٧٩] قال: يُجلسه معه على العرش. وفي لفظ: يُقعده معه.

[رواه الخلال في «السُّنّة» (٢٦٤، ٢٤٨)، و قد حكى الإجماع على ثبوته والقول به، وساق كتاب شيخه أبي بكر المرُّوذي في إثبات أهل السُّنّة لهذا الأثر، والطَّعن فيمن رَدّه، أو طعن فيه، وسيأتي الكلام عنه تحت أثر رقم (٥٦)]

٦- قال خارجة بن مُصعب (١٦٨هـ) رحمه الله: هل يكون الاستواء إلَّا بجُلوس. [وسيأتي برقم (٤٦)]

٧-٨-٩- الأعمش (١٤٨هـ)، وسُفيان الثَّوري (١٦١هـ)، ووكيع (١٩٧هـ) رحمهم الله.

حدّث وكيع بحديث عُمر رضي الله عنه: «**إذا جلسَ الرَّبُّ عزَّ وجلَّ على الكُرسي**» فاقشعرَّ رَجلٌ عند وكيع، فغضب وكيع، وقال: أدركت الأعمش، وسُفيان، يُحدّثون بهذه الأحاديث لا يُنكرونها. [سيأتي (٤٣)].

١٠-١١- الإمام أحمد (٢٤١هـ)، وابنه عبدالله (٢٩٠هـ)رحمهما الله.

- قال: عبدالله بن أحمد في كتاب «السُّنّة»: سُئل أبي عمّا رُويَ في الكُرسي وجُلوس الرَّبّ عليه جلّ ثناؤه.

قال: رأيت أبي يُصحّح هذه الأحاديث، أحاديث الرَّؤيا، ويذهب إليها وجمعها في كتابٍ، وحدّثنا بها.

ثم ساق عبدالله حديث عمر رضي الله عنه «**إذا جلسَ الرَّبُّ عزَّ وجلَّ على الكُرسي**» من طُرق، ثم ذكر قول وكيع السَّابق. [سيأتي (٤٠)]

١٢- عبدالوهاب الورَّاق (٢٥١هـ) رحمه الله.

قال في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ قال: قعد.[سيأتي(٥٠)]

١٣- عُثمان بن سعيد الدّارمي (٢٨٠هـ) رحمه الله.

قال في معرض ردّه على الجهمي في [«النقض» (ص ٥٢)] عند ذكره معنى القيّوم قال: لأن القيوم يفعل ما يشاء، ويتحرَّك إذا شاء، ويهبط ويرتفع إذا شاء، ويقبض، ويبسط، ويقوم، **ويجلس إذا شاء**. اهـ

١٤- قال علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥ هـ) رحمه الله في قصيدته:

ولا تُنكِر أنّه قاعدٌ ... ولا تُنكِر أنّه يُقعِدُه.

[وهذه القصيدة صحيحة الإسناد عن الدارقطني كما ستأتي برقم (٥٦)]

١٥-١٦- أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي (٥٣٥هـ)، وأبو موسى المديني (٥٨١هـ) رحمهما الله.

قال أبو موسى: سألت إسماعيل يومًا: أليس قد رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿ ٱسْتَوَىٰ ﴾: قعد ؟

قال: نعم. [«السير» (٢٠/ ٨٧)]

١٧- أبو عبدالله بن حامد الحنبلي (٤٠٣هـ).

[انظر: «الروايتين والوجهين مسائل من أصول الديانات» لأبي يعلى (ص٥٢)]

١٨- القاضي أبو يعلى الحنبلي (٤٥٨هـ) [«الروايتين والوجهين» (ص٥٢)]

١٩- شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله.

قال في [«شرحه لحديث النزول» (ص٤٠٠)]: وإذا كان قعود الميت في قبره ليس هو مثل قعود البدن، فما جاءت به الآثار عن النبي ﷺ من لفظ: «القعود»، و«الجلوس» في حقّ الله تعالى، كحديث جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيرهما أولى أن لا يُماثل صفات أجسام العباد. اهـ

وسيأتي قوله في حديث عمر رضي الله عنه برقم (٣٦): «إذا جلسَ

الرَّبِّ عزَّ وجلّ على كرسيّه» :قال ..أكثر أهل السُّنّة قَبِلوه .. وله طرقٌ.

٢٠- ابن القيّم (٧٥١هـ) رحمه الله.

أ- قال في [«نونيته» (ص١٠٣)]:

ولقدْ أتى ذِكرُ الجُلوسِ بهِ وفي أثـرٍ رواهُ جَعفـرُ الـرَّبّـاني

أعنِي ابـنَ عَـمِّ نَبيّنـا و بغَـيرِهِ أيـضًا أتى والحقُّ ذُو تِبيـانِ

والدَّارَقُطنيُّ الإمَـامُ يُـثبتُ ال آثارَ في ذا البابِ غَـيرَ جَبَـانِ

ب- ونقـل في [«الـصواعق المرسـلة» (٣/ ١٣٠٣)] قـول خارجـة بـن مصعب رحمه الله: هل يكون الاستواء إلّا بجلوس؟ ولم يتعقبه بشيء.

ج- وقال: وأما فوقية الذَّات فإنَّهـا تتنـوع بحـسب معناهـا، فيقـال فيها: استوى، وعلا، وارتفع، وصعد، ويعرج إليه كذا، ويـصعد إليـه، وينزل من عنده، وهو عالٍ على كذا، ورفيع الدّرجات، وتُرفع الأيـدي إليه، ويجلس على كُرسيّه. اهـ [«مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٩٥-١٠٩٦)]

٢١- الذهبي (٧٤٨هـ).

وقـد صـحَّحَ أثـر عمـر رضي الله عنـه «إذا جلـس الـرَّبّ عـلى الكرسي» في [«كتابه العرش» (٢/ ١٢١)] وعلَّق عليـه كـما تقـدّم ذكـره، وسيأتي كذلك قوله عند تخريج حديث عُمر رضي الله عنه.

٢٢- محمد بن عبدالله بن المحـب (٧٨٩هــ) رحمـه الله بـوّب في كتابـه [«الصفات» (١/ ٩٠ ق)]: «باب القعود».

٢٣- الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٨٥هـ) رحمهم الله في شرحه [«فتح المجيد» (ص٤٩٨)] (باب من جحد شيئًا من الأسماء والصفات)، فقد استدلّ في شرحه بحديث عُمر رضي الله عنه: «إذا جلس الرَّبُّ عزَّ وجلَّ على الكُرسيّ».

٢٤- الشَّيخ سُليمان بن سَحمان (١٣٤٩هـ) رحمه الله.

قال في [« الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق» (ص١٨٠)] بعد أن ذكر أثر ابن خليفة عن عمر ﷺ، وكلام الذهبي في تصحيحه، وقبول أهل السُّنّة له من غير نكيرٍ- قال: فإذا ثبت هذا عن أئمة أهل الإسلام، فلا عبرة بمن خالفهم من الطِّغام أشباه الأنعام.

٢٥- الشَّيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٣٨٩) رحمه الله.

فقد أثبت أثر مجاهد في إجلاس النبي ﷺ مع ربه على العرش، كما سيأتي (ص١٨٢) [وانظر: «مجموع الفتاوى والرسائل» (٢/ ١٣٦)]

٢٦- الشَّيخ عبدالرحمن بن ناصر السَّعدي (١٣٧٤هـ) رحمه الله.

سُئل عما رواه عبدالله بن الإمام أحمد في «السُّنَّة» من

١ - قول خارجة: هل يكون الاستواء إلَّا بجلوس ؟

٢- وحديث عبدالله بن خليفة عن عمر رضي الله عنه قال: إذا جَلَسَ الرَّبّ على الكرسي سُمع له أطيط .. الحديث.

فكان من جوابه عمن استشكل هذه الآثار: ..

ولكن استشكالكم إنَّما هـو ممـا في هـذه الآثـار في ذكـر صـفات الله والتَّصريح بالجلوس في الاستواء، وإذا جلس على كُرسيّه...الخ.

فهذه التَّصريحات يزول الإشكال عنها إذا بُنيت على الأصل الثابـت في الكتاب والسُّنّة وإجماع سَلف الأُمّة: أن الله تعالى ليس كمثلـه شيء، وأنَّه يجب إثبات جميع ما ورد في الكتاب والسُّنَّة مـن صـفات البـاري وأفعاله الثَّابتة على وجه يليق بعظمة الباري .. فكمـا أجمع النّـاس عـلى أن لله ذَاتًا لا تشبهها الذَّوات، فله تعالى صـفات لا تـشبهها الـصِّفات، فكما أننا نثبت لله: العلم، والقُدرة، والرَّحمـة، والحكمـة، ونحوهـا مـن الصِّفات، ونعلـم أنّهـا صـفات عظيمـة لا تـشبهها صـفات خلقـه لا علمهم، ولا قدرتهم، ولا رحمـتهم، ولا حكمـتهم، فكـذلك نُثبـت أنَّـه استوى على عرشه استواء يليق بجلاله، سواء فُسِّرَ ذلك: بالارتفاع، أو بعلوّه على عرشه، **أو بالاستقرار، أو الجلوس**، فهذه التَّفاسير واردة عن السَّلف، فنُثْبت لله على وجهٍ لا يُماثله ولا يُشابهه فيها أحد، ولا محـذور في ذلك إذا قَرَنّا بهذا الإثبات نفي مماثلة المخلوقات.. اهـ

[«الأجوبة السّعدية الكويتية» (ص١٤٦)]

٢٧- سـئل الـشيخ عبـد الـرحمن بـن نـاصر الـبرَّاك (عـام ٥/ ١/ ١٤٢٨هـ) عن معاني الاستواء، فذكر المعاني الأربع التي ذكرها ابن القيم، ثم قال: ولم يذكر لفظ الجلوس؛ **ولكن أهل السّنة لا ينكرون ذلك بل المبتدعة هم الذين ينكرونه**، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في

«العقيدة التدمرية» [(ص٢٣٨)]: فيظن هذا المتوهم أنّه تعالى إذا كان مستويًا على العرش كان استواؤه مثل استواء المخلوق، فيريد أن ينفي ذلك الذي فهمه، فيقول: إن استواءه ليس بقعود، ولا استقرار. اهـ بتصرف واختصار... وقد جاءت آثار فيها ذكر القعود، والجلوس، وذكرها الأئمة في كتب السّنة بمعرض الرّدّ على نفاة العلو، والاستواء كالأثر الذي جاء عن مجاهد في تفسير المقام المحمود: بإقعاد النبي ﷺ على العرش. فظهر أن لفظ: (القعود، والجلوس) لا يجوز نفيه عن الله سُبحانه، وأما إثباته، ووصف الله به، فينبني على صحّة ما ورد من الآثار في ذلك، والله أعلم. اهـ [«شبكة نور الإسلام» (رقم الفتوى١٨٥٢٧)]

قلت: قد صحّحها أهل السُّنّة وقالوا بما دلّت عليه كما تقدّم ذلك.

٢٨- كُلّ من قال بفضيلة النبي صلى الله عليه وسلم بأنَّه يقعد مع رَبِّه على العرش يوم القيامة من جملة المقام المحمود، فهو يثبت جلوس الرَّبِّ على عرشه، كما قال ابن القيم رحمه الله:

واذكر كلامَ مُجاهد في قوله   أَقم الصّلاة وتلك في سُبحان

في ذِكرِ تفسيرِ المقام لأحمد   مَا قِيلَ ذَا بِالرَّأي والحسبان

إنَ كَانَ تَجسِيمًا فَإنَّ مُجاهدًا   هو شَيخهُم بَل شَيخه الفَوقَاني

وقَد أَتَى ذِكر الجلوس بِهِ وفي   أَثَرٍ رَواه جَعفرُ الرَّبّاني

وأثر مجاهد رحمه الله اتفاق على قبوله والقول به أهل السُّنّة.

[وسيأتي الكلام عن هذه المسألة تحت أثر (٥٦)]

«**تنبيه**»: سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في «لقاء الباب المفتوح» (اللقاء١١/ سؤال ٤٥٠): عُثمان الدّرامي في رَدِّهِ على بشر المريسي أورد أن الاستواء يأتي بمعنى الجلوس، ما رأي فضيلتكم ؟

الجواب: الاستواء على الشَّيء في اللُّغة العربية يأتي بمعنى (الاستقرار) و(الجلوس)، قال تعالى: ﴿ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾، والإنسان على ظهرِ الدَّابة جالس أم واقف ؟ هو جالس؛ لكن هل يصحّ أن نثبته في استواء الله على العرش ؟ هذا محل نظر؛ **فإن ثبت عن السَّلف أنّهم فسَّروا ذلك بالجلوسِ: فهم أعلم مِنّا بهذا**.اهـ

وقال أيضًا في [«مجموع فتاوى والرسائل» (١/ ١٣٥)]: وأما تفسيره (بالجلوس) فقد نقل ابن القيم في «الصواعق» (٤/ ١٣٠٣) عن خارجة ابن مُصعب في قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ قوله: (**وهل يكون الاستواء إلّا الجلوس**)، وقد ورد ذكر الجلوس في حديث أخرجه الإمام أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا، والله أعلم. اهـ

قلت: فالشيخ لم ينكر تفسير الاستواء بالجلوس، وهو كالمتوقف في إثباته بسبب بعض الآثار المرويّة في هذا التفسير، وقد تقدّم قوله: (**فإن ثبت عن السَّلف أنّهم فسَّروا ذلك بالجلوسِ: فهم أعلم مِنّا بهذا**).

وقد تقدم ذكر إثبات السّلف للجلوس، وتقدّم قريبًا قول شيخه السعدي فيما روي عن السلف في ذلك، فنحن أهل اتباع وتسليم، ولن نكون أعلم ولا أورع لله تعالى من سلفنا الصَّالح. والله أعلم.

المبحث السَّابع:

إثبات المكان للّه تعالى

من المسائل المتعلقة بعلوّ الـرَّبِّ تعـالى عـلى خلقِـهِ، واسـتوائه عـلى عرشِهِ:

إثبات المكان لله تعالى كما دلّت عليه النُّصوص الصَّحيحة الصَّريحة، وآثار السَّلف الصَّالح في القُـرون الثَّلاثـة الأولى، وتـبعهم عليـه أهـل السُّنّة في كُلِّ مكان وزمان.

وأغلب من صرَّح بنفي المكان لله تعالى هُـم نُفـاة علـوّ الـرَّبِّ عـلى خلقِهِ، واستوائه على عرشِهِ، من الجهميّة وغيرهم من الذين يقولون:
(كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان)،
يُريدون بذلك نفي العلوِّ.

- قال ابن القيّم رحمه الله [«الصَّواعق المرسلة» (٢/ ٤٠٧)]: شـبهتهم في نفي الجهة: أنَّه يُوجبُ إثبات المكـان، وإثبـات المكـان يُوجـب إثبـات الجسميّة. اهـ

[وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٥٦٤)].

ولا يَخفَى أن هـذه الـشُّبهات لا تَلـزم أهـل الـسُّنّة لأنّهـم مُتَّبعـون للسَّلف الصَّالح الذين هم أعلم بالله تعالى وبصفاتِهِ.

فاحذر من نفي المكان لله تعالى، واحذر عبارات المتكلِّمين أن تدخل عليك من حيث لا تشعر تحت قناع التَّنزيه والتَّقديس التي ينفون بها صفات الرَّبِّ عزَّ وجلَّ.

«تنبيه»:

قال صديق حسن خان في تفسيره لسورة يونس: (وقد تقدَّسَ الدَّيانُ عن المكان)، وتابعه الألباني في [«مختصر العلو للذهبي» (ص٧١)] فقال:

(وأنّه مع ذلك - يعني علوّه - ليس في جهةٍ، ولا مكان) !!

قلت: ولا يخفى أن هذه العبارات ليست من كلام السَّلف الصَّالح.

والمتعيّن على السُّنِّي الاتباع، وترك ما لم ينطق به السَّلف الصَّالح رحمهم الله تعالى.

- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٤٥)]:

لا يقدر أحد أن ينقُلَ عن أحدٍ من سَلَفِ الأمّة وأئمتها في القُرون الثَّلاثة حَرفًا واحَدًا يُخالف ذلك؛ لم يقولوا شيئًا من عِبارات النَّافية: إن اللهَ ليس في السَّماءِ، والله ليس فوق العرش، ولا أنّه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا أن جميع الأمكنة بالنِّسبة إليه سواء، ولا أنَّه في كل مكان، أو أنَّه ليس في مكان، أو أنَّه لا تجوز الإشارة إليه، ولا نحو ذلك من

العبارات التي تطلقها النُّفاة بأن يكون فوق العرش: لا نصًّا، ولا ظاهرًا.. اهـ

وكيف يُنفى عن الله المكان وقد دلّت عليه الآثار كما سترى ؟!

وفقنا الله وإياكم لاتباع الأثر وأهل الأثر.

ومما ورد في إثبات المكان لله تعالى:

١ - حديث الإسراء وفيه: «.. **فاحتبسه موسى فقال: يا محمد، ماذا عَهِدَ إليك ربُّك ؟ قال: عَهِدَ إليَّ خمسينَ صلاةً كُلّ يومٍ وليلةٍ، قال: إنّ أُمّتك لا تستطيعُ ذلك، فارجع فليُخفّف ربُّك عنهم، فالتفت النبي ﷺ إلى جبريل كأنّه يستشيرُهُ في ذلك، فأشارَ إليه جبريل: أن نعم إن شئت، فعلا به إلى الجبّار، فقال وهو مكانَهُ: ياربِّ خفّفْ عنّا فإنّ أُمّتي لا تستطيع هذا** ..» الحديث. [رواه البخاري في «صحيحه» (٧٥١٧)]

٢ - عن أنس رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: «**فأستأذَنُ على ربي في دارِهِ فيُؤذنُ لي عليه، فإذا رأيته وقعت ساجدًا**..» [رواه البخاري (٧٤٤٠)]

٣ - حديث مُعاوية بن الحكم السُّلمي رضي الله عنه، وفيه سُؤال النبي ﷺ الجارية: «**أين الله ؟**» فقالت: في السَّماء. [رواه مسلم (٥٣٧)]

- قال الدَّارميّ رحمه الله في [«الرد على الجهمية» (ص٣٩)]:

وفي قول الرسول ﷺ: «**أين الله ؟**» تكذيب لقول من يقول: هو في كُلِّ مكان لا يوصف بـ «أين»؛ لأن شيئًا لا يخلو منه مكان يستحيل أن

يقال: «أين الله؟» ولا يقال: «أين» إلّا لمن هو في مكان يخلو منه مكان.اهـ

٤- قصيدة العَبَّاس بن مِرْداس السُّلمي رضي الله عنه التي امتدح فيها النبي ﷺ، وأقرّه عليها رسول الله ﷺ، وفيها قوله:

تعالى عَلوًّا فوق عَرش إلهنا   وكان مكان الله أعلى وأعظما

[انظر: «اجتماع الجيوش» لابن القيّم (٣٠٩)، و«العلو» للذهبي (١/ ٤٤١). ونسبها ابن تيمية لحسّان بن ثابت رضي الله عنه ولم ينكر منها شيئًا. كما في «درء التعارض» (٣/ ٦٢٤)]

٥- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: « **إن اللهَ ينزلُ كُلّ ليلةٍ إلى السَّماءِ الدُّنيا لثلث الليل فيقول: ألا عَبْدٌ مِن عبادي يدعوني فأستجيب له ؟** .. الحديث، وفيه: «**فيكون ذلك مكانه حتَّى يُصلّي الفجرُ، ثم يعلو رَبُنا عزَّ وجلَّ إلى السَّماء العُليا على كُرسيّه**».

[رواه الدارقطني في كتاب « النزول» (٧)].

٦- قول محمد بن كعب القُرظي لعمر بن عبدالعزيز رحمهما الله في وصف نعيم أهل الجنة قال: فيقول - يعني الله -: سلوني، فيقولون - يعني أهل الجنة -: ماذا نسألك، فوعزّتك، وجلالك، وارتفاعك في مكانك .. [سبق تخريجه (ص ٣٧)]

٧- قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

- قال عثمان الدارمي رحمه الله في [«الرد على الجهمية» (٨٥)]: حدّثنا محمد بن عمران بن أبي ليلى ثنا موسى - أبو محمد من موالى عثمان بن

عفان رضي الله عنه- قال: وكان من خيار النَّاس - عن خالد بن يزيد ابن عبدالله، عن أبيه، عن جده قال: خطب علي رضي الله عنه النَّاس الخطبة التي لم يخطب بعدها فقال: الحمد لله الذي دنا في عُلوِّه، ونأى في دُنوّه، لا يبلغ شيء مكانه، ولا يمتنع عليه شيء أراده.

٨- مُجاهد بن جبر المكي (١٠٣هـ) رحمه الله.

قال في قوله تعالى: ﴿ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ﴾ [مريم/ ٥٢]: بين السَّماء السَّابعة وبين العرش سبعون ألف حِجاب، فما زال يقرب موسى حتَّى كان بينه وبينه حجاب واحد، فلما رأى مكانه، وسَمِعَ صريف القلم، قال: ربِّ أرني أنظر إليك. [رواه ابن جرير (١٦/ ٧١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢٨٠).
وقال الذهبي في «العرش» (٢/ ١٦٦): هذا ثابت عن مجاهدٍ إمام التفسير].

٩- حماد بن زيد (١٧٩هـ) رحمه الله.

- قال الخلّال في «السُّنّة»: أخبرني جعفر بن محمد الفريابي، حدّثنا أحمد بن محمد المقدمي، حدثنا سُليمان بن حرب قال: سأل بِشْرُ ابن السّريّ حمادَ بن زيد فقال: يا أبا إسماعيل الحديث الذي جاء: «ينزل الله إلى السّماء الدُّنيا» يتحوّل من مكانٍ إلى مكانٍ؟

فسكت حماد بن زيد ثم قال: هو في مكانه، يقرب من خلقه كيف يشاء. [«درء التعارض» (٢/ ٢٤-٢٥)]

١٠- عبد الله بن المبارك (١٨١هـ) رحمه الله.

قال محمد بن سلام: سألت عبد الله بن المبارك في نزول ليلة

النّصف من شعبان.

فقال عبد الله: يا ضعيف، ليلة النِّصف ؟ ينـزل كُل ليلة.

فقال الرَّجل: يا أبا عبد الرحمن كيف ينـزل ؟ ألـيس يخلـو ذلـك المكان منه؟ فقال عبد الله: ينزل كيف يشاء.

[«عقيدة أصحاب الحديث» للصابوني (٤٢)]

١١- الفُضَيل بن عِياض (١٧٨هـ) رحمه الله.

قال: إذا قال لك جهمي: (أنا أكفر برب يزول عن مكانه).

فقل: أنا أؤمن بربٍّ يفعل ما يشاء.

[رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٦١)]

١٢- ابن قتيبة (٢٧٦هـ) رحمه الله.

قال في [«تأويل مختلف الحديث» (ص١٧٢)]: ولو أن هـؤلاء رجعـوا إلى فِطَرِهم، وما رُكِّبت عليه خِلقَتهم مـن معرفـة الخـالق سـبحانه؛ لعلموا أن الله تعالى هو العلي، وهو الأعلى، وهو بالمكان الرَّفيع..اهـ

١٣- حرب الكرماني (٢٨٠هـ) رحمه الله.

قال: الجهمية أعداء الله، وهم الذين يزعمون أن القرآن مخلـوق، وأنَّه لا يُعرَفُ لله مكان، وليس على عرش، ولا كرسي، وهـم كفـار فاحذروهم. اهـ

[«العرش» (٢٣٢)، و«العلو» (٤٧٣) كلاهما للذهبي].

١٤- عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رحمه الله.

قال في [«النقض على المريسي» (ص٣)]: كيف يهتدي بشر - يعني المريسي - للتَّوحيد، وهو لا يعرف مكان واحده. اهـ

وقال (ص٦٢): فكلٌّ واحدٍ بالله وبمكانِهِ أعلم من الجهميّة. اهـ

وقد أكثر في كتابه «النقض» من إطلاق لفظ المكان لله تعالى.

[انظر: (ص ٢٤٤و٢٤٨و٢٨٠)]

١٥- عُبيدالله بن محمد بن بطّة العُكبري (٣٨٧هـ) رحمه الله.

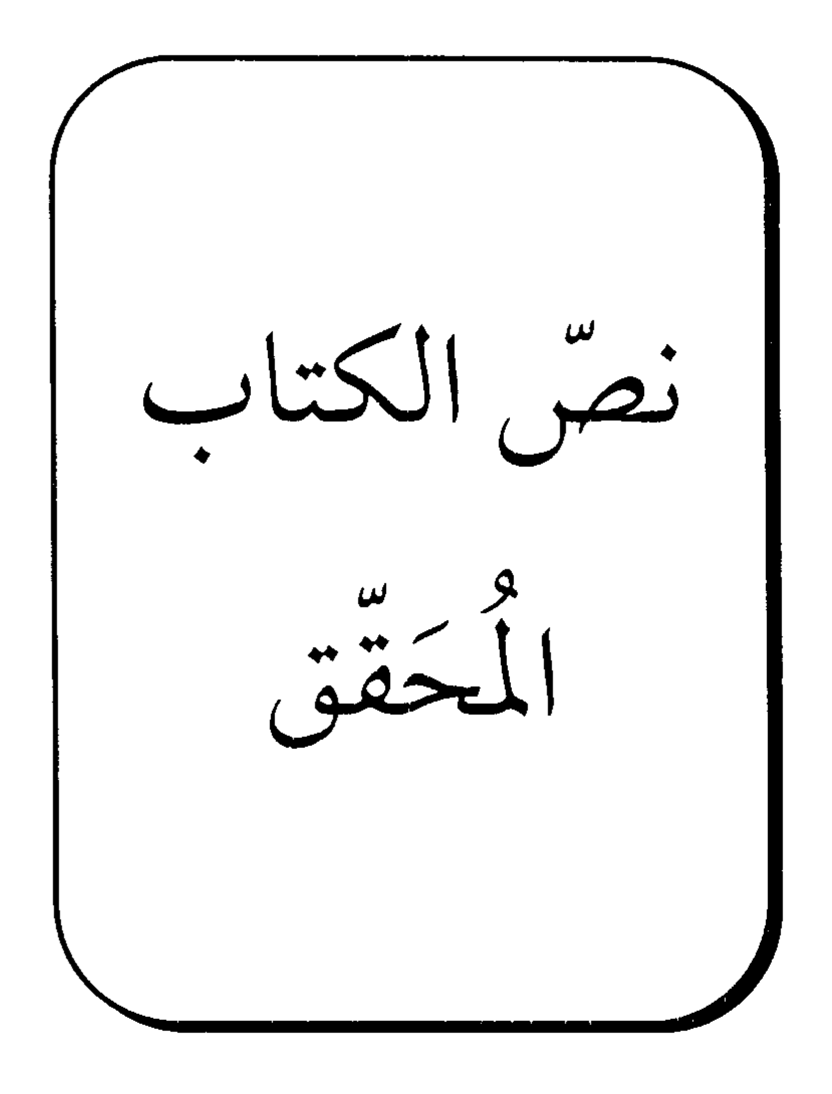
قال في [«الإبانة» في قسم «الردّ على الجهمية» (٣/ ١٤١)] وهو يَرُدّ على الجهمية الذين يقولون بأن الله في كل مكان قال: لكنّا نقول: إن الله تعالى في أرفع الأماكن، وأعلى عليين قد استوى على عرشِهِ فوق سماواته ...

١٦- عبدالغني بن عبد الواحد المقدسي (٦٠٠هـ) رحمه الله.

[انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٢)]

١٧- ابن رجب (٧٥٩هـ) رحمه الله:

قال في [«ذيل الطبقات» (٢/ ٢٤)]: وفي «الصّحيحين»: إثبات لفظ المكان.


نصّ الكتاب
المُحَقّق

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

حدّثنا الشَّيخُ، الإمامُ، العَالِمُ، الحافظُ، المُفتـي، مُوضِـح المُـشكِلات، أوحد زَمانِهِ، سَيّد الحُفّاظ، المؤيّد بدِينِ الله، الدَّاعي إلى الله، سَيف السُّنَّة والمسلمين، قَامعُ المبتـدعين، نـاصرُ الـدِّين: أبـو محمـد محمـود بـن أبي القاسم بن بدران بن أيان الآنمي الدَّشْتي، قال:

الحمدُ لله الـذي حَبّـبَ إليَّ الإسـلامَ والـسُّنَّةَ والهُـدى، وبغّـضَ إليَّ الضَّلالةَ والبِدعَ والـرَّدى، وكَـرَّهَ إليّ الكُفـرَ، والفُـسوقَ، والعِـصيانَ، والهوى.

فسُبحان الذي خلقَ فسوَّى، وقَدَّرَ فهدى، ورَفَعَ الـسَّمواتِ العُـلى، وزيّنها بمصابيحِ الـدُّجَى، وبَسَطَ الأرَضين السُّفـلى، ومَهَّـدَها واسِـعة القِرى، ثُمّ بذاته [1] عَلى العَرشِ بِالحدِّ استوى،

---

(١) صرح جَمعٌ من أهل السُّنّة بلفظة: بـ(ذاته) في إثبـات الاسـتواء، ومـنهم: عُـثمان الدَّارمي (٢٨٠هـ)، ومحمد بن أبي شـيبة (٢٩٧هــ)، وابـن أبي زيـد القـيرواني (٣٨٦هـ)، وأبو نصر السِّجزي (٤٤٤هـ) في كتاب «الإبانة» فإنه قال: **وأئمتنـا**: كالثَّوري، ومالك، والحمادَيْن، وابن عيينـة، وابـن المبـارك، والفُـضيل، وأحمـد، وإسحاق مُتّفِقون على أن الله فوق العرش بذاتِهِ وأن علمه بِكُلّ مكان). اهـ

وغيرهم كثير من أهل السُّنّة رحمهم الله.

[انظر: كتاب «العرش» للذهبي (٢/ ٣٤١)، و«الكلام على مـسألة الاسـتواء عـلى العرش» لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (ص٧٨)]

وسبب تصريح أهل السُّنّة به اللفظة؛ ما قاله ابـن القـيم رحمـه الله تعـالى: إن

وَقَبَضَ قَبضَةً مِن أديمِ الثَّرَى، وخَمَّرَهَا أَربَعِين صَبَاحًا تَتَوَالى[١] [(١/ب)]، ثُمّ خَلقَ منها بِيدِهِ آدمَ المُجْتبى[٢]، خَلْقًا عَلَى صُورَتِهِ تَبَارَكَ

الجهميّة لما قالوا: (بأن الاستواء مجازٌ) صَرَّحَ أهل السُّنّة بأنَّه مستوٍ (بذاتِهِ) على العرش. [«مختصر الصواعق» (٣/ ٩٠٢)]

(١) يشير إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنَّ اللهَ خَمَّرَ طِينة آدَمَ أربَعينَ يومًا - أو أربعين لَيلةً -، ثُمّ قال بِيدِهِ هَكذا، فخرجَ في يَمينِهِ كُلُّ طَيِّبٍ، وخَرجَ في الأُخرى كُلّ خبيثٍ..» الحديث.

رواه الدارقطني في «الأفراد» (٢٢٢١) مرفوعًا، وقال: تفرَّدَ به يحيى بن كثير أبو النّضر البصري التيمي وعاصم مرفوعًا، ورواه عَمرو بن علي، عن مُعتمر، عن يزيد بن زريع، ويحيى بن سعيد، ومعاذ بن معاذ، عن التيمي عنه عن سَلمان أو ابن مسعود قال: (إنَّ اللهَ عزَّ وَجَلَّ خَمّرَ طِينةَ آدم)، وهذا هو المحفوظ مَوقوف.

وقال في [«العلل» (٥/ ٣٣٨)]: يرويه سُليمان التيمي، عن أبي عثمان النَّهدي، عن سَلمان، أو ابن مسعود موقوفًا، وهو الصَّحيح، ومن رفعه فقد وهم. اهـ

والموقوف: رواه الدارمي في «النقض» (٥٢)، والآجري في «الشريعة» (٤٣١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٠٠٦)، وابن منده في «التّوحيد» (٤٨٤)، والفريابي في «القدر» (١٠) عن سَلمان، أو عبدالله بن مسعود رضي الله عنهما - شَك فيه الرَّاوي.

ورواه موقفًا كذلك ابن جرير في «التاريخ» (١/ ٩٣)، والآجري في «الشَّريعة» (٤٣٢)، وابن منده في «التوحيد» (٤٨٥)، عن سَلمان رضي الله عنه من غير شَكٍّ.

وإسناده صحيح كما قال الدارقطني، ولا يخفى أن مثله لا يُقال فيه بالرَّأي فلَهُ حُكم الرَّفعِ. والله أعلم.

(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَـٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ [ص/ ٧٥]

وتَعالى [١]، ونفَخَ فِيهِ مِن رُوحهِ تَخصيصًا له مِن بين الوَرَى [٢]، يَنـزِلُ إذا ثُلُثُ الليلِ مَضَى، مِن عَرشِهِ إلى السَّماءِ الدُّنيا، بلا كيـف، ولا شبْه لـه، ولا مِثل في الورَى، فيقولُ: هـل مِن سَائلٍ ؟ هل مِن تَائـبٍ ؟ هـل مِـن مُستغفِرٍ ؟ كذلك إلى الصَّباحِ المُجتَلَى [٣].

فسُبحانَه مِن عَزيزٍ لَهُ الأسـماءُ الحُسنى، والمَثَلُ الأعـلى في الآخِـرةِ والأُولى ﴿ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ ﴾ [طه/ ٦].

أَحمدُه على لَطائِفِ نِعَمِهِ التي لا تُحصَى، وأشكرُهُ على وظَائفِ قِسَمِهِ التِي لَا تُـحَدُّ ولَا تُستَقصى.

وأشهدُ أن لَا إلَهَ إلَّا اللهُ وَحدَهُ لا شَريكَ لَهُ، شَهادةً عَاليـةَ الـذُّرَى، خَاليةَ المشرَبِ عن شَوائب الفِرَى.

وأشـهدُ أن مُحمـدًا عَبـدُهُ ورَسُـولُه الـذي بِـهِ أَسْرَى [(٢ / أ)] مـن المسجدِ الحرامِ إلى المسجدِ الأقصَى، ورَقَّاهُ إلى سِدرَةِ المُنتَهـى، وأرَاه مِـن آياتِهِ الكُـبرى ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ

---

(١) يشير إلى حديث الصُّورة، وسيأتي الكلام عنه برقم: (٣٧)

(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ ﴾ [السجدة/ ٩]

(٣) يُشير إلى حديث أبي هُريرَةَ أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قـال: «يَنـزِلُ رَبُّنـا تبارك وتعالى كُلَّ لَيلَةٍ إلى السَّماءِ الدُّنيا حِينَ يَبقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ، فيقـولُ: مَـن يَدعُونِي فَأَستَجِيبَ لهُ، ومن يَسألُنِي فأعطِيَهُ، ومن يَستَغفِرُنِي فَأغفِرَ له». [البخاري (١١٤٥)، ومسلم (١٧٢١)].

أَوْحَىٰ ﴾ [النجم/ ٨-١٠]، ورآه بعينه مَرَّةً بَعدَ أُخرَى[1]، ....

(١) يُشير إلى قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ [النجم/ ١٣]

قال ابن القيم رحمه الله في تعقُّبه على الهروي في استدلاله بهذه الآية على ما ذهب إليه الدَّشتي، قال: كأنّه فهم من الآية: أن الذي دنى فتدلّى فكان من محمدٍ ﷺ قابَ قوسين أو أدنى: هو الله عزَّوجلَّ، وهذا وإن قاله جماعة من المفسِّرين؛ فالصَّحيح: أن ذلك هو جبريل عليه الصَّلاة والسَّلام، فهو الموصوف بها ذُكِرَ من أوّل السُّورة إلى قوله: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴾ هكذا فسّره النبي ﷺ في الحديث الصَّحيح. قالت عائشة رضي الله عنها: سألت رسول الله ﷺ عن هذه الآية، فقال: «**جبريل لم أَرَهُ في صُورَتِهِ التي خُلِقَ عليها إلَّا مَرَّتين**». ولفظ القرآن لا يَدلّ على غير ذلك من وجوه .. ثُمّ أطالَ في ذكرها حتَّى أوصلها إلى ستة عشرَ وَجهًا. [«المدارج» (٣/ ٣١٩) بتصرف يسير]

* وأمَّا مسألة رُؤية النبي ﷺ لله عزَّ وجلَّ في ليلةِ المعراج بعينيه فهي من المسائل التي حَصَلَ فيها خِلافٌ بين أهل السُّنّة والجماعة.

وقد نصَّ جماعة من العلماء على إثبات رُؤية النبي ﷺ لربه عزَّ وجلَّ بعينيه ليلة المعراج، وممن نصَّ على ذلك: أبو إسماعيل الأنصاري الهروي، وابن النَّجاد، والقاضي أبو يعلى الحنبلي، وابن البناء الحنبلي، وأبو القاسم الأصبهاني، وغيرهم.

والاختلاف في هذه المسألة قديم كما قال الإمام أحمد رحمه الله لما سُئِلَ عن حديث ابن عباس ﷺ أن محمدًا رَأى رَبَّه. فقال: في رُؤية الدُّنيا قد اختلفوا، أمّا رُؤية الآخرة فلم يختلف فيه إلَّا هؤلاءِ الجهميّة. [«المنتخب من العلل» (١٨١)]

وقد استدلَّ من ذهب إلى أن النبي ﷺ رأى ربه بعينيه ببعض الأحاديث والآثار التي تنصَّ صَراحة على ذلك، وقد تكلمت عنها في تحقيق كتاب «الرَّد على المبتدعة» (١٨١-١٩٠) لابن البناء الحنبلي رحمه الله.

قال ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ١٥٧)]: الذي عليه أكثر

أهل السُّنّة والحديث إثبات رُؤية محمد ﷺ ربه، لكن اختلفوا هل يُقال: (رآه بعينه)، أو يقال: (رآه بقلبه)، أو يقال: (رآه)، ولا يُقال رآه بعينه ولا بقلبه ؟ على ثلاثة أقوال .. اهـ [وانظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٨٦)]

قلت: ثبت عند مسلم في «صحيحه» (٣٥٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنَّه قال: (رأى النبي ﷺ رَبَّه بقلبه). وفي لفظ (٣٥٦): (رآه بفؤادِهِ مَرتين).

وثبت عن عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت: (من زَعَمَ أنَّ محمدًا ﷺ رَأى رَبَّه فقد أعظم على الله الفِرية ..). [رواه البخاري (٣٢٣٤)، ومسلم (٣٥٨)].

ولقد جمع بعض أهل العلم بين هذين القولين، فقال: (عائشة أنكرت رُؤية العين، وابن عباس أثبت رُؤية الفؤاد. والألفاظ الثَّابتة عن ابن عباس هي مُطلقة، أو مُقيدة بالفؤادِ، تارة يقول: (رأى محمد رَبّه)، وتارة يقول: (رآه بفؤادِهِ)، ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنَّه رآه بعينِهِ .. وليس في الأدلة ما يقتضي أنَّه رآه بعينِهِ، ولا ثبت ذلك عن أحدٍ من الصَّحابة، ولا في الكتاب والسُّنّة ما يدلّ على ذلك، بل النُّصوص الصَّحيحة على نفيهِ أدلّ،كما في «صحيحه» مسلم (٣٦٢) عن أبي ذرٍ قال: سألت النبي ﷺ هل رأيتَ ربك ؟ فقال: **«نورٌ أنَّى أراه»**.

[انظر كلام ابن تيميّة رحمه الله «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٠٩-٥١٠)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٢٥٠)]

وأمَّا رُؤية نبينا ﷺ لربِّه عزَّ وجلَّ عَيانًا في الأرض؛ فقد اتفق أهل السُّنّة على أنَّه لم ير رَبّه بعينيه في الأرضِ، وأنّ كُلّ حديثٍ فيه ذلك فهو كذبٌ باطلٌ باتفاق علماء المسلمين. [«مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٨٦-٣٨٩))]

وأمَّا غير نَبيّنا ﷺ؛ فقد قال ﷺ: « .. **إنّكم لن تروا رَبّكم الله حَتَّى تَمُوتُوا»**.

[رواه أحمد (٥/ ٣٢٤)، والنسائي (٧٧٦٤)، وإسناده صحيح]

- قال البربهاري رحمه الله في [«شرح السُّنّة» (٥١)]: من زعم أنَّه يرى رَبَّه في دار الدُّنيا، فهو كَافِرٌ بالله عزَّ وجلَّ. اهـ

صَلّى اللهُ عليهِ وعَلى آلِهِ وصَحبِهِ أئمّة الهُدى، وأزِمَّةِ التُّقى، وسَلَّمَ تَسليمًا كَثيرًا.

أمّا بَعدُ؛

فإن سَائلاً سَألني، وقال:

(أُحِبُّ أَن تَجمعَ مَا جَاءَ في إِثباتِ الحدِّ لله تعالى)،

ويَعني بِذَلك: حَدٌّ لَا يَعلمه إلّا الله.

وَأَمّا مَن زَعَمَ أنَّ لله عزَّ وَجَلَّ حَدًّا يَعلَمُهُ غيرُهُ؛ فهو: ضَالٌّ، مُضِلٌّ، مُبتدِعٌ.

فأجبتُ إلى ذلك، وجمعتُ في كِتابي هذا شَيئًا يَسيرًا من مذهبِ عُلماءِ السَّلفِ وأئمتِهم، وما رُوي وصَحَّ عنهم، وما احتجُّوا في ذلك من الكِتابِ والسُّنَّةِ، وما ذكروه في كُتبِهم وتَصانِيفِهم؛

منهم: الإمام عبدالله [(٢/ ب)] بن المُبارك،

والإمام أبو عبدالله أحمد بن حَنبل،

وإسحَاقُ بن رَاهويه،

وعُثمانُ بن سَعيد الدَّارميّ [(١)]،

---

(١) الإمام المشهور المتوفى سنة: (٢٨٠هـ) رحمه الله، وهو صاحب كتاب «نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد»، وكتاب: «الرَّدّ على الجهمية».

- قال ابن القيم رحمه الله في [«اجتماع الجيوش» (ص٢٢٨)] وهو يتكلم عن =

وأبو عبدالله بن بَطَّة [١]،

وأبو إسماعيل الأنصاري [٢]،

الدارمي، قال: وكتاباه من أجلِّ الكُتبِ المصنّفة في السُّنَّة وأنفعها، **وينبغي لكُلِّ طالبِ سُنّة مُراده الوقوف على ما كان عليه الصَّحابة والتَّابعون والأئمة أن يقرأ كتابيه**، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يوصي بهذين الكِتابين أشدَّ الوصية، ويعظِّمهما جدًّا، وفيهما من تقريرِ التّوحيد والأسماءِ والصِّفاتِ بالعقلِ والنَّقلِ ما ليس في غيرهما. اهـ

- وقال ابن عبد الهادي رحمه الله: عثمان بن سعيد .. ناصر السُّنة، قامع البدعة .. صنّف كتابًا جليلًا في الرَّدّ على بشر المريسي وأتباعه من الجهمية .. وقد هتكَ رحمه الله في هذا الكتاب ستر الجهمية، وبَيّنَ فضائحهم، **ولا أعلم للمُتقدّمين في هذا الشَّأن كتابًا أجود منه، ومن كتابه الآخر في الرَّدِّ على عموم الجهمية**.. الخ.

(١) عُبيدالله بن محمد العُكبري، الإمام المشهور صاحب سُنّة واتباع توفي سنة (٣٨٧هـ) رحمه الله. جاء في ترجمته في [«السير» (١٦/ ٥٢٩)]: الامام القدوة، العابد، الفقيه، المحدّث، شيخ العراق. وجاء في [«الميزان» (٣/ ١٥)]: كان إمامًا في السُّنّة، إمامًا في الفقه، صاحب أحوال وإجابة دعوة رضي الله عنه. اهـ

من أشهر مُصنّفاته: «الإبانة عن شريعة الفرقة النّاجية ومُجانبة الفرق المذمومة»، مُصنف كبير في بيان عقيدة أهل السُّنّة سار فيه على طريقة أهل الأثر في الاستدال بالكتاب والسُّنة وآثار السّلف مع ذكر الأسانيد لكل ما يورده، ويطلق عليه: «الإبانة الكبرى». وله كذلك: «الشرح والإبانة على أصول السُّنّة والديانة»، وهي رسالة نافعة مختصرة في عقيدة أهل السُّنّة يطلق عليها: «الإبانة الصُّغرى»، وله كذلك من المصنّفات الشّيء الكثير.

(٢) هو عبدالله بن محمد بن علي، أبو إسماعيل الهروي (٤٨١هـ) رحمه الله، صاحب كتاب: «ذم الكلام وأهله»، وغيره.

وأبو القاسم بن مَنْدَه[١]،

وإسماعيل بن الفضل الأصبَهَاني[٢]،

والقاضي أبو يَعلى بن الفرَّاء[٣]،

---

(١) هو عبدالرحمن بن أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن إبراهيم بن منده العبدي، الأصبهاني (٤٧٠هـ) رحمه الله، من بيت عِلمٍ وفضلٍ، قال تلميذه الدقاق: وله تصانيف كثيرة، وردود جمّة على المبتدعين والمنحرفين في الصّفات وغيرها. اهـ ووالده الحافظ صاحب التَّصانيف. [«ذيل الطبقات» (١/ ٢٨)].

(٢) التيمي الأصبهاني المعروف: بـ(قوام السُّنّة)توفي: (٥٣٥هـ) رحمه الله، صاحب كتاب: «الحُجّة في بيان المحجّة، وشرح عقيدة أهل السُّنَّة».

(٣) هو محمد بن الحُسَين بن محمد بن الفرَّاء البغدادي (٤٥٨هـ) من كبارِ الحنابلة في وقتِهِ، تأثر بالمتكلمين من: الكُلَّابية، والأشاعرة، وغيرهم، حتّى ألّف على طريقتِهِم كتابه: «مختصر المعتمد في أصول الدين».

- قال ابن تيميّة رحمه الله في [«درء التعارض» (٧/ ٣٤-٣٥)] وهو يتكلّم عمن تأثَّرَ بأئمّة النُّفاة من الجهميّة والمعتزلة: (نوع ثالث: سمعوا الأحاديث والآثار، وعظّموا مذهب السَّلف، وشاركوا المتكلِّمين الجهميّة في بعض أصولهم الباقية، ولم يكن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار ما لأئمة السُّنّة والحديث، لا من جهةِ المعرفة والتّمييز بين صحيحها وضعيفها، ولا من جهة الفهم لمعانيها، وقد ظنّوا صحة بعض الأصول العقلية للنُّفاة الجهمية، ورأوا ما بينها من التَّعارض. وهذا حال ... القاضي أبي يعلى، وابن عقيل وأمثالهم. ولهذا كان مِن هؤلاء ... تارة يُفوِّضون معانيها ويقولون: تجري على ظواهرها كما فعل القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك..) اهـ

قلت: وله في كتابه: «إبطال التأويلات» تفويض لمعاني الصّفات، انظر: =

والإمام أبو الحسَن بن الزَّاغُوني [١]،

والحَافظ أبو العَلاء الهَمَذَاني رضي الله عنهم [٢].

(١/ ٢٠٦ و ٢٤٢) وغيرها.

[انظر ترجمته: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٦١)، و«تاريخ بغداد» (٢/ ٣٥٤)، و«المنهج الأحمد» (٢/ ١٢٨-١٤٢)، و«السير» (١٨/ ٨٩-٩٢)]

(١) هو علي بن عبدالله بن نصر بن السّري بن الزَّاغوني البغدادي (٥٢٧هـ) - اختُلِف في اسمه - كان من فُقهاء الحنابلة، اشتغَلَ بالنَّظرِ في علمِ الكلامِ !! فوافقهم في كثيرٍ من مسائلهم الكلامية.

ومنها: إنكاره قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى: كالاستواء، والنُّزول، والإتيان، والمجيء، ونحوها.

ومنها قوله: أوّل واجب على العباد هو النَّظر، ومعرفة الله لا تحصل إلَّا به. [«درء التعارض» (٩/ ٤٥)]

ومنها: نفي الحكمة كقول الجهمية، والأشاعرة، ومن تبعهم من المجبرة الذين قالوا: يفعل ما يشاء لا لحكمةٍ، فأثبتوا القدرة والمشيئة، وهذا تعظيم، ونفوا الحكمة لظنهم أنّها تستلزم الحاجة. [«مجموع الفتاوى» لابن تيميّة (٨/ ٣٧)]

وقد أكثر ابن تيميّة في كُتبِهِ من تتبع أقوال ابن الزاغوني، وخاصّة في «درء التعارض».

[انظر ترجمته: «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٤٠١)، و«شذرات الذهب» (٤/ ٨٠)]

(٢) هو الحَسَن بن أحمد بن الحَسَن بن أحمد العطَّار، أبو العَلاء (٥٦٩هـ) رحمه الله.

قال ابن كثير في [«البداية والنهاية» (١٢/ ٢٨٦)]: كان على طَريقةٍ حَسنةٍ، سَخيًّا، عَابدًا، زَاهدًا، صحيح الاعتقاد. اهـ

وقال الذهبي في [«السير» (٢١/ ٤٤)]: وكانت السُّنَّة شِعاره ودثاره اعتقادًا

وكُلُّ وَاحِدٍ مِنهم لَهُ تَصانيف كَثيرة، وإمَامٌ مِن أئمّةِ الإسلامِ، وحَافِظٌ مِن الحُفَّاظِ، وعَالِمٌ من العُلماءِ، وفَقيهٌ من الفُقهاءِ، وشَيخٌ من المَشَايخ، فكُلُّهم من أصحَابِ الحديثِ يعرفون تفسيرَ القُرآن العَظيم، والأحَاديثَ عن النَّبِي صلى الله عليه وسلم وتأويلَها.

واحتَجُّوا في إثبَاتِ الحدِّ لله عَزَّ وجَلَّ بِنَصِّ الكِتَابِ والسُّنّةِ.

ومَا قَالوا في ذَلكَ بِالمقَاييسِ والآرَاءِ، وَلَا بِأهَواءِ أنفسهِم؛

وإنّما قَالُوا بدَلائلَ وبَراهينَ من الكِتَابِ والسُّنَّةِ.

وَلَا يكون على [(٣/ أ)] وَجهِ الأرضِ أَحَدٌ أعلَمَ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ مِن أصحَابِ الحدِيثِ.

فمن يُخالفهم، ولَا يقولُ ما قالوه، ولَا يَعتقِدُ ما اعتقَدُوه؛

فَهُوَ مُبتَدِعٌ ضَالٌّ مُضِلٌّ.

وفعلًا ... كان أبو العلاء الحافظ في القراءات أكبر منه في الحديث، مع = كونه من أعيان أئمة الحديث. اهـ

قلت: له جُزءٌ منشور بعنوان: «فُتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذمّ الاختلاف» درج فيها على طريقةِ السَّلفِ في الاستدلالِ: بالكتابِ، والسُّنّةِ، والآثارِ.

[انظر ترجمته: «السير» (٢١/ ٤٠)، و«شذرات الذهب» (٤/ ١٣١)، و«غاية النهاية» لابن الجَزَري (١/ ٢٠٤)]

١- قال عبدالله بن المُبارك: الإسنادُ من الدِّينِ، لولا الإسنادُ لقال مَنْ شَاءَ مَا شَاء[1].

٢- وقال سُفيانُ الثَّوريُّ: الإسنادُ سِلاحُ المؤمن؛ فإذا لم يكن مَعَهُ سِلاحٌ فَبِأيِّ شَيءٍ يُقاتِل؟[2].

٣- وَعِندَ أَهلِ العِلمِ:

أنَّ مَن ادّعَى في خَبَرٍ رُوِيَ بإسنَادٍ أنّهُ خَطأٌ لا يَجوز العملُ بِهِ؛

فَقوله مَردُودٌ عَليه؛ لم يُصدَّقْ إلَّا بِبُرهانٍ واضحٍ، مع إِسنادٍ أصحّ منه، مِن ثقةٍ يَشهدُ أنّه غير صَحيحٍ،

وإن عَجزَ عن ذلك، فَقولُهُ مَردودٌ عَليهِ؛

لأنَّهُ كَذِبٌ وزُورٌ، ومَا قُلنَاهُ أصحُّ وأَولى أن يُصدَّقَ.

وهكذا يَفضحُ اللهُ مَن عَاندَ الحَقَّ، واتّبع البَاطِلَ بالهوى، والرَّأي، والقِياسِ.

وقد قَالَ اللهُ تَعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة/ ١١١].

---

(١) رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٥)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٦)، والهروي في «ذم الكلام» (١٠١٦).

(٢) رواه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٧)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٨١)، والهروي في «ذم الكلام» (٩٠٤).

فَصَحَّ أن مَن لم يُبَرهِنْ من الكِتابِ، أو مِن [(٣/ ب)] السُّنّةِ، أو إجماعٍ من الصَّحابةِ على صِحّةِ قولٍ قالَهُ، أو فِعلٍ فعلَه؛

فليسَ بِصَحيحٍ، ولا صَادقٍ فِيما قَالَ، أو فَعَلَ؛

بَل افترَى على الله عزَّ وَجَلَّ، وعلى رسولِهِ صلى الله عليه وسلم.

ومَن أجهلُ جَهلاً، وأسخفُ عَقلاً، وأسوأُ حالاً، وأضلُّ سبيلاً؛

مِمن يَسمعُ مِن هؤلاءِ رُؤساء الجُهال بِلَا دَلائِلَ، وَلَا بَراهينَ، ويَردُّ الحقَّ الذِي صَحَّ عَن أئمّةِ المسلمين وَعُلمائِهم بِدلَائل وبَراهينَ من الكِتابِ والسُّنَّةِ؟

فهذا نَحنُ نَروي عن أئمَّةِ المسلمين وعُلمائِهم من أصحَابِ الحدِيثِ بَأسَانيدَ ودَلَائل نَنقلُها مِن كُتبِهِم المعرُوفةِ المشهورةِ عِندَ أئمَّةِ المسلمين أهل الحدِيثِ المُصنِّفين الثِّقاتِ المعروفِينَ العُدولِ الصَّالحين.

فمن أين لهم هَذِهِ الحَذْلَقَةُ والفَلسَفَةُ عَلى أن يَردُّوا على الله، وعَلى رَسُولِهِ صلى الله عليه وسلم، وعَلى أئمَّةِ المُسلِمينَ وَعُلمائِهم مِن أهلِ الحدِيثِ؟

[(٤/ أ)] **وَلَا أئمَّة للمُسلِمينَ غَيرُ أصحَابِ الحدِيثِ.**

٤ - أخبرَنَا الحَافِظُ أَبو الحَجَّاج يُوسُف بن خَليل بن عبدالله الدِّمشقيّ: أنا أبو مُسلم هِشَام المعروف بالمُؤيَّد بن عبد الرَّحيمِ بن الإخْوَةِ البَغداديّ - بأصبهان - قال: قال الإمامُ إسماعيلُ بن محمد بن

الفَضل الأصبَهاني رحمه الله تعالى:

تَكلَّمَ أهلُ الحقَائقِ (١) في تَفسيرِ الحَدِّ بِعبَاراتٍ مُختلِفَةٍ محصُولُ تِلكَ العِباراتِ:

أنَّ حَدَّ كُلِّ شَيءٍ مَوضِعُ بَينُونَتِهِ عن غَيرِهِ،

فَإن كَانَ غَرضُ القَائِلِ بقولِهِ: (ليس لله حَدٌّ)؛

لَا يُحيطُ عِلمُ الخلقِ بِهِ؛ فهو مُصيبٌ.

وَإن كَانَ غَرضُهُ بذلك:

لا يُحيطُ علمُ الله بنفسِهِ؛ فهو ضَالٌّ.

أو كان غَرضُهُ:

أنَّ اللهَ في كُلِّ مَكانٍ بذاتِهِ؛ فهو أيضًا ضَالٌّ (٢).

---

(١) وهم أهل السُّنّة والتَّحقيق في العلم، وليس المراد بهم أهل الحقائق على طريقةِ أهل البدعِ من الصُّوفيةِ وغيرهم الذين يُقسّمون العلم إلى شريعة وحقيقة.

(٢) لم أجد هذا النّص في كتابه المشهور: «الحُجة في بيان المحجة في عقيدة أهل السُّنَّة»؛ ولكن نقلَهُ عنه الذهبي في ترجمته في [«السير» (٢٠/ ٨٥)] فقال:

سُئل أبو القاسم التيمي رحمه الله، هل يجوز أن يُقالَ: لله حدّ أو لا ؟ وهل جرى هذا الخلاف في السَّلفِ ؟

فأجابَ: هذه مسألة أستعفي من الجوابِ عنها لغُمُوضها، وقلّة وقوفي على غرضِ السَّائلِ منها؛ لكني أُشِيرُ إلى بعضِ مَا بلغني: تَكلَّمَ أهل الحقائق .. الخ ثُم ذكره بنحوه.

٥- قال عُثمانُ بن سَعيد الدَّارِميّ - وهو إمامُ أهلِ المشرقِ -:

زَعَمتِ الجَهميّةُ أن لَيسَ للهَ حَدٌّ، وإنَّما يَعنون بهذه الكلمة:

أنَّ اللهَ تَعالى لَا شَيءَ [(٤ / ب)]، إذ كَانَ مَعلومًا عِندَ الخَلقِ كُلِّهم إنّهُ ليسَ شَيءٌ يَقعُ عَليهِ اسمُ الشَّيءِ إلَّا وَلَهُ: حَدٌّ، وصِفَةٌ.

فقولهم: (لَا حَدَّ لَهُ): إنَّه لَا شَيءَ.

وَقَد قَالَ اللهُ تَعالى: ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ ﴾ [الأنعام/ ١٩].

قَالَ: ومَذهَبُ عُلماءِ السَّلف:

أنَّ اللهَ هو الأوَّلُ القَديمُ (١)، ولَهُ حَدٌّ لَا يَعلمه غَيرُهُ؛

---

(١) قال الشيخُ عبدالله أبا باطين رحمه الله في تعليقه على [«لوامع الأنوار» (١/ ٣٨)]: لا يصح إطلاقه على الله تعالى باعتبار أنّه من أسمائه، وإن كان يصح الإخبار به عنه؛ [لأن] باب الإخبار أوسع من باب الإنشاء. والله تعالى أعلم. اهـ

وقال ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ١٧١)]:

لما كان لفظ: (القديم) فيه نَواحٍ لا تدلّ مُطلقة إلّا على المتقدّم على غيره، كان اسم (الأوّل) أحسن منه، فجاء في أسمائه الحسنى التي في الكتاب والسُّنّة أنّه (الأول)، وفَرقٌ بين الأسماء التي يُدعى بها وبين ما يُخبر به من الألفاظ لأجل الحاجة إلى بيان معانيها. اهـ

وقال أيضًا في [«درء التعارض» (٢/ ٣٩١)]: وقد اشتهرَ في اصطلاح المتكلمين تسميته: (بالقديم) بل غالب المعتزلة ومن سلك سبيلهم غالبُ ما يسمونه (بالقديم). اهـ [وانظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٤١-١٤٣)]

ولكن ليسَ لِأحَدٍ أن يتوهم لِـحَدِّهِ غَايَةً في نَفسِهِ؛

ولكن عليهم أن يُؤمِنوا بِذَلِكَ، ويَكِلُوا عِلمَ ذَلِكَ إلى الله تَعالى[1].

٦- قَالَ أهلُ السُّنَّةِ:

إنَّ اللهَ بِكَمالِهِ فوقَ عَرشِهِ، يَعلَمُ ويسمعُ مِن فَوقِ العَرشِ، لَا يَخفَى عَليهِ مِن خَلقِهِ خَافِيةٌ، وَلَا يَحجُبُهم عَنهُ شَيءٌ، عِلمُهُ بِهم فَوقَ العَرشِ مُحيط، وبَصَرُهُ فِيهم نَافِذٌ.

قَالَ اللهُ تعالى [عن الخليل]: ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الأنعام/ ٨٠]، ولم يَقُل: ذَاتًا.

وَقَالَ عزَّ وجلَّ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه/ ٥]،

وَقَالَ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام/ ١٨]

وَقَالَ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر/ ١٠]

وَقَالَ: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ [(٥ / أ)] إِلَيَّ﴾ [آل عمران/ ٥٥]

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج/ ٤]

وَقَالَ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل/ ٥٠]،

وَقَد وَرَدَ عَن النَّبي ﷺ في هذا المعنى أحاديثَ صَحيحة:

---

(١) انظر نحوه في «النقض على المريسي» (باب الحدّ والعرش) (ص٥٧و ١٣٣و٢٣١و ٣٠٠)، و«الرَّدّ على الجهميّة» (ص ٨٤)، وليس في شيء منها لفظ: (القديم) !!

٧- حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ بن الحكم السُّلميّ [1] [رضي الله عنه].

٨- وَحَدِيثُ حُصَين [2] والد عِمْرَانَ [رضي الله عنه]، وغير ذَلِكَ مِن

---

(١) وهو حديثٌ طويل، رواه مسلم في «صحيحه» (١١٣٦) وغيره، وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم للأمّة السَّوداء: «**أين الله؟**» قالت: في السَّماء، قال: «**مَن أَنَا؟**» قالت: أنت رسول الله، قال: «**أَعتِقها فَإِنَّها مُؤمنة**».

(٢) عن عِمرانَ بن حُصَين رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبيه: «**يا حُصَين، كَم تَعبُدُ اليَومَ إلَهًا ؟**» قال أبي: سَبعةً: ستةً في الأرضِ، وواحدًا في السَّماءِ. قال: «**فأيّهم تَعُدُّ لرغبتِكَ ورهبتِكَ؟**» قال: الذي في السَّماء. ..الحديث.

رواه البخاري في« التاريخ الكبير» (٣/ ١)، والترمذي (٣٤٨٣) وقال: حسن غريب. وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣٥٥)، والدَّارميّ في «النَّقض» (٣٤)، والطبراني في «الدُّعاء» (١٣٩٣)، و«الأوسط» (١٩٨٥)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن شبيب بن شيبة إلَّا أبو معاوية. اهـ

وفي إسناده شبيب بن شيبة ضعفه: ابن معين، والنسائي، والدارقطني، والبرقاني، وقال أبو داود: ليس بشيء. [«تهذيب الكمال» (١٢/ ٣٦٢-٣٦٤)].

وقد خالفه من هو أوثق منه فأرسل الحديث عن الحسن البصري وهو جويريه بن بشير. رواه الأصبهاني في «الحُجة في بيان المحجة» (٥٤)، والترمذي في «العلل» (٢/ ٩١٨) قال: سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث، فلم يعرفه إلَّا من حديث أبي معاوية.

قال محمد : وروى موسى بن إسماعيل هذا الحديث عن جويرية بن بشير، عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مُرسلا.

قال أبو عيسى: وحديث الحسن عن عمران بن حصين في هذا أشبه عندي وأصح. وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه .. اهـ

وللحديث متابعات وشواهد يتقوّى بها؛ ومنها: =

الأحاديث.

أي أنَّ هَذهِ الآيَات وَالأحَادِيث تَدُلُّ عَلى أنَّ للهَ تَعالى حَدًّا، وَاللهُ أعلَمُ بِحَدِّهِ.

٩- حَدّثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهَرِ الصَّرِيْفِينِيُّ، أنبا أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي القاسم القَطَّان - بأصبهان -، أنبا أبو طاهر محمد ابن أبي نصر بن هَاجِر، قال: أنبأنا الإمام الحافِظ أبو القاسم عبدالرحمن بن الحافِظ أبي عبدالله بن مَندَه رحمه الله أنَّه قال:

ما رواه البزار في «مسنده» (٩/ ٥٣/ ٣٥٨٠) من طريق العباس بن عبدالرحمن عن عمران بن حصين رضي الله عنهما.

وما رواه أحمد في «مسنده» (٤/ ٤٤٤)، وابن أبي شيبة (٢٦٧-٢٦٨)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٩٤).

قال ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ٨٦): إسناده صحيح.

وما رواه عبد بن حميد (٤٧٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣٥٥)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٩٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٩٩)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥١٠).

وما رواه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٧٧/ ١٧٧).

- قال الدارمي رحمه الله في «النقض» (ص٦٢): فحُصين الخزاعي في كُفرِهِ يومئذ كان أعلم بالله الجليل الأجل من المريسي وأصحابه، مع ما ينتحلون من الإسلام ، إذ ميَّز بينَ الإله الخالق الذي في السَّماء، وبين الآلهة والأصنام المخلوقة التي في الأرض. اهـ

وَلَا دِينَ لِمَن لَا يَرى لله الحَدَّ؛

لأَنَّهُ يُسقِطُ مِن بَينِهِ وبَينَ الله الحَاجِزَ، والحِجَابَ، والإشاراتِ[1]، والخِطابَ.

وذَكَرَ ذَلكَ في كِتابِ: «بيان [(٥ / ب)] **الهُدى ومَعرفة أقاويلِ أهلِ الضَّلالةِ والرَّدَى**» تصنيفه.

قَالَ الحَافِظُ الدَّشْتِي:

١٠- وَقَد وَجدتُ في كِتابِ: «الإيضاح في أُصولِ الدِّينِ»[2]، للإمام أبي الحسن علي بن الزَّاغُوني[3] رحمه الله أنّه قال:

اعلم أنَّ الدَّليلَ القَاطِعَ دَلَّ عَلى وجُودِ البَاري، وثُبُوتِهِ ذَاتًا بحقيقةِ الإثباتِ، وأنّه لَابُدَّ مِن فَصلٍ يكونُ بينَهُ وبينَ خَلْقِهِ، ويقتَضِي انفرادَهُ بِنَفسِهِ، وهذا بِعينِهِ هو الحدُّ والنّهايَةُ، وإنَّما يَغترُّ الأغمارُ الذِين لا خِبرَةَ عندهم بصُعُوبَة إضافة: الحدِّ، والغَايةِ، والنِّهايةِ إليهِ تَعالى، مَعَ إقرارِهم أنَّهُ مُتَميزٌ بذاتِهِ، مُنفرِدٌ مُبَاينٌ لِخلقِهِ، وهَذا مُناقضَةٌ منهم في العقيدةِ، يُسنِدُونَها إلى جَهلٍ بالأمر،

---

(١) يُريد (بالإشارات): الإشارة إلى السَّماء في إثباتِ العُلوِّ لله تعالى كما في حديث الأَمَة السَّوداء السَّابق، فإن أهل البدع ممن لا يُثبتون العُلوّ يُنكرون الإشارة إلى الله تعالى في السَّماء. وأمَّا إشارات الصُّوفية فمُحدثة ضلالة.

(٢) (ص ٣٢٦)

(٣) تقدم ترجمته (ص ٩٩).

ووقوفٍ مع الأُنسِ.

وَما هذا سَبيلُهُ لا يُعوَّلُ على قَائِلِهِ، وَلَا يُوثَقُ ممن يَرتكبُهُ.

وَالقولُ الحقُّ، والحتمُ الفصلُ [(٦/أ)]: أنَّ للبَارَي سُبحَانَه ذَاتًا ثَابتةً بحقيقةِ الإثبات، يُحيطُ البَارَي بها عِلمًا، وأنّه لَا يَجهلُ نفسَهُ، بَل يَعلَمُها عِلمًا حَقًّا يَثبتُ به انفصالُهَا، ويَتميَّزُ بِها [(١)] عَمَّا سِواهَا، وأنّها جِهَةٌ لنفسِها، قَائمةٌ بِذَاتِها، مُستَغنِيةٌ بِقُدرَتِها عمّا تَقْوَى بِهِ [(٢)] وَيَقلُّها ويَحملُها، وَهذا بِعينه يُعطِي الحَدَّ والنَّهايةَ لِـمَا يَصْرِي [(٣)] إلينا، أعنِي الكَون الكُلِّيَّ الدَّائرَ المُحيطَ بالعِبادِ، ومَا يُحيط بِهِ عِلمه تَعالى مِن غَاياتِ ذاتِهِ فإنّه مَحدُودٌ بِعلمِهِ، مَعلومٌ عندَ نَفسِهِ، لَا ينتهِي إلى جِهةٍ أُخرَى، فإنّ مَا عَدَا الكون الكُلِّيّ ومَا خَلا الذَّات القَدِيمةَ ليس بشَيءٍ، فَلا يُشار إليهِ، ولا يُعرفُ بِخَلاء، ولَا مَلَاء.

وانفردَ الكون الكُلِّيّ بوصفِ التَّحتِ؛

لأنَّ اللهَ تعالى وَصَفَ نفسَهُ بالعُلوِّ، وتَمَدَّح بِهِ.

ولَا مَزيدَ عِندنَا على هَذَا، وَهُوَ كَافٍ في صِحّةِ العَقيدة، ومَقْنَعٌ في قَبُول [(٦/ب)] مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرعُ مِن وصَفِهِ:

---

(١) كذا في الأصل، وفي كتاب «الإيضاح» (ص٣٢٦): (وتميزها).

(٢) كذا في الأصل، وفي كتاب «الإيضاح» (ص٣٢٦): (يقوم بها).

(٣) كذا في الأصل، وفي هامش الأصل: (أي بما ينتهي)، وفي كتاب «الإيضاح» (ص٣٢٦): (لما ينتهي إليها).

بالعُلوِّ، والاستواءِ عَلى العَرشِ، عَلى ما تقَدَّم ذِكرُهُ [١].

١١- وَوَجدتُ في كِتابِ «الأُصولِ» [٢] للقَاضِي أبي يَعلى مُحمد بن الحُسينِ بن الفرَّاءِ رضي الله عنه - بِخَطِّ يَدِهِ - أنّه قال:

قد أطلَقَ أحمدُ القولَ: إنّ لله تَعالَى حَدًّا،

نَصَّ عَليهِ أحمد في رِوايةِ المرُّوذِيّ، وقد ذَكَرَ قولَ ابن المبارك: نَعرِفُ اللهَ تَعالَى عَلى العَرشِ بِحَدٍّ.

فقال: بَلغنِي ذَلكَ عَنهُ، وَأعجَبَهُ [٣].

---

(١) وفي كتاب «الإيضاح» بعض الاختلافات اليسيرة لم أشر إليها.

واعلم أن السُّكوت عن مثل هذا الكلام هو المُتعين على المتبع الذي يُريد النَّجاة باتباع السُّنّة والسَّلف، فإن كثيرًا من هذه العبارات من عِلمِ الكلام المذموم الذي حذَّر منه السَّلف، ونهوا عن الخوض فيه، ولهذا حذف المصنف كثيرًا من عبارات ابن الزاغواني من هذا النص كقوله: (لا يماسّ الخلق ولا يماسونه)، وقوله: (يمنع من جواز مماسته للأجسام والجواهر) وغيرها من العبارات المحدثة الكلامية.

والله اعلم.

- قال الإمام مالك رحمه الله: لعن الله عَمْرًا [يعني: ابن عُبيد إمام المعتزلة]؛ فإنَّه ابتدع هذه البدعة مِن الكلام، ولو كان الكلام عِلمًا لتكلم فيه الصَّحابة والتَّابعون، كما تكلَّموا في الأحكامِ والشَّرائع؛ ولكنه باطل يدلُّ على باطل.

[«ذم الكلام» للأنصاري (٨٧٤)، و«مختصر الحجة» لنصر المقدسي (٢١٢)]

(٢) لعله يريد كتاب: «المعتمد في أصول الدين» وموضع الكتاب: علم الكلام، والقول في الصفات والإيمان، وقد طُبع هذا الكتاب.

(٣) سيأتي تخريج أثر الإمام عبد الله بن المبارك، والإمام أحمد رحمهما الله تعالى (١٤).

وَقَالَ الأَثْرَمُ: قلتُ لأحمدَ: يُحكَى[١] عَن ابنِ المبارك:

نَعرِفُ رَبّنا في السَّماءِ السَّابعة على عَرشِهِ بِحَدٍّ.

فقالَ أحمدُ: هكذَا هو عِندنَا.

١٢- ورأيت بِخطِّ القَاضي أبي يَعلَى:

أخبرنَا أبو بكر أحمد بن نَصر الرَّفَّا، قال: سمعت أبا بكر بن أبي داود يقول: سِمعتُ أبي يقول: جاء ابن حنبل[٢] فقال له:

لله تبارك وتعالى حَدٌّ؟

قال: نعم [(٧/ أ)]؛ لَا يعلمه إلَّا هو، قال الله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزمر/ ٧٥] يقول: مُحْدِقِين[٣].

فقدَ أطلَقَ أحمدُ القولَ بإثباتِ الحدِّ لله تعالى،

وقد نَفَاهُ في رِوايةِ حَنبل: وهو الذي يَعلمُه خلْقُهُ.

والموضِعُ الذي أطلَقَهُ؛ محمولٌ على مَعنَيين:

أحدُهُما: على معنى أنّهُ تَعالى في جِهةٍ مَخصوصةٍ، وليس هو تعالى

---

(١) في الأصل (يُحكا)، وما أثبتناه هو الصواب.

(٢) كذا في الأصل وسيأتي تصحيحها للمؤلّف.

(٣) وهذا القول مروي عن: قتادة، والسُّدي، كما في «تفسير» ابن جرير [(٢١/ ٣٤٣)]

ذَاهِبٌ في الجهاتِ السِّتةِ، بل هُوَ خَارِجَ العَالَمِ مُمَيَّزٌ عن خَلقِهِ، يَنفصِلُ عنهم، غَيرُ دَاخِلٍ في كُلِّ الجِهَاتِ.

وَهو مَعنى قول أحمد: (لَهُ حَدٌّ لَا يَعلمُهُ إلَّا هُو).

والثَّاني: أنّهُ عَلى صِفةٍ يَبِينُ بها عن غَيرِهِ ويَتميّزُ، ولِهذا سُمّي البوَّابُ حَدّادًا؛ لأنَّه يَمنَعُ غيرَهُ عن الدُّخولِ، فهو تَعالى فَرْدٌ واحِدٌ يمتنعُ عن الاشتراكِ مَعَهُ في أخصِّ صِفاتِهِ.

هذا ما وجدت في كتابِ القاضي أبي [(٧ / ب)] يَعلى بِخَطِّ يدِهِ[١].

وكَذَا كَانَ بَينَ (جَاءَ)، وَبَينَ (ابن حَنبل) مُبيضٌ صَوابُه:

جَاءَ رَجُلٌ إلى أحمدَ بن حَنبل.

١٣ - وكان عِندِي كتاب: «الاعتقادِ»، على مذهب الإمام أحمد، تَصنيفُ الحافظِ أبِي العَلاء الهَمَذَانيّ رحمه الله، وقالَ فِيهِ:

إنّ اللهَ عَلى عَرشِهِ، وَلَهُ حَدٌّ. - أو مَا هذا مَعناهُ - [٢].

١٤ - أخبرنا أبو عبدالله محمد بن عبد الحقِّ بن خلف الدِّمشقيّ، أنبا أبو زُرْعَة اللَّفتَوَانيُّ عُبيد الله بن محمد بن شُجَاعٍ - فيما كتبَ إلينا -.

---

(١) نقلَ هذا النَّص بِتمامِهِ ابن تيميّة رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٢٣)]، وللقاضي كلامٌ نَحوه في كتاب [«الرّوايتين والوجهين» جزء المسائل العقدية (ص٥٤-٥٦)]

(٢) تقدم ترجمة الهمَذَاني (ص ٩٣)، وأما كتابه في الاعتقاد فلم نقف عليه.

وحدثنا أبو الرَّبيع سُليمان بن إبراهيم بن هبة الله الإسْعِرْديّ، أنبا الحافظ عبدالغني المقدِسيُّ، أنبا أبو بكر محمد بن أبي نصر القَاشَانِيُّ، وأبو الطيّبِ اللَّفْتوانيّ محمد بن محمد بن شُجَاعٍ،

قالوا: أنبا أبو عبدالله الحُسين بن عبدالملك الخَلَّال، أنبا أبو المظفَّر ابن شَبيب المُقرئ، أنبا أبو عُمرَ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب.

قَالَ الحَافِظُ عبدالغنيّ: وأنبا أبو الغَنائِم التُّرك محمود بن [(٨ / أ)] أحمد الأصبهاني -بها، أنبا أبو طَاهِر الخَضِرُ بن الفضل الصَّفَّارُ، أنبانا أبو عَمرو عبدالوهاب بن الحافظ أبي عبدالله بن مَندَه، أنبا أبي - قراءة عليه-، وأبو عُمر بن عبدالوهاب - إذنًا - قالا:

أنبا أبو الحَسن أحمد بن محمد بن عُمر بن أَبان العبدي اللُّنْبَانيُّ، ثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، حدّثني عبدالله بن أحمد بن شبويه أبو عبدالرحمن، قال: سمعت عليَّ بن الحَسن[١] بن شَقِيقٍ يقول:

سَمعت عبدالله - يعني ابن المبارك - يقول:

نَعرِفُ رَبَّنا عَزَّ وَجَلَّ فَوقَ سَبعِ سَمواتٍ، عَلى العَرشِ، بَائنًا من خَلقِهِ بِحَدٍّ، وَلَا نَقولُ كَمَا قَالت الجَهميّة هَاهُنَا.

وأشَارَ بْيدِهِ إِلى الأَرضِ[٢].

---

(١) في الأصل: (الحُسين)، وما أثبتناه هو الصَّواب.

(٢) رواه المؤلّف من طريق ابن منده، من طريق عبدالله بن أحمد في «السُّنّة» (٢١٦).

ورواه ابن جرير في «ذيل المذيَّل» (ص ٦٦٠-٦٦١/ ترجمة ابن المبارك): سمعت عبدالله بن أحمد بن شبويه يقول: سمعت علي بن الحسن يقول: قُلنا لعبدالله بن المْبارك: كيف نعرف رَبّنا ؟!

قال: فوق سَبع سَموات على العرشِ بائنًا مِن خَلْقه بِحدٍّ، ولا نقول كما قالت الجهميّة إنّه هاهنا - وأشار بيده إلى الأرض-.

ورواه عثمان الدارمي في «النقض» (٣٣)، و«الرَّدّ على الجهمية» (١٦٢).

ورواه البيهقي في [«الأسماء والصفات» (٩٠٢)] وقد أوَّلَه على عادته في تأويل النّصوص إذا خالفت ما يعتقده !!

- قال ابن تيميّة رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٥/ ١٨٤)]: وهذا مشهورٌ عن ابن المبارك، ثابتٌ عنه من غير وجهٍ، وهو أيضًا صحيحٌ ثابتٌ عن أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وغير واحدٍ من الأئمة. اهـ

قلت: أول من صرَّحَ بإثبات الحد لله تعالى كما يذكر أهل السُّنّة هو عبدالله بن المبارك رحمه الله تعالى، ثم تتابع إجماع أهل السُّنّة من بعده على ذلك.

- قال اللالكائي رحمه الله في [«اعتقاد أهل السنة» (٢/ ٢٤٤)]: لقي عبدالله ابن المبارك جماعة من التّابعين مثل: سُليمان التيمي، وحُميد الطَّويل وغيرهما، وليس في الإسلام في وقته أكثر رحلة منه، وأكثر طلبًا للعلم، وأجمعهم له، وأجودهم معرفة به، وأحسنهم سيرة، وأرضاهم طريقة مثله، ولعله يروي عن ألفِ شيخٍ من التَّابعين. اهـ

- وقال أسود بن سالم (٢١٣هـ): كان ابن المبارك إمامًا يُقتدى به، كان من أثبت النَّاس في السُّنّة، إذا رأيت رجلاً يغمز ابن المبارك بشيء فاتهمه على الإسلام.

- وقال ابن تيمية رحمه الله في [«التسعينية» (٢/ ٥٦٣)]: عبد الله بن المبارك الذي أجمعت فرق الأُمّة على إمامتِهِ وجلالتِهِ حتَّى قيل: إنّه أمير المؤمنين في كُلِّ شيءٍ.

وقيل: ما أخرجت خرسان مثل ابن المبارك. اهـ

١٥- وأخبرنا أبو الحَجَّاج يوسف بن خليل، أنبا أبو منصور عبد الله بن محمد بن حَمديه [١]، أنبا أبو الحسن علي بن الزَّاغُونيّ، أنبا أبو القاسم علي بن البُسرِي، أنبانا أبو عبدالله عُبيد الله بن محمد بن محمد بن حَمدان بن بَطَّة [(٨/ ب)] العُكبَريّ، ثنا أبو حفص عُمر بن أحمد ابن شِهاب، قال: ثنا أبي.

قال أبو عبدالله: وثنا أبو حفص عُمر بن رَجاءٍ، ثنا أبو العبّاس أحمد بن شِهابٍ، قَالَا: ثنا أبو بكر الأَثْرَمُ، حدَّثني محمد بن إبراهيم القَيسِيُّ قال:

قُلتُ لَأَحمَدَ بن حَنبلَ: يُحكَى عَن ابنِ المُبَارك، قِيلَ لَهُ: كَيفَ نَعرِفُ رَبَّنا تَعالى؟

فقال: في السَّماءِ السَّابِعةِ عَلى عَرشِهِ بِحَدٍّ.

فقال أحمدُ: هَكَذَا هُوَ عِندنا [٢].

١٦- وَبِهِ قَالَ أبو عبدالله: حدّثنا أبو حَفص بن رَجاء، ثنا أبو جَعفر محمد بن داود البصرويّ، ثنا أبو بكر المرُّوذِي قال:

---

(١) في الأصل: (حمدويه)، والتصحيح من ترجمته في «السير» (٢١/ ٢٧٣).

(٢) ابن بطة في «الإبانة» (الرَّدّ على الجهمية) (٣/ ١٥٦-١٥٧) (١١٣)، ويأتي من طريق الخلاّل، وذكره ابن أبي يعلى في «الطَّبقات» (٢/ ٢٣٣): (رواه الأثرم) يعني في «مسائله»، أو «السُّنّة» له.

سَمعتُ أبَا عبدالله - يعنِي أحمد بن حنبل- وَقِيلَ لَهُ:

رُوِيَ عن [علي بن] الحَسن بن شَقيق، عن ابنِ المُبارك أنَّه قِيلَ لَهُ:

كَيفَ نَعرِفُ اللهَ [عَزَّ وَجَلَّ] ؟

قَالَ: عَلى العَرشِ بِحَدّ.

فَقالَ: بَلغنِي ذَلِكَ عَنهُ، وَأعجَبَهُ.

ثُمّ قَالَ أبو عبدالله: ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ ﴾ [البقرة/ ٢١٠]، ثُمّ قالَ: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ﴾ [الفجر/ ٢٢] (١).

وصَحَّ عن الإمامِ أحمدَ [(٩ / أ)] في إثباتِ الحَدِّ لله تعالى؛ لأنَّ ذلك رُوِيَ عنه بُطُرِقٍ كَثيرةٍ.

ورَوى الإمامُ أبو بكر أحمد بن محمد بن هَارون الخلَّال بَأسَانِيدَ صَحيحَة في كُتابِ «السُّنَّة» لَهُ (٢):

١٧- قَالَ الخلَّال: أخبرنا أبو بكر المرُّوذِي، قَالَ: سَمعتُ أبا عبدالله، قِيلَ لَهُ: رَوى عَليّ بن الحَسَنِ [بن شَقيق]، عن ابنِ الْمُبارك أنَّهُ

(١) ابن بطة في «الإبانة» (الرَّدُّ على الجهميّة) (٣/ ١٥٨) (١١٤)، ويأتي من طريق الخلَّال بسندِهِ من «مسائل» المرُّوذي.

(٢) هذه النُّصوص التي سيذكرها المصنف من الجزء المفقود من كتاب «السُّنَّة» للخلَّال رحمه الله، وقد ذكرها ابن تيميّة رحمه الله في كتابه: «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٦١٢-٦١٦).

قِيلَ لَهُ: كَيفَ نَعرفُ اللهَ [عَزَّ وَجَلَّ] ؟

قَالَ: عَلى العَرشِ بِحدٍّ.

قَالَ: بلغَني ذَلكَ عَنهُ، وَأَعجَبَهُ.

ثُمَّ قَالَ أبو عبدالله أحمدُ بن حَنبل: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ ، ثُمّ قَالَ: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [1].

١٨- قَالَ الخلَّال: أخبرنا محمد بن علي الوَرَّاق، ثنا أبو بكر الأَثْرم، حدثني محمد بن إبراهيم القَيسيّ، قال:

قُلتُ لأحمدَ بن حنبل: يُحكى عن ابنِ المُبارك، قِيلَ لَهُ:

كيفَ نَعرِفُ رَبّنا ؟

فَقالَ: في السَّماءِ السَّابعةِ على عرشِهِ بِحَدٍّ.

قالَ أحمدُ: هَكَذا هُوَ عِندَنَا.

١٩- قَالَ الخلَّال: أخبرنا الحَسن بن صَالح العَطَّارُ، [(٩ / ب)] ثنا هَارون بن يعقوب الهاشَميّ، قالَ: سَمعتُ أبي يقول: [كُنَّا] عند أبي عبدالله، فسَألْنَاهُ عن قَولِ ابن المُبارك: على العَرشِ استوى بِحَدٍّ.

قَالَ - يعني أحمدَ بن حَنبل -: لهذا شَواهد من القرآن في خَمسةِ مَواضِعَ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر/ ١٠]، ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾

---

(١) ابن بطة رحمه الله في «الإبانة» (الرّدّ على الجهمية) (٣/ ١٥٧) (١١٤).

[الملك/ ١٦]، ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج/ ٤](١).

وقال الإمام أحمد فيما تقدم: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ ، ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾.

يعني أن هَذه الآيات تَدُلُّ عَلى أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ استَوى عَلى عَرشِهِ بِحَدٍّ، وهو سُبحانه وتَعالى يَعلمُ بِحَدِّهِ.

فَمن زَعَمَ أنَّ اللهَ على العَرشِ استوى عَلى خَلَافِ مَا تَقرَّرَ في قُلوبِ العَامَّة؛ فَقد كَفَرَ، وارتَدَّ عَن دِينِ الإِسلَامِ(٢).

---

(١) نقله ابن تيميّة في [«بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٦١٣-٦١٤)] بلفظ أتم من هذا:

قال الخلَّال: أخبرنا الحَسن بن صالح العطَّارُ، حدثنا هارون بن يعقوب الهاشَميّ، سمعت أبي (يعقوب بن العباس)، قال: كُنّا عند أبي عبد الله، قال:

فسألناه عن قول ابن المبارك: قيل له: كيف نعرف ربنا ؟

قال: في السَّماء السَّابعة، على عرشه بِحدّ.

فقال أحمد: هكذا على العرش استوى بِحَدّ.

فقلنا له: ما معنى قول ابن المبارك بِحَدّ ؟

قال: لا أعرفه؛ ولكن لهذا شواهد من القرآن في خمسة مواضع: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾، وهو على العرش وعلمه مع كُلّ شيء. اهـ

وقوله: (لا أعرفه) سيأتي في ملحق الكتاب (ص ٢١٥) تعليق ابن تيمية عليه.

(٢) قيل ليزيد بن هارون (٢٠٦هـ) رحمه الله: من الجهمية ؟ قال: من زعم أنّ الرَّحمن على العرش استوى على خِلافِ ما يَقِرُّ في قلوبِ العامّة فهو جهميّ. =

٢٠- وأخبرنا يوسف بن خليل - بقراءتي عليه غير مَرَّةٍ -، أخبرنا أبو الفضل إسماعيل بن علي الجَنـزَوِي - غَيرَ مَرّةٍ -، أنبأنا أبو الحَسن عليّ بن أحمد الغَسَّانيّ، ثنا [(١٠/أ)] الحافظ أبو محمد عبدالعزيز بن أحمد الكَتَّانيّ، أنبا محمد بن رِزْقٍ -المعرُوفُ بأبي عَمرو الأسود-، ثنا أبو محمد عبدالله بن جعفر النّهاوندي[1]، ثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن زُوْزَانَ، ثنا أبو العباس أحمد بن جعفر الاصْطَخْرِيّ قال:

قَالَ أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيبانيّ رحمه الله:

وَلله عَزَّ وَجَلَّ عَرشٌ، وَللعَرشِ حَمَلَةٌ يَحمِلونَهُ،

واللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلى عَرشِهِ، وَلَهُ حَدٌّ، وَاللهُ أعلَمُ بِحَدِّه،

[رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٦٣)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنّة» (٥٤و١١١٠)، وانظر تعليق الذهبي عليه في «العلو» (٣٩٠)].

- قال ابن تيمية رحمه الله: والذي تقرّر في قُلوب العَامَّةِ: هو ما فَطَرَ الله تعالى عليه الخليقة من توجُّهها إلى رَبّها تعالى عند النّوازل، والشَّدائد، والدُّعاء، والرَّغبات إليه تعالى نحو العلوّ لا يلتفت يمنة، ولا يسرة، من غير موقف وَقَّفهم عليه؛ ولكن فطرة الله التي فطر النّاس عليها، وما من مولود إلّا وهو يُولد على هذه الفطرة حتّى يُجَهِّمَه ويَنقُلَه إلى التَّعطيلِ من يُقَيِّض له .. اهـ

[«اجتماع الجيوش» لابن القيم (ص٢١٤)].

(١) كتب في الأصل: (أبو محمد بن عبدالله بن جعفر)، وما أثبتناه هو الصواب. انظر ترجمته في [«تاريخ دمشق» (٣٢/ ١٧٤)].

يَتَحرَّكَ[1]، ويَتكلَّمُ، ويَنظُرُ، ويَضحَكُ، ويَفرَحُ.

(١) أوّل من نفى «الحركة» عن الله تعالى هم الجهمية والمعتزلة، كما ذكر ذلك الإمام أحمد في «رده على الجهمية»، وعثمان الدارمي في «نقضه على المريسي الجهمي»، ثم انتقل هذا القول إلى الكُلَّابية والأشاعرة وغيرهم من مُعطّلة الصِّفات.

[انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥٤٤)، و«حديث النزول» (ص٤٥٦)]

أما إطلاق لفظة «الحركة» في باب صفات الله فمحل خلاف بين أهل السُّنّة.

فمنهم من أقرّ بالمعنى؛ ولكن توقف عن إطلاق اللفظ لعدم تصريح النُّصوص به.

ومنهم من أثبتها لله تعالى على ما يليق به سبحانه؛ وذلك لأنّها من لوازم الصِّفات كالنُّزول، والمجيء، والدُّنو وغيرها مما ورد في الكتاب والسُّنّة.

وممن صرَّح بإثباتها لله تعالى:

١ - حرب بن إسماعيل الكِرماني (٢٨٠هـ) رحمه الله.

ذكر هذا القول في «مسائله» التي حكى فيها عن الشُّيوخ الذين أدركهم: كالحُميدي، وأحمد بن حنبل، وسعيد بن منصور، وإسحاق بن إبراهيم.

قال في «مسائله» (ص٣٥٥): باب القول في المذهب: هذا مذهب أئمّة العلم، وأصحاب الأثرِ، وأهل السُّنّة المعروفين بها، المقتدَى بهم فيها، وأدركت من أدركت من عُلماء أهل: العراق، والحجاز، والشَّام، وغيرهم عليها، فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب، أو طعنَ فيها، أو عاب قائلها، فهو مُبتدعٌ خارجٌ عن الجماعة، زائلٌ عن منهج السُّنّة وسبيل الحقّ، وهو مذهب: **أحمد، وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد، وعبدالله بن الزُّبير الحُميدي، وسعيد بن منصور**، وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم، فكان قولهم -وذكر مسائل في الاعتقاد ومنها-: .. والله تبارك وتعالى سميع لا يشك، بصير لا يرتاب، عليم لا يجهل، جواد لا يبخل، حليم لا يعجل، حفيظ لا ينسى..يتكلم، ويتحرك، ويسمع ويبصر.. الخ

٢- عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رحمه الله في «نقضه على بشر المريسي» (ص٥٢)] قال: وأما دعواك أن تفسير (القيوم) الذي لا يزول من مكانه، ولا يتحرَّك. فلا يقبل منك هذا التفسير إلَّا بأثر صحيح مأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو عن بعض أصحابه، أو التَّابعين؛ لأن (الحي القيوم) يفعل ما يشاء، ويتحرَّك إذا شاء، ويهبط ويرتفع إذا شاء، ويقبض ويبسط ويقوم ويجلس إذا شاء؛ لأن أمارة ما بين الحيّ والميت التّحرك، كُلّ حيّ مُتحرّك لا محالة، وكُلّ ميت غير مُتحرّك لا محالة. اهـ

قلت: هذا نحو قول الإمام أحمد رحمه الله في كتابه «الرد على الجهمية والزنادقة» (ص٢٧٤) قال: قلنا: قد أعظمتم على الله الفِرية حين زعمتم أنّه لا يتكلّم، فشبَّهتموه بالأصنام التي تُعبد من دون الله؛ لأن الأصنام لا تتكلَّم، ولا تنطق، ولا تتحرك.. الخ

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«درء التعرض» (٢/ ٧)] بعد أن ذكر كلام الدارمي والكرماني في إثبات الحركة، قال: صرَّحَ هؤلاء بلفظ «الحركة»، وأن ذلك هو مذهب أئمة السُّنَّة والحديث من المُتقدّمين والمتأخرين، وذكر حرب الكرماني أنّه قول من لقيه من أئمة السُّنَّة كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعبدالله بن الزّبير الحميدي، وسعيد بن منصور. وقال عثمان بن سعيد وغيره: (إن الحركة من لوازم الحياة فكلّ حيّ مُتحرّك)، وجعلوا نفي هذا من أقوال الجهمية نفاة الصّفات الذين اتفق السَّلف والأئمة على تضليلهم وتبديعهم.

وطائفة أُخرى من السَّلفية: كنُعيم بن حماد الخزاعي، والبخاري صاحب الصَّحيح، وأبي بكر بن خزيمة، وغيرهم كأبي عمر بن عبد البر وأمثاله: يُثبتون المعنى الذي يثبته هؤلاء، ويُسمّون ذلك فعلاً ونحوه، ومن هؤلاء من يمتنع عن إطلاق لفظ «الحركة» لكونه غير مأثور. اهـ

- وقال ابن القيم رحمه الله: أما الذين أمسكوا عن الأمرين، وقالوا: لا نقول (يتحرك وينتقل)، ولا ننفي ذلك عنه؛ فهم أسعد النّاس بالصّواب والاتباع، =

وَذَكَرَ ذَلِكَ الإمَامُ أحمدُ في كِتابِ «السُّنَّة» لَهُ، وقَال في أوَّلِهِ:

فإنّهم نطقوا بما نطقَ به النّص، وسكتوا عما سكت عنه، وتظهر صحة هذه الطريقة ظهورًا تامًّا فيما إذا كانت الألفاظ التي سكت النّص عنها مُجملة مُحتملة لمعنيين: صحيح، وفاسد؛ كلفظ: (الحركة، والانتقال، والجسم، والحيز، والجهة، والأعراض، والحوادث، والعلة، والتغيير، والتركيب)، ونحو ذلك من الألفاظ التي تحتها حقّ وباطل، فهذه لا تقبل مُطلقًا، ولا تُردّ مُطلقًا، فإنّ الله سُبحانه لم يثبت لنفسه هذه المسميات ولم ينفيها عنه، فمن أثبتها مُطلقًا فقد أخطأ، ومن نَفاها مُطلقًا فقد أخطأ، فإن مَعانيها مُنقسمة إلى ما يمتنع إثباتها لله، وما يجب إثباتها له، فإن (الانتقال) يُرادُ به: انتقال الجسم، أو العرض من مكانٍ هو مُحتاج إليه إلى مكان آخر يحتاج إليه، وهذا يمتنع إثباته للرّبّ تبارك وتعالى، وكذلك (الحركة): إذا أريد بها هذا المعنى امتنع إثباتها لله، ويُراد بالحركة والانتقال: حركة الفاعل من كونه غير فاعل إلى كونه فاعلاً، وانتقاله إيضًا من كونه غير فاعل إلى كونه فاعلاً.

فهذا المعنى حقٌّ في نفسه، لا يعقل كون الفاعل فاعلاً إلّا به، فنفيه عن الفاعل نفي لحقيقة الفعل وتعطيل له، وقد يراد بالحركةِ والانتقال ما هو أعمّ من ذلك، وهو فعل يقوم بذات الفاعل يتعلّق بالمكان الذي قصد له، وأراد إيقاع الفعل بنفسه فيه، وقد دلَّ القرآن والسُّنّة والاجماع على أنّه سُبحانه يجيء يوم القيامة، وينزل لفصل القضاء بين عباده، ويأتي في ظلل من الغمام والملائكة، وينزل كُلّ ليلة إلى سماء الدنيا .. وهذه أفعال يفعلها بنفسه في هذه الأمكنة، فلا يجوز نفيها عنه بنفي الحركة والنقلة المختصة بالمخلوقين، فإنّها ليست من لوازم أفعاله المختصة به، فما كان من لوازم أفعاله لم يجز نفيه عنه، وما كان من خصائص الخلق لم يجز إثباته له، وحركة الحيّ من لوازم ذاته، ولا فرق بين الحي والميت إلا بالحركة والشّعور، فكُلّ حيّ مُتحرك بالإرادة وله شعور، فنفي الحركة عنه كنفي الشعور، وذلك يستلزم نفي الحياة ..الخ

[وانظر: «النقض» للدرامي (ص ١٦٢)، و«حديث النزول» (ص٤٤٥-٤٥٩)، و«الاستقامة» (١/ ٧٠)، و«درء التعارض» لابن تيميّة (٢/ ٢٢)، و«مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم» للموصلي (٣/ ١٢٣٠)]

هـذه مَـذاهِبُ أهـل العِلـمِ وأصـحابِ الأثـرِ، وأهـل الـسُّنَّة المُتمسِّكِينَ بِعُروتِها، المعـروفين بِهـا، المُقتـدَى بِهـم فيهـا مِـن لَـدُن أصحابِ النَّبي ﷺ إلى يومِنَا هذا، فأدرَكْتُ من أدركْتُ من عُلماءِ:

أهلِ الحِجَازِ، والشَّامِ، وغيرهم [(١٠/ب)] عَليها،

فمن خَالفَ شَيئًا مِن هَذِهِ المـذاهِبِ، أو طَعَـنَ فيهـا، أو عَـابَ قَائِلَها :

فَهو مُـخالفٌ، مُبتدعٌ، خَارجٌ من الجمـاعة، زَائـلٌ عـن مَـنهجِ السُّنَّة، وسَبيلِ الحقِّ [(١)].

---

(١) رواه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٥٤) من طريق آخر عن ابن زوزان به.

وهذا في «مسائل حرب» (ص٣٥٩) عن أحمد وإسحاق وغيرهما من مشايخ حرب.

وقد تَكلَّمَ أهل العلم في صحة نسبة رسالة الأصطخري للإمام أحمد رحمه الله.

- قال ابن تيميّة رحمه الله في [«الاستقامة» (١/ ٧٣)]: ليست هذه العقيـدة ثابتـة عن الإمام أحمد بألفاظها، فإنِّي تأملت لها ثلاثة أسَـانيد مُظلِمـة برجـالٍ مجَاهيـل، والألفاظ هي ألفاظ حَـرب بـن إسـماعيل لا ألفـاظ الإمـام أحمـد، ولم يـذكرها المعنيّون بِجمع كلام الإمام أحمد: كأبي بكر الخَلّال في كتاب «السُّنّة»، وغيره مـن العراقيين العالمين بكتاب أحمد، ولا رواها المعروفون بنقلِ كلام الإمـام، لا سـيما مثل هذه الرِّسالة الكبيرة، وإن كانت راجت على كثير من المتأخرين. (!!) اهـ

قلت: فهذه الرِّسالة هي رسالة حرب بن إسـماعيل الكرمـاني التـي كتبهـا في «السُّنَّة» عمن لقيه من أهل العلم. والله أعلم.

«تنبيه»: يوجد في «طبقات الحنابلة» (النشرة الجديدة ١/ ٦١) زيادة: ([ليس] له حَدٌّ) !! وفيها نفي الحدّ، وهي مقحمة ليست من كلام أحمد رحمه الله.

٢١- وأخبرنا يوسفُ، أنبا أبو منصور، أنبا أبو الحَسن، أنبا أبو القاسم، أنبانا أبو عبدالله بن بَطَّة، أخبرني أبو القاسم عُمر بن أحمد القَصَبَاني، عن أبي بكر - يعني: الخلَّال -، حَدّثني حَربُ بن إسماعيل، قال: قُلتُ لإسحاقَ بن رَاهُويه:

قول الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة/٧] كيفَ نقولُ فيه ؟

قَالَ: وحيثما كُنت هو أقرَبُ إليك من حَبلِ الوريدِ،

وَهُو بَائنٌ من خَلْقِهِ.

قَالَ حَربٌ: قلت لإسحاقَ: [على][1] العَرش بِحَدٍّ ؟

قَالَ: نعم، وذكر [عن][2] ابن المُبارك، قال: هو على عَرشِهِ، بَائنٌ من خلقِهِ بِحَدٍّ.

قَالَ حَربٌ: وأملى عَليَّ إسحَاق:

أنَّ اللهَ وَصَفَ نَفسَهُ في كِتابِهِ [(١١/أ)] بصِفَاتٍ استغنى الخلقُ أن يصِفُوهُ بغير ما وَصَفَ بِهِ نفسَهُ؛ مِن ذَلكَ:

---

(١) سقطت من الأصل. وهي عند الهروي في كتابه «ذم الكلام»، والسّياق يدل عليها؛ لإن إسحاق استدل بكلام ابن المبارك وهو يتكلم عن حدّ الله تعالى لا عن حدّ عرشه.

(٢) سقطت من الأصل، وهي مُثبتة في «الإبانة»، و«ذم الكلام».

قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البقرة/ ٢١٠]

وقوله: ﴿[وَتَرَى] ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنۡ حَوۡلِ ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الزمر/ ٧٥]

في آياتٍ كُلّها يَصِفُ العَرشَ.

وَقد ثَبتتِ الرِّواياتُ في العَرش.

وأَعَلى شَيء فِيهِ وأثبتُه قولُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ:

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه/ ٥] [١].

٢٢- أخبرنا يوسف، أنبا أبو منصور، أنبا أبو الحَسن، أنبا أبو القاسم، أنبانا أبو عبد الله بن بَطَّة رحمه الله أنَّه قال:

اعلَمُوا - رَحِمكم الله - أنَّ الجهميّةَ تَجحدُ أنَّ لله عَرْشًا، وقالوا:

(لا نقولُ: إنَّ اللهَ تعالى على العرشِ؛ لأنَّه أعظم من العرشِ، ومتَى اعترفنا أنَّه على العَرشِ فقد حدّدناه، وقد خَلَتْ مِنه أماكِنُ كثيرة غير العَرْشِ)

فَرَدُّوا نَصَّ التَّنزيلِ، وَكذَّبوا إخبار الرَّسول صلى الله عليه وسلم [٢].

---

(١) رواه ابن بطة في «الإبانة» (الرد على الجهمية) (٣/ ١٦١) (رقم/ ١١٨)، والهروي في «ذم الكلام» (١٢٠٨)، وهو في «مسائل حرب» (ص ٤١٢و٤١٤).
وهو صحيح عن إسحاق رحمه الله كما تقدم كلام ابن تيمية رحمه الله.

(٢) انظر: «الإبانة» (الرد على الجهمية) (٣/ ١٦٨) (باب العرش).

٢٣- وأخبرنَا يُوسف - بِقرَاءتي [(١٢/ب)] عَليهِ غَير مَرَّةٍ-، أنبا أبو الفتح نَاصِر بن محمد اليَزيدِيّ - بأصبهان -، ثنا أبو نَصر أحمد بن عُمر بن محمد بن عبد الله، ثنا نَاصر السُّنَّة: أبو إسماعيل عبدالله بن محمد بن عليّ الأنصاريّ رحمه الله قال:

(بابُ إثباتِ الحدِّ لله عَزَّ وجَلَّ) [(١)]

ثنا محمد بن أحمد بن محمد الجارُودِيّ [(٢)] الحافِظ، أنبا الحُسين بن أحمد بن مُخَارق، ثنا يَحيى بن مُعاذ الغزَّال، ثنا يَحيى بن غَيْلاَن، ثنا عبدالله ابن بُزَيْعٍ، عن رَوحِ بن القاسم، حدّثني سُهيل بن أبي صَالح، عن أبيه، عن أبي هريرة [رضي الله عنه] أن النبي ﷺ قال في دُعائِهِ:

«أَنتَ الظَّاهرُ فَليسَ فَوقَكَ شَيءٌ، وَأنتَ البَاطِنُ فَليسَ دُونَكَ شَيءٌ» [(٣)].

فهذا إمَامٌ من أئمّةِ المسلمين استدلَّ بهذا الحديثِ على أنَّ اللهَ عَزَّ

---

(١) كتاب «الأربعين في دلائل التوحيد» للهروي الأنصاري (ص ٥٧).

(٢) في الأصل: (البارودي)، والتصويب من كتب الرجال.
[انظر: «السير» (١٧/ ٣٨٤)]

(٣) في إسناده عبدالله بن بزيع الأنصاري، قال ابن عدي في [«الكامل» (٤/ ٢٥٣)]: قاضي تستر، أحاديثه عن من يروي عنه ليست بمحفوظة، أو عامتها. اهـ
وقال الدارقطني: ليس بمتروك. [«لسان الميزان» (٣/ ٢٦٣)].
ولكن الحديث صحيح؛ رواه مسلم في «صحيحه» مُطوّلًا (٦٩٨٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٢١٢)، وأبو داود (٥٠٥١)، والترمذي (٣٤٠٠)، وغيرهم.

وجَلَّ لَهُ حَدٌّ لا يعلمه إلَّا هُوَ.

ومن قال: إنَّ هذا الحديث ليسَ فيه دَليلٌ على إثباتِ الحَدِّ لله تعالى؛

فهو رَجُلٌ غَمرٌ في صَدرِهِ. [(١٣ / أ)]

- غَمْرٌ: ليسَ لَهُ مَعرفة بِكَلَامِ العَرَبِ، وَلَا بِلُغَاتِهِم -.

٢٤- فَمِن مَذهب أصحَاب الحديثِ الذينَ هُم أَهلُ السُّنَّة، وأئمّةُ المسلمين وعُلماؤهم يعتقدون ويشهدون: أن مَن قال:

(ليس لله تعالى حدٌّ) يَعني بِذلكَ: أنَّ اللهَ في كُلِّ مَكَانٍ [(١)]،

أو ليسَ هُوَ عَلى العَرشِ استوى كَما تقرَّرَ في قُلوبِ العَامّة [(٢)]،

أو لَيسَ سُبحانه شَخص [(٣)]، ....

(١) أوّل من قال بأنَّ الله في كُلِّ مكان: هو الجَهم بن صفوان، الذي أجمع أهل السُّنّة على كُفرِهِ. [«الإبانة» (الرد على الجهمية) (٣/ ٨٨)، و«العرش» للذهبي (١٧٥)].

(٢) قال يزيد بن هارون رحمه الله: من زعمَ أنَّ الرَّحمن على العرشِ استوى على خِلافِ ما يَقرّ في قلوب العَامّة فهو جهميّ. وقد تقدم (رقم / ١٩).

وانظر: تعليق ابن تيمية عليه هناك. وكذا رُويَ من قول عبد الله بن مَسلمة القعنبي (٢٢١هـ) رحمه الله. [انظر: «العرش» للذهبي (٢١٣)].

(٣) دلّت السُّنّة على جوازِ إطلاق لفظ: (شخص) على الله تعالى، وعلى ذلك بوّب أهل السُّنّة في مُصنّفاتِهم.

قال البخاري رحمه الله في «صحيحه» في (كتاب التوحيد) (٤/ ٣٨٧): (باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: «**لا شخصَ أغيرُ من الله..**» الحديث.

ونحوه في «السُّنّة» لابن أبي عاصم (١/ ٣٦٤)، و«الأربعين في دلائل =

وَلَا شيء [(١)]، أو لَيسَ لله جَهَة [(٢)]، ....

التوحيد» للهروي (ص٥١).

واستدلّوا بحديث سَعد بن عُبادة رضي الله عنه وفيه قوله ﷺ: «..ولا شخصَ أغيرُ من الله، ولا شخصَ أحبُّ إليه العُذر من الله عَزَّ وجَلَّ.. الحديث».

[رواه البَخاري (٧٤١٦) بلفظ: «لا أحد»، ورواه مسلم (٣٧٥٧)، واللفظ له].

- قال عُبيدالله القواريري: ليس حديثٌ أشدّ على الجهميّة من هذا الحديث قوله: «لَا شَخصَ أحبُّ إليه العُذر من الله عَزَّ وجَلّ » .

[رواه أحمد في«المسند» (٤/ ٢٤٨)]

[وانظر: كتاب «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية (٧/ ٣٩١)]

(١) دلّ الكتاب والسُّنّة على جواز إطلاق لفظ: (شيء) على الله تعالى، أو على صفة من صفاته. وعلى ذلك بوّب أهل السُّنّة في مُصنفاتِهم.

قال البخاري رحمه الله في «صحيحه» (كتاب التوحيد) (٤/ ٣٨٧) باب ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام/ ١٩]، فسمّى الله نفسه شيئًا، وسَمّى النبي صلى الله عليه وسلم القرآن شيئًا، وهو صفة من صفات الله، وقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص/ ٨٨].

ثُمّ ذكر بسنده (٧٤١٧) حديث سَهل بن سَعد رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل: «أمَعكَ مِن القُرآنِ شَيءٌ ؟» قال: نعم، سورة كذا، وسورة كذا. لسُورٍ سَمّاها.

«**تنبيه**»: إطلاق لفظ (الشَّيء) على الله تعالى من باب الإخبار عنه، أو عن صفة من صفاته، لا من باب الأسماء؛ وعلى ذلك لا يُقال: (الشَّيء) اسم من أسمائه سبحانه.

(٢) إطلاق (الجهة) نفيًا أو إثباتًا لم «يوجد في القرآن ولا الحديث، ولا يوجد نفيها ولا إثباتها في كلام أحد من الصَّحابة والتَّابعين لهم بإحسان، ولا أحد من أئمة =

وَلَا لَهُ مَكَان [(١)]:

فَقد ارتَدَّ عَن دِينِ الإسلام، ولَحِقَ بِالمشرِكين، وَكَفَرَ بِالله وبآياتِه وبِما جاءَ بِهِ رَسوله ﷺ. تعالى اللهُ عَمَّا يقولُ خُصومنا عُلوًّا كَبيرًا.

وَقَد قَالَ اللهُ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى/ ١١]

أي لَيسَ كَذَاتِهِ ذَاتٌ، وَلَا كَصِفَاتِهِ صِفَاتٌ.

ثُمّ أثبَتَ لِنَفسِهِ الصِّفةَ مِن غَيرِ تشبيهٍ، ونَفَى التَّشبيهَ مِن غَيرِ تَعطِيلٍ.

وَمَن قَالَ بِالحَدِّ يقولُ: إنَّه مِن صِفَاتِ الله التَي ثبَتت بالكِتَابِ والسُّنَّةِ.

وَيَعتقِدُ أنَّ اللهَ سُبحانَهُ وَتَعالَى لَهُ ذَاتٌ وَصِفاتٌ [(١٣/ ب)]، لَيسَ كَذَاتِهِ ذَاتٌ، وَلَا كَصِفَاتِهِ صِفاتٌ، وأنَ الحَدَّ مِن صِفاتِ الله عزَّ وجَلَّ [(٢)] بالدَّليلِ مِن الكِتَابِ والسُّنَّةِ:

قَالَ تَعالَى: ﴿[وَتَرَى] ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنۡ حَوۡلِ ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الزمر/ ٧٥]

المسلمين المعروفين بالإمامةِ في الدين»، فلهذا يحتاج إطلاق هذا اللفظ إلى بيان وتفصيل. [انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٨/ ٥٤٢)]

ومراد المصنف به هنا: إثبات جهة العلوّ والفوقية لله تعالى، فمن أنكر الجهة بهذا المعنى فهو جهميّ ضَالّ. والله أعلم.

(١) تقدم إثبات المكان لله تعالى في المقدمة (ص٨٢) (المبحث السَّابع).

(٢) تقدم في (المبحث الرَّابع) من المقدمة (ص٣٠): أن الحدَّ ليس صفة من صفات الله تعالى.

وَقَالَ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه/ ٥]،

والآياتُ الخمس التي قال الإمامُ أحمدُ حِينَ سَأَلُوه عن قَولِ ابن المُبارك: إنَّ اللهَ على العَرشِ استوى بِحَدٍّ؟

قال: لهذا شَواهد من القُرآنِ في خَمسةِ مَواضعَ؛

قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾

وقوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]

وقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]،

وقوله: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ [المعارج:٤]

وقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر:٢٢]

فهذه البَراهِين مِن قولِ اللهُ تَعالَى تَدُلُّ عَلى أنَّ اللهَ عَلى عَرشِهِ بِحَدٍّ.

وأمَّا مَا جَاءَ في إثباتِ الحدِّ من السُّنّة [فهو] كثيرٌ، لو رَويناها بطُرُقِها لجَاءَ أكثرَ [(١٤/ أ)] مِن مُجلدٍ، إنّما أَذكُرُ شيئًا يسيرًا.

منها: ما رَوَينا فِيما تَقدَّم أن النَّبيَّ ﷺ قَالَ في دُعَائِهِ:

«أنتَ الظَّاهرُ فَلَيسَ فَوقَكَ شَيءٌ، وَأَنتَ البَاطِنُ فَلَيسَ دُونَكَ شَيءٌ»[1].

---

(١) رواه مسلم، وقد تقدم تخريجه (٢٣).

ومنها: حديث أبي رَزِين العُقيلي [رضي الله عنه] وهو ما

٢٥- أخبرنا يوسف، نبا أبو منصور، أنبا أبو الحسن، أنبا أبو القاسم، أنبانا أبو عبدالله بن بَطَّة، حدثني أبو صالح محمد بن أحمد، ثنا أبو الأَحْوَص محمد بن الهيثم، ثنا مُسلِم بن إبراهيم، ثنا حَمّاد بن سَلمة.

قَالَ أبو عبدالله: وحدّثنا جَعفرٌ القَافِلائيّ، ثنا مُحمد الصَّاغَانيّ.

قَالَ أبو عبدالله: حدّثنا ابن مَخلد، ثنا أحمد بن منصور الرَّمَاديّ،

قَالَا: ثنا يزيدُ بن هَارون.

قَالَ أبو عبدالله:

وحدثنا أبو بكر أحمد بن سَلمان، ثنا أبو جعفر بن عثمان العَبْسِيّ، حدّثني أبي، وعمّي أبو بكر، قالا: ثنا يَزيد بن هارون، ثنا حَمّاد بن سَلمة، عن يَعلى بن عطاء، عن وَكِيعَ بن حُدُسٍ، عن عَمّهِ أبي رَزِين [(١٥/ ب)] العُقيلي [رضي الله عنه] قال:

قلتُ: يا رسول الله، أينَ كَانَ رَبُّنا عَزَّ وَجَلَّ قَبلَ أن يَخلُقَ خَلْقَهُ؟

قَالَ: «**عَلى عَماءٍ تَحتَهُ هَواءٌ، ثُمَّ خَلَقَ عَرشَهُ عَلى الماءِ**».

قُلتُ: وفي رِواية غير هذا:

قَالَ: قُلتُ: يا رسول الله: أَينَ كَانَ رَبُّنا عَزَّ وجَلَّ قَبلَ أن يَخلُقَ السَّمواتِ والأرضَ ؟

قَالَ: «**في عَماءٍ، مَا فَوقَهُ هَواءٌ ، وما تَحتَهُ هَواءٌ ، ثُمّ خَلَقَ عَرشَهُ**

على الماءِ»(١).

(١) رواه المؤلف من طريق ابن بطّة في «الإبانة» (الرد على الجهمية ٣/ ١٧٠)، ورواه ابن بطّة من طريق أبي جعفر محمد بن عثمان بـن أبي شـيبة في «العـرش» (٣١٣ و ٣١٤) وغيره، والحديث رواه الطَّيالسي في «مسنده» (١١٨٩)، وأحمد (٤/ ١١)، والترمذي (٣١٠٩)، وابن ماجه (١٨٢)، وابن أبي عاصم في«الـسُّنة» (٦٢٥)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنّة» (٤٥٠)، وابن جرير في «تفسيره» (١٢/ ٤) (٧/ ٦)، وابـن حبـان في «صـحيحه» (٦١٤١)، والطـبراني في«مُعجمـه الكبـير» (١٩/ ٢٠٧) (٤٦٨)، وأبو الشَّيخ في «العظمة» (٨٣)، وحرب في «مسائله» (ص ٤١٤) وغيرهم.

كُلّهم يروونه من طريق: حَماد بن سَلمة، عن يعلى بن عطـاء، عـن وكيـع بـن حُدُس. ويُقالُ: ابن عُـدُس. قـال الترمـذي (٥/ ٢٦٩): هكـذا روى حمـاد بـن سَلمة: (وكيع بن حُدُس). ويقـول شُـعبة، وأبـو عَوانَـة، وهُـشيمٌ: (وكيـع بـن عُدُس). وهو أصحّ. وأبو رَزِين اسمُهُ: لَقِيطُ ابنُ عَامِر. اهـ

وقد اختلفوا في سِياق السُّؤال فمنهم من يرويه: (أينَ كانَ رَبُّنا قَبلَ أن يَخلُـقَ خَلقَهُ؟)، وبعضهم يرويه: (قبلَ أن يَخلُقَ عَرشَهُ).

* الحكم على الحديث:

احتجّ أهل العلمِ بهذا الحديثِ في مُصنفاتهم - كما تقدم في تخريجـه - وسـاقوه مَساق القبول والاحتجاج. وممن صرَّح بصحته:

١ - أبو عُبيد القاسم بن سلَّام رحمه الله.

قال الدارقطني رحمه الله في [«الصفات» (٥٩)]: حدّثنا محمد بن مخلـد قـال: حدّثنا العباس بن محمد الدُّوري قال: سمعت أبا عُبيد القاسـم بـن سـلَّام وذكـر الباب الذي يُروى في: «الرُّؤية»، «والكرسيّ وموضع القدمين»، و«**ضحك رَبُّنـا من قَنوطِ عبادِهِ وقُرب غيره**»، «**وأين كان رَبُّنا قبل أن يخلق السَّماء؟**»، «**وأن جهنم لا تَمتلئ حتَّى يضعَ رَبّك عزَّ وجلَّ قدمه فيها فتقول: قط قط**»، وأشـباه هـذه =

٢٦- وبِهِ قَـالَ أبو عبدالله: حَدثنا أبو بكر بن سَـلمان، حـدّثني ابـن أبي شَيبة، حَدثـني عبـدالله بـن مـروان بـن مُعاويـة، قـال: سَـمعت الأَصْمَعِيّ [(١)]، وَذَكَرَ هَذا الحَدِيثِ فَقالَ:

الأحاديث.

فقال: هذه الأحاديث صِحاح، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حقٌّ لا نشكّ فيها؛ ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه ؟ وكيف ضحك ؟ قلنا: لا يُفسَّرُ هذا، ولا سِمعنا أحدًا يُفسِّره.

ورواه مـن طريـق الـدارقطني: ابـن البنـاء في «المختـار مـن أصـول الـسُّنة» (ص٩٧)، ورواه مختصرًا الآجري في «الشريعة» (٥٨١)، واللالكائي (٩٢٨).

قال ابن تيمية في [«مجموع الفتاوى» (٥/ ٥١)]: إسناده صحيح عن أبي عُبيد.

٢- الترمذي رحمه الله قال في «السنن»: هذا حديث حسن.

٣- ابن حبان في «صحيحه» (٦١٤١)

٤- الذهبي في «العلو» (١٣) قال: إسناده حسن.

٥- استشهد به ابن تيمية رحمه الله في كثير مـن كتبـه، ومنهـا: «بيـان تلبيس الجهمية» (١/ ٥٩١)، و«الاستقامة» (١/ ١٦١)، وغيرها

٦- صححه ابن القيم رحمه الله في «إعلام المـوقعين» (٤/ ٢٧٦)، و«تهـذيب السُّنن» (٧/ ١٠١)، والنونية (١٢٩٢).

٧- وذكره ابن كثير رحمه الله تعالى في «تفسيره» (٤/ ٣٠٧) ولم يتعقبه بـشيء، بل قبله واحتجّ به.

٨- قال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حـسن رحمهـم الله في [«الـدرر السنية» (٣/ ٢٩٢)]: قبله الحفاظ وصححوه. اهـ

(١) هو عبدالملك بن قُريب الباهلي المتوفى سنة (٢١٣هـ) رحمه الله، كان صاحب سُنة واتباع. قال أبو أمية الطرسوسي: سمعت أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يُثنيان =

(العَماءُ) في كَلامِ العَرَبِ: السَّحابُ الأبيضُ الممدُود.

وَأَمَّا (العَمَى) المقصُورُ في البَصَرِ؛ فَلَيسَ في مَعنَى هَذا في شَيءٍ[1].

٢٧- وَبِهِ قَالَ أبو عبد الله بن بَطَّة:

حدّثني أبو بكر عبدالعزيز بن جعفر، ثنا أبو بكر الخلَّال، حدّثني حَرب بن إسماعيل قال:

قال إسحاقُ بن راهويه في حديث أبي رَزِين [(١٦/ أ)] العُقيلي [رضي الله عنه]: قولُه: (في عَماء): يعني سَحَابَة[2].

على الأصمعي في السُّنّة.

قال: وسمعت علي بن المديني يُثني عليه.

وقال إبراهيم الحربي: كان أهل البصرة أهل العربية، منهم أصحاب الأهواء إلَّا أربعة فإنّهم كانوا أصحاب سُنّة: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، والأصمعي.

[«تاريخ بغداد» (١٠/ ٤١٠)، و«تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٨٢)].

(١) كتاب «العرش» (٨) لمحمد بن أبي شيبة، و«الإبانة» (٣/ ١٧٠) لابن بطّة.

(٢) «الإبانة» لابن بطّة (الرد على الجهمية) (٣/ ١٧٠) من طريق الخلّال في «السُّنّة»، عن حرب في «مسائله» (ص ٤١٤).

* معنى العَماء في هذا الحديث عند أهل السُّنّة:

لأهل السُّنّة في معنى: (العماء) في هذا الحديث عدّة أقوال، وليس بينها اختلاف، ولكُلّ قولٍ شاهد من الكتاب والسُّنّة:

١- ذهب الخليل بن أحمد، والأصمعي، وأبو عُبيد، وإسحاق بن راهُويه والأزهري وغيرهم رحمهم الله إلى أن (العَماء) ممدود، ومعناه في كلام العرب: =

السَّحاب الأبيض.

قال الأزهري في [«تهذيب اللغة» (٣/ ٢٥٧٨)]:

ويقوِّي هذا القول قول الله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ [البقرة/ ٢١٠]

٢- ذهب يزيد بن هارون، وتبعه الترمذي رحمهما الله أن لفظة: (عَماء) بالمدِّ؛ ولكن معناها في الحديث: ليس مع الله شيء.

[وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٦٤)]

قلت: ويشهد لهذا حديث البخاري (٧٤١٨) عن عمران بن حصين رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«كانَ اللهُ ولم يكن شيءٌ قبله، وكان عرشه على الماء»**، وفي لفظ: **«ولم يكن شيء معه»**.

٣- وللأصمعي قولٌ آخر، قال: يجوز أن يكون معنى الحديث في عمى: أنّه عَمّى على العلماء كيف كان. نقله عنه ابن بطة في «الإبانة» (٣/ ١٧٠).

- قال الأزهري رحمه الله في [«تهذيب اللغة» (٣/ ٢٥٧٧)]:

وقد بلغني عن أبي الهيثم ولم يعزه لي إليه ثقة، أنّه قال في تفسير هذا الحديث ولفظه: أنّه كان في عمىً مقصور. قال: وكُلّ أمرٍ لا تُدركه القلوب بالعقول فهو عمىً. قال: والمعنى: أنّه كان حيث لا تدركه عقول بني آدم، ولا يبلغ كنهه وصف). اهـ

ولعل منه قوله تعالى في أثرِ القرآن على الكفار: ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ﴾ [فصلت/ ٤٤]

ونقل الذهبي في [«العلو» (١/ ٢٧٦)]: قال الحَسَن بن عمران الحنظلي الهروي: سمعت أبا الهيثم خالد بن يزيد الرّازي يقول: أخطأ أبو عُبيد، إنّما العمى مقصور، ولا يُدرى أين كان الرَّبّ قبل خلق العرش. اهـ

قلت: قد ضبطه الأصمعي وغيره قبل أبي عُبيد بالمد رواية، وفسَّروه دراية. والله أعلم.

حديث الأطيط [(١)]:

٢٨- حدّثنا أبو الرَّبيع سُليمان بن إبراهيم بن هبة الله بن رحمة الإسْعِرْديّ، أنبا الحافظ أبو محمد عبدالغني المقدَسيّ، أنبا الحافظ أبو موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المدِيني الأصبهاني - بها -، أنبا أبو منصور محمود بن إسماعيل الصَّيرَفيّ ، أنبا أبو بكر محمد ابن شَاذَان الأعرجُ، أنبا أبو بكر بن فُوْرَك القَبَّابُ، ثنا أبو بكر أحمد ابن عَمرو بن أبي عاصم، ثنا عبد الأعلى بن حماد النَّرْسِيُّ، ومحمد ابن المُثنى، قالا:

ثنا وَهْب بن جرير، ثنا أبي، قال: سمعت محمد بن إسحاق يُحدِّث بحديث عن يعقوب بن عُتْبَةَ، وجُبير بن محمد، عن أبيه، عن جَدِّهِ، قال: أتى رسولَ الله ﷺ أعرابيٌّ فقال:

يا رسول الله، جهِدَتِ الأنفُسُ، وضَاعَ العِيالُ، ونَهِكَتِ [(٢)] الأبدانُ، وهَلَكتِ الأموالُ، فاستَسقِ اللهَ لَنَا، فَإنّا [(١٦/ ب)] نَستشفِعُ بِكَ عَلى الله تَباركَ وتعالى، ونَستشفِعُ بالله عَليكَ.

قَالَ: قَالَ رَسولُ الله ﷺ: «وَيَحكَ !! تَدرِي مَا تَقولُ ؟»

---

(١) قال الخليل بن أحمد رحمه الله: (الأطُّ والأطيط): صوت تَقبُّض المحامل، أطَّ أطِيطًا، وكُلّ شيء ثقيل يُحملُ بعضُه على بعضٍ يئطُّ. والأطاطُ: الصّياح. وأطيط الإبل: أنينُها من ثِقل الحِمل. [«العين» (ص٣٠)]

(٢) في هامش الأصل: (أي ضعفت).

فَسَبَّحَ رَسُولُ الله ﷺ، فَمَا زَالَ يُسَبِّحُ حَتَّى عُرِفَ ذلكَ في وُجُوهِ أَصحَابِهِ.

فَقالَ: «وَيَحكَ !! لا تَستَشفع بالله عَلى أحَدٍ مِن خَلْقِهِ، فَإنَّ شَأنَ الله أعظَمُ مِن ذَلكَ،

وَيَحكَ !! تَدرِي مَا اللهُ ؟

إنّ عَرشَهُ عَلى سَمواتِهِ وأرضِهِ هَكَذَا - مِثلَ القُبّة -، وإنَّه لَيَئِطُّ بِهِ أَطِيطَ الرَّحْلِ بالرَّاكِبِ».

رَواهُ البخاريُّ في «التَّاريخ»، ورَواه أبو دَاود في «السُّنَن» (١).

٢٩- حدثنا عَبدالرَّحمن بن محمد بن أحمد المقدِسيّ، أنبا القاضي أبو المجد مُحمد بن الحُسين بن أحمد القَزْوِينِيّ، أنبا أبو منصور محمد بن أسعد بن محمد بن حفَدَةَ العُطَارِديّ، أنبا الإمام الحافظ أبو محمد الحُسينُ بن مسعود البَغَوي رحمه الله، أنا أبو علي الحُسين بن محمد، ثنا أبو نُعيم بن [(١٧ / أ)] الحسن الإسفراييني، أنبا خالُ وَالِدي أبو عَوانَة يعقوب الحافظ، أنبا أبو الأزهر أحمد بن الأزهر، ثنا وهب ابن جريرٍ، ثنا أبي قال: سَمعت محمد بن إسحاق يُحدّثُ عن يعقوب بن عُتبة، عن جُبير بن مُحمد بن جُبير بن مُطعِمٍ، عن أبيه،

(١) رواه المؤلف من طريق ابن أبي عاصم في «السُّنّة» (٥٨٧)، وعزاه المؤلف للبخاري في «تاريخه» (٢/ ٢٢٤)، ولأبي داود في «سننه» (٤٧٢٦)، وسيأتي تخريجه.

عن جَدِّهِ قَالَ:

قَامَ أعرَابيٌّ إلى النَّبيِّ ﷺ، فَقالَ: يَا رَسول الله، نَهِكتِ الأنفُسُ، وجَاعَ العِيالُ، وهَلكتِ الأموَالُ، فَاستَسقِ لنَا رَبَّك، فَإنَّا نَستَشفعُ بالله عَليك، وبِكَ على الله.

فَقالَ النَّبيُّ ﷺ: **«سُبحَانَ الله، سُبحانَ الله»** !!

فما زَالَ يُسبِّحُ حَتَّى عُرِفَ ذلكَ في وجوهِ أصحَابِهِ،

ثُمّ قَالَ: **«وَيحَكَ ! أتدري مَا الله ؟ إنّ شأنَهَ أعظَمُ مِن ذَلِكَ؛ لِأَنَّه لا يُستَشفعُ بِي** [1] **عَلى الله، إنَّه لَفوقَ سَمواتِهِ عَلى عَرشِهِ، وإنّه عَليهِ هَكذَا.** - وأشَارَ وَهبٌ بيدِهِ مِثل القُبَّةِ عَليهِ، وأشَارَ أبو الأزهر أيضًا -، **إنّه لَيئطُّ بِهِ أَطِيطَ الرَّحْلِ** [(١٧ / ب)] **بَالرَّاكِبِ»**.

٣٠- قَالَ أبو مُحمد البَغويُّ: هذا حَديثٌ أورَدَهُ أبو داود سُليمان بن الأشعث في «الرَّدِّ على الجهمية والمعتزلة» [2].

---

(١) في الأصل: (به).

(٢) رواه المؤلف من طريق البغوي في «شرح السُّنّة» (١/ ١٧٥/ ٩٢)، وأبي عوانة في «صحيحه» (٢٥١٧).

وقد اختُلِف في إسناد حديث الأطيط على وهب بن جرير:

أ - فيرويه محمد بن بشار، ومحمد بن المثنى، وعبد الأعلى بن حماد؛ كُلّهم عن وهب بن جرير، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عُتبة، وجُبير بن محمد بن جُبير بن مُطعم، عن أبيه، عن جده به. =

---

١ - رواية محمد بن بشار؛

يرويها: أبـو داود (٤٧٢٦)، وابـن خزيمـة في «التوحيـد» (١٤٧)، وعـثمان الدارمي في «النقض» (١١٠)، وفي «الـرَّدّ عـلى الجهميّـة» (٧١)، وابـن منـده في «التوحيد» (٦٤٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٨٤).

٢- رواية محمد بن المثنى؛

يرويها: أبـو داود (٨٨٤) (٤٧٢٦)، وابـن أبي عاصـم في «الـسُّنّة» (٥٨٧)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٤٠)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٩٨).

٣- رواية عبد الأعلى بن حماد؛

يرويها: أبو داود (٤٧٢٦)، وابن أبي عاصم في «السُّنّة» (٥٨٧)، ومحمـد بـن ابن أبي شيبة في «العرش» (١١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٨٤).

ب - وقد خالف هؤلاء جماعة من الحفاظ، منهم:

علي بن المديني، ويحيى بن معين، وعبدالله بن محمد المُسْنَدي، وأحمد بن سعيد الربّاطي، وأبو الأزهر أحمد النيسابوري، ومحمد بن يزيد الواسطي.

كلهم قالوا: عن وهب بن جرير، عن أبيه جريـر بـن حـازم، عـن محمـد بـن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن جُبير بن محمد بن جُبير بن مُطعِم، عـن أبيـه، عن جده به.

١ - رواية علي بن المديني؛

يرويهـا: البخـاري في «تاريخـه الكبـير» (٢/ ٢٢٤)، والطـبراني في «معجمـه الكبير» (٢/ ١٢٨)، والدارقطني في «الصفات» (٣٩).

٢ - رواية ابن مَعين؛

يرويها: الطَّبراني في «الكبير» (٢/ ١٢٨)، وابن منـده في «التوحيـد» (٦٣٤)، والدارقطني في «الصفات» (٤١).

٣- رواية عبدالله بن محمد المُسْنَدي؛

يرويه: البخاري في «تاريخه الكبير» (٢/ ٢٢٤). =

٤- رواية أحمد بن سعيد الرِّباطي؛

يرويها: أبو داود (٤٧٢٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٨٤).

٥- رواية أبي الأزهر؛

يرويها: ابن أبي عاصم في «السُّنّة» (٥٨٨)، وابن منده في «التوحيد» (٦٣٤)، واللالكائي في «الاعتقاد» (٦٥٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٨٣)، والدَّشتي كما رأيتَ من طريق البغوي في «شرح السُّنّة» (٩٢)، ومن طريق أبي عوانة في زوائده على مسلم من «مستخرجه» (٢٥١٧).

٦- رواية محمد بن يزيد الو اسطي؛

يرويها الدارقطني في «الصفات» (٤٠).

قال أبو داود (٥/ ٩٦): .. الحديث بإسناد أحمد بن سعيد هو الصَّحيح، وافقه عليه جماعة منهم: يحيى بن معين، وعلي بن المديني. وكان سَماع: عبدالأعلى، وابن المثنى، وابن بشار من نُسخة واحدة فيما بلغني. اهـ

وقال الدارقطني في [«الصفات» (ص٥٣)]: من قال فيه: عن يعقوب بن عُتبة، وجُبير بن محمد، فقد وَهِمَ، والصَّواب: عن جُبير بن محمد. اهـ

قال أبو داود (٥/ ٩٦) : ورواه جماعة عن ابن إسحاق كما قال أحمد أيضًا.

«فائدة»: استدرك الذهبي على أبي داود قوله؛ فقال في [«العلو» (١/ ٤١١)]: يُتأمل قول أبي داود: إنَّه رواه جماعة عن أبي إسحاق، فما وجدته أبدًا إلَّا من حديث وهب عن أبيه عنه. اهـ

قال الدارقطني في [«الصَّفات» (ص٨٨)]: وكذلك رواه حفص بن عبدالرحمن، عن محمد بن إسحاق بهذا الإسناد .اهـ

قلت: ورواية حفص بن عبد الرحمن رواها الآجري في «الشريعة» (٦٦٧).

* الحكم على حديث الأطيط:

احتجَّ أهل السُّنّة بحديث الأطيطِ، وساقوه في مُصنفاتِهم في السُّنّة والاعتقاد مساق القبول والاحتجاج - كما تقدم تخريجه عنهم من كتبهم. =

ومن احتج بهذا الحديث وقبله، أو صرَّح بصحته من أهل العلم:

١ - محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) رحمه الله في كتابه في الاعتقاد وهو كتاب [«خلق أفعال العباد» (١٠٥)] فقد ذكره بغير إسناد مُحتجًّا به.

٢ - عثمان بن سعيد الدارميّ (٢٨٠هـ) رحمه الله قال في [«الردّ على الجهمية» (ص٣٣) (باب استواء الرَّبّ تبارك وتعالى على العرشِ، وارتفاعه إلى السَّماء، وبينونته من الخلق) وساق الأحاديث على هذا التبويب، ومنها حديث الأطيط.

ثم قال (ص٥٦): لم يزل العلماء يروون هذه الآثار، ويتناسخونها، ويصدِّقون بها على ما جاءت حتَّى ظهرت هذه العصابة، فكذّبوا بها أجمع،وجهلوهم، وخالفوا أمرهم خالف الله بهم. اهـ

٣- أبو داود (٢٧٥هـ) رحمه الله في «السنن» (٤٧٢٦) (باب الرد على الجهمية).

وقد قال رحمه الله في [«رسالته لأهل مكة» (ص ٢٨)]: وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح. اهـ

قال الذهبي في [«العرش» (٢/ ٢٨)]: رواه أبو داود وغيره في «الرَّدّ على الجهميّة»، بإسناد حسن عنده من حديث محمد بن إسحاق بن يسار. اهـ

٤ - ابن خزيمة (٣١١هـ) رحمه الله في «التوحيد» (١/ ٢٣١) (باب استواء خالقنا العلي الأعلى).

٥ - أبو عوانة (٣١٦) رحمه الله في «صحيحه» (٢٥١٧).

٦ - ابن بطّة العُكبري (٣٨٧هـ) رحمه الله في «الإبانة الصُّغرى» (٢٥٦).

٧- ابن منده (٣٩٥هـ) رحمه الله قال في [«التوحيد» (٣/ ١٨٨)]:

وهو إسناد صحيح مُتّصل من رَسمِ أبي عيسى والنسائي. اهـ

٨- عُبيد الله بن سعيد السِّجزي (٤٤٤هـ) رحمه الله قال في رسالته [«الرَّدّ على من أنكرَ الحرف والصَّوت» (ص١٢٤)] بعد ذكر حديث جُبير بن مُطعم =

رضي الله عنه وغيره من الأحاديث: هذه المعاني والطُّرق مقبولة محفوظة. اهـ

٩- الحُسين بن مسعود البَغوي (٥١٦هـ) رحمه الله في «شرح السُّنَّة» (١/ ١٧٥).

١٠- ابن الزَّاغوني وله جزء في تصحيحه.

١١- الدَّشتي (٦٦٥) رحمه الله.

١٢- ابن تيميّة (٧٢٨) رحمه الله قال في [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٢٥٤)]:

وهذا الحديث قد يطعن فيه بعض المشتغلين بالحديث انتصارًا للجهمية، وإن كان لا يفقه حقيقة قولهم وما فيه من التَّعطيل، أو استبشاعًا لما فيه من ذكر (الأطيط)، كما فعل أبو القاسم المؤرخ [يعني: ابن عساكر] ويحتجّون بأنّه تفرّد به محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عُتبة، عن جُبير. ثُمّ يقول بعضهم: ولم يقل ابن إسحاق: حدثني، فيحتمل أن يكون مُنقطعًا، وبعضهم يتعلّل بكلام بعضهم في ابن إسحاق، مع أن هذا الحديث وأمثاله وفيما يشبهه في اللفظ والمعنى لم يزل مُتداولاً بين أهل العلمِ خالفًا عن سالف، ولم يزل سلف الأُمّة وأئمتها يروون ذلك رواية مُصدّقٍ به، رادًّا به على من خَالفه من الجهمية، مُتلقين لذلك بالقبول ، حتّى قد ذكره الإمام أبو بكر محمد بن خزيمة في كتابه «التوحيد» الذي اشترط فيه أنه لا يَحتجُّ فيه إلّا بأحاديث الثقات المتصلة الإسناد ... الخ.

وذكر ابن عبدالهادري في [«العقود الدرية» (ص٦٨) أن لشيخ الإسلام مصنف في الكلام عن حديث عبدالله بن خليفة عن عمر وهل ثابت أم لا ؟ وأي ألفاظه هو المحفوظ.

١٣- ابن القيّم رحمه الله (٧٥١هـ) قال: إسناده حسن.

[«مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٦٨)].

وانظر كتابه [«تهذيب السُّنن» (٧/ ٩٤-١١٥)] فقد أثبت فيه هذا الحديث ، وردَّ على من طعن فيه ردًّا مُفصلاً مُطولًا.

وقال في «نونيته» (ص١٠١-١٠٢):

واذكُر حديثًا لابن إسحاق الرِّضَا   ذاكَ الصَّدوقِ الحافِظِ الرَّبَّاني   =

في قِصَّةِ استِسقائهم يَسْتَشفِعُو نَ إلى الرَّسول بِرَبِّهِ المنَّانِ
فاستَعظمَ المختَارُ ذاكَ وقالَ شأ نُ الله رَبِّ العَرْشِ أعظمُ شَانِ
اللهُ فوقَ العرشِ فوقَ سَمائِهِ سُبحان ذي الملكُوتِ و السُّلطانِ
ولعرشِهِ مِنْهُ أطيطٌ مِثْلُ مَا قد أطَّ رَحْلُ الرَّاكِبِ العَجلانِ
لله ما لقي ابنُ إسحاقٍ مِنَ الـ ـجَهميّ إذ يَرميهِ بالعُدوانِ
ويظلُّ يَمدحُهُ إذا كان الَّذِي يروِي يوافقُ مَذهبَ الطَّعَّانِ
كم قد رأينَا منهمُ أمثَالَ ذَا فالحُكمُ لله العظيمِ الشَّانِ
هذا هُو التَّطفيفُ لا التَّطفيفُ في ذَرْعٍ ولا كَيلٍ و لا مِيزَانِ

وقوله في محمد بن إسحاق: (الرِّضَى الرَّبَّاني) فيه نظر، هو حافظ صدوق، وقد تكلّم فيه الإمام مالك رحمه الله. وقال أبو زرعة الدمشقي: ابن إسحاق رجل قد اجتمع الكبراء من أهل العلمِ على الأخذ عنه، منهم: سُفيان، وشُعبة، وابن عُيينة، والحمادان، وابن المبارك، وروى عنه من القُدماء: يزيد بن أبي حبيب. وقد أختبره أهل الحديث فرأوا صدقًا وخيرًا مع مدح ابن شهاب له، وقد ذاكرتُ دُحَيْمًا قول مالك، فرأى أن ذلك ليس للحديثِ؛ إنّما هو لأنّه أتهم بالقدرِ.

وقال أبو إسحاق الجُوزَجاني: ابن إسحاق النَّاس يشتهون حديثه، وكان يُرمى بغيرِ نوعٍ من البدع. وقال الذهبي: وقد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء لاشياء، منها: تشيعه، ونسب إلى القدر، ويدلس في حديثه، فأما الصدق، فليس بمدفوع عنه. [«السير» (٧/ ٣٣)]

١٤ - الهيثمي (٨٠٧هـ).

قال في [«مجمع الزوائد» (١/ ٨٤)]: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح.

وقال أيضًا في (١٠/ ١٥٩): رواه أبو يعلى في الكبير ورجاله رجال الصحيح غير عبدالله بن خليفة الهمذاني وهو ثقة. اهـ

١٥ - شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ) رحمه الله.

فقد احتجَّ به في كتاب «التّوحيد» (باب لا يستشفع بالله على خلقِهِ). =

٣١- قال أبو سُليمان الخَطَّابيّ[(١)]: وقوله: «إنَّه لَيئطُّ بِهِ» معناه:

إنَّه لَيَعجَز جَلالَهُ وعَظمتَه حَتَّى يَئطَّ بِهِ؛ إذ كَانَ مَعلومًا أنَّ أَطِيطَ الرَّحْلِ بِالرَّاكِبِ إنّما يكون لقُوّةِ مَا فَوقه، ولَعَجْزِه عن احتِمالِهِ[(٢)].

١٦- الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن (١٢٩٣هـ) رحمه الله من أئمة أهل نجد قال [«الرَّسائل والمسائل النَّجدية» (٣/ ٢٤٤)]: وهذا الحديث لا يستطيع سَماعه الجهميّ، ولا يؤمن به إلَّا أهل السُّنّة والجماعة الذين عرفوا الله بصفات كماله، ونزَّهوه أن يستوي على ما لا يليق بكمالِهِ وقدسه من سائر مخلوقاته. اهـ

١٨- شرف الحق العظيم أبادي في «عون المعبود» (١٣/ ١٠).

(١) الخطابي هو حَمْد بن محمد البُستي (٣٨٨هـ) كان يذهب إلى طريقة المتكلِّمين من الأشاعرة وغيرهم في أكثر أبواب الأسماء والصِّفات. وفي شروحه: كـ«معالم السُّنن»، و«أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري»، وغيرهما كثير من التأويل والتحريف لنصوص الصفات. ولقد تأثر به كثير من المتأخرين بسبب كثرة النَّقل من كتبه !! والبغوي يكثر النَّقل منه جدًّا، وقد ينقل بلايا ولا يتعقّب !!

وقد نقل البغوي عقب حديث الأطيط كلام الخطابي، ثم تعقّبه، فقال: والواجب فيه وفي أمثاله: الإيمان بما جاء في الحديث، والتَّسليم، وترك التَّصرف فيه بالعقل. اهـ

وانظر في مُلحق هذا الكتاب مناقشة شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله للخطابي في مسألة إنكاره الحدّ لله تعالى، وتشنيعه على أهل السُّنّة لإثباتهم الحدّ.

(٢) اقتصر المؤلِّف على هذا النَّقل لبيان المعنى، وبقيَّة كلام الخطابي تأويل قبيح لهذا الحديث، وصرفٌ عن حقيقته؛ ويظهر ذلك جَليًّا من مجموع كلامِه الذي أعرض عن نقله الدَّشتي رحمه الله. ونص كلامه:

قال الخطابي: إن الكيفية عن الله وعن صفاته منفيّة، وإنّما هو كلامُ تقريبٍ !! أُريد به تقرير عظمة الله وجلاله من حيث يدركه فهم السَّائل. =

٣٢- أخبرنا أبو عبدالله المقدِسي الحافظ النَّاقد محمد بن عبدالواحد[(١)] ثنا عبد الله بن دَهْبَل بن عليّ بن كَارَه الحَرِيْمِيّ - ببغداد، أن أبا غالب أحمد بن الحَسن بن أحمد بن البنا أخبرهم، أنبا الحَسن بن عليّ الجَوهَري، أنبا محمد بن المُظفر بن موسى الحافظ، ثنا محمد بن أحمد

ومعنى قوله: «أتدري ما الله ؟» معناه: أتدري ما عظمة الله وجلاله.

وقوله: «إنه لَيَئِطّ به» معناه: ليعجز عن جلاله وعظمته حتّى يئط به، أذ كان مَعلومًا أن أطيط الرَّحل بالرَّاكبِ إنّما يكون لقوّة ما فوقه، ولعجزه عن احتماله، ويُقرر بهذا النَّوع من التَّمثيل عنده معنى عظمة الله وجلاله، وارتفاع عرشِهِ، ليعلم أن الموصوف: بعلوّ الشَّأن، وجلالة القدر، لا يُجعل شفيعًا إلى من هو دونه، تعالى الله أن يكون مُشبّهًا بشيء، أو مُكيفًا بصورة خلق، أو مُدركًا بِحَدٍّ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى/ ١١].

وقد تعقّبه البغوي كما تقدّم قريبًا.

وتعقَّبه من المتأخِّرين صاحب كتاب «عون المعبود» على هذا التّأويل والتّحريف فقال (١٣/ ١٢): قلت: كلام الخطابي فيه تأويل بعيد خلاف للظّاهر لا حاجة إليه، وإنَّما الصَّحيح المعتمد في أحاديث الصِّفات إمرارها على ظاهرها من غير تأويلٍ، ولا تكييفٍ، ولا تشبيهٍ، ولا تمثيلٍ، كما عليه السَّلف الصَّالحون، والله أعلم. اهـ

قلت: ولشرف الحقّ العظيم آبادي في شرحه الذي سماه: «عون المعبود شرح سنن أبي داود» مُخالفات عقديّة على طريقة الأشاعرة في التَّأويل والتَّعطيل، كما نبهتُ عليها في كتابي: «التنبيهات الجلية على المخالفات العقدية في كتاب عون المعبود»! والله أعلم.

(١) هو الضَّياء المقدسي.

ابن خالد القاضي، ثنا سعيد بن محمد، ثنا سَلْمُ بن قُتَيبَة، ثنا شُعبة، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خَلِيفة، عن عُمر بن الخطاب [رضي الله عنه] عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم في قوله عَزَّ وجَلَّ [(١٨/أ)] : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه/ ٥]

قال: «**حتَّى يُسمعَ أَطِيطٌ كَأطِيطِ الرَّحْلِ**»[(١)].

حديث صحيح؛ رُواتُه عَلى شَرطِ البُخَاري ومُسلِم.

٣٣- وأخبرنا أبو عبدالله المقدسي ، أنبا أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن أبي الفتح - بأصبهان -.

وأخبرنا يوسف بن خليل الدّمشقي، أنبا أبو عبدالله بن أبي

---

(١) أخرجه الضياء في «المختارة» (١٥٤)، والخطيب (١/ ٢٩٥) كلاهما من طريق محمد بن مُظفّر في «غرائب شُعبة»، وأخرجه من طريق شعبة موقوفًا: ابن ماجه في «التفسير» ذكر ذلك المزي في «تهذيب الكمال» (١٤/ ٤٥٦).

والتصحيح المذكور هو للضِّياء، وليس في نشرة «المختارة».

وعبدالله لم يرو له الشّيخان، وسَلْم لم يرو له مُسلم.

وروى الخطيب، عن البرقاني، عن الدارقطني: (تفرد به القاضي)

قال البرقاني: وهم القاضي، وحديث سَلْم هو عن إسرائيل لا عن شُعبة، وحديث شُعبة موقوف.

وفي السَّندِ اختلافٌ كثير بين الرَّفع والوقف والإرسال، وفي حال تابعيه.

والصَّواب أنّه حديث مُحتجٌّ به على كلِّ حالٍ، وقد رواه شُعبة وعبدالرحمن بن مهدي كما رأيتَ، وسيأتي.

زيد الكَرَّانيّ- بأصبهان - قَالا: إن أبا منصور محمود بن إسماعيل الصَّيرَفيّ أخبرهم، قال أبو جعفر - قراءة عليه وهو حَاضِر -: أنبا أبو الحسن أحمد بن محمد بن فَاذشَاه، قال: ثنا أبو القاسم الطَّبَرانيّ قال: ثنا محمد بن عبدالله الحضرمي، ثنا عبدالله بن أبي زياد القَطَوَانِيّ، ثنا يحيى بن أبي بُكير، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خَلِيفة، عن عُمر [رضي الله عنه] قال:

أَتَتْ امرأةٌ النَّبيَّ ﷺ، فقالت: ادعُ اللهَ أن يُدخِلَني الجَنَّة.

فَعَظَّمَ الرَّبّ، ثُمّ قال: «إنّ كُرسِيَّه وَسِعَ السَّمواتِ [(١٨/ ب)] والأَرضَ، وإنّه يَقعُدُ عَليهِ مَا يَفضُلُ مِنهُ مِقدارُ أربَعِ أَصَابعَ.

- ثُمَّ قال بأصَابعِهِ فَجمَعَها -، وإنَّ لَهُ أطِيطًا كَأطِيطِ الرَّحلِ الجدِيدِ إذَا رُكِبَ مِن ثِقَلِه»[(١)].

هذا حَدِيثٌ صَحيح، رُواتُه على شَرطِ البُخَاري ومُسلِم.

٣٤- وأخبرنا أبو عبدالله[(٢)] أنبا أبو مُسلم المُؤيَّد بن الإخْوَةِ -

(١) أخرجه الضياء في كتابه «الأحاديث المختارة» (١٥٣)، وأخرجه كذلك ابن العطَّار في «الفُتيا» (٢١) كلاهما من طريق الطبراني في كتابه «السُّنّة»، ذكر ذلك ابن كثير في «التفسير» (١/ ٦٨١)، و«مسند الفاروق» (٢/ ٥٦٨).

(٢) هو الضّياء، أخرجه في «المختارة» (١٥١) من طريق أحمد بن علي بن المثنى (هو أبو يعلى) في - «مُسنده الكبير» - رواية ابن المقرىء («المجمع» ١٠/ ١٦٢)، و«إتحاف» البوصيري (٨٣٥٦)، وابن كثير «التفسير» (١/ ٦٨١)، و«مسند الفاروق» (٢/ ٥٦٨).

بأصْبَهان-، أنبا الحُسين بن عبد الملك الخلَّال، أنبا إبراهيم بن منصور، أنبا محمد بن إبراهيم بن عليّ، أنبا أحمد بن عليّ بن المُثنى، ثنا زُهير، ثنا يحيى بن أبي بُكَير، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خَلِيفة، عن عُمر بن الخطاب [رضي الله عنه] قَالَ:

أتت امرأة إلى النَّبيِّ ﷺ فقالت: ادعُ اللهَ أن يُدخِلَني الجنَّةَ.

قَالَ: فَعَظّمَ الرَّبَّ تَبارَكَ وتَعالَى، وقَالَ:

«إنَّ كُرسِيَّهُ وَسِعَ السَّمواتِ والأرضَ، وإنَّ لَهُ أَطِيطًا كَأطِيطِ الرَّحْلِ الجَدِيدِ إذا رُكِبَ مِن ثِقَلِه».

٣٥- وأخبرنا أبو عبدالله [(١)] أنبا أبو [(١٩ / أ)] جعفر محمد بن أحمد ابن نصر بن أبي الفَتح - بقراءتي عليه بأصبهان-، قلت له: أخبركم محمود بن إسماعيل الصَّيرَفي - قراءة عليه وأنَا حَاضِرٌ -، أنبا محمد بن عبدالله بن شَاذَان، أنبا عبدالله بن محمد القَبّاب، أنبا أحمد بن عَمرو بن أبي عاصم، ثنا إسماعيل بن سالم الصَّايغ، ثنا يحيى بن أبي بُكير، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله ابن خَلِيفة، عن عُمر رضي الله عنه أن امرأةً أتت النَّبيّ ﷺ،

فقالت: ادعُ اللهَ أن يُدخِلَني الجنّة.

---

(١) هو الضياء، أخرجه في «المختارة» (١٥٢) من طريق ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٥٨٦).

فَعَظَّمَ الرَّبَّ سُبحانَه وتَعالى، وقال:

«إنّ عَرشَهُ فَوقَ سَبعِ سَمواتٍ، وإنَّ لَهُ أطِيطًا كَأطِيطِ الرَّحْلِ الجَديدِ إذَا رَكِبَ مِن ثِقَلِه».

٣٦- وأخبرنا يوسف بن خليل، أنبا أبو منصور، أنبا أبو الحسن، أنبا أبو القاسم، أنبأنا أبو عبدالله بن بَطَّة [(١)]، حدثنا أبو بكر بن سَلمان، ثنا محمد بن عبدالله الحضرمي، ثنا عبد الله [(١٩/ ب)] بن الحَكم، وعثمان قالا: ثنا يحيى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن ابن خَلِيفة، عن عُمر [رضي الله عنه] قال: أتت امرَأةٌ النّبيَّ ﷺ،

فقالت: ادعُ اللهَ أن يُدخلنِي الجَنَّة.

فَعَظَّمَ الرَّبَّ، وَقَالَ:

«إن كُرسِيَّه فَوقَ السَّمواتِ والأرض، وإنّه يَقعُدُ عليهِ فَمَا يَفضلُ مِنهُ مِقدارُ أربع أَصَابع، - ثُمّ قَالَ بأصَابعِهْ يجمعُها -، وإنّ لَهُ أَطِيطًا كَأطِيطِ الرَّحلِ الجَديدِ إذَا رُكِبَ».

هَذا حَديثٌ صَحيح؛ رُواتُه على شَرطِ البُخَارِي ومُسلِم.

فهو كَما قَالَ رَسولُ الله ﷺ، وَمعنَاهُ على مَا يَليق به، لا نَدخُلُ في ذَلكَ مُتأوِّلين بآرائنا، وَلَا مُتوهِّمين بأهوَائِنا.

وَقد أَخرجَ هَذَا الحَديثَ عَامّةُ العُلماءِ مِن أئمّةِ المسلمين في

---

(١) في «الإبانة الكبرى» (٣/ ١٧٨/ ١٣٥)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٣).

كُتبِهِم التي قَصَدُوا فِيها نَقلَ الأخبَارِ الـصَّحيحة، وتَـكَلَّمُوا عَـلى تَوثِقَةِ رِجالِهِ، وتَصحيحِ طَرِيقِهِ.

وَمِن رَواه: الإمامُ أحمدُ بِن حَنبل، وَأبو بكر الخَلَّال، وَصَاحِبُهُ [(٢٠/ أ)] أبو بكر عبدالعزيز، وأبو عبدالله بن بَطَّة.

وقد رَواه أبو مُحمد الخَلّال في كِتابِ «الصِّفات» لَهُ.

وَرَواه أبو الحسن الدَّارقُطنِيّ في كِتابِ «الصِّفات» الذي جَمَعَهُ وَضَبَطَ طُرُقَهُ، وَحَفِظَ عَدَالَةَ رُوَاتِهِ، وَكانَ الدَّارقُطنِيّ مِن أصحَابِ الحَديثِ، مِن أصحَابِ الشَّافعيّ.

وأخرَجَهُ أبو الحسن بن الزَّاغُوني في كتابٍ له.

٣٧- وَقَالَ في بِعضِ «مُصَنَّفاتِهِ»:

وَقد أورَدتُه في غِيرِ هَذا الكِتابِ عَلى وَجـهٍ لَا سَـبيلَ إلى دَفعِـهِ وَرَدِّهِ إلَّا بِطَرِيقِ العِنَادِ، وَلَا طَعنَ في صَحَّتِهِ إلَّا بِطَرِيقِ المُكَابَرة.

وقَد أَخرَجَهُ شَيخنا أبـو عبـدالله المقـدِسيّ في كِتـابِ: «المُسند الصَّحيح».

ورَوَاهُ غيرهم مِن الأئمَّةِ والحُفَّاظ [1].

---

(١) حديث عبدالله بن خليفة عن عُمر رضي الله عنه لم يروه عن عُمر إلَّا عبـدالله بـن خليفة، ولم يروه عن عبد الله بن خليفة إلَّا أبو إسحاق السّبيعي.

ورواه عن أبي إسحاق: =

١- سُفيان الثَّوري؛ رواه عبدالله بن أحمد في «السُّنّة» (١٠١٩) عن أبيه، وعبدالأعلى النَّرسي، عن عبدالرحمن بن مهدي، عن سُفيان موقوفًا.

وعلّقه البزار (٣٢٥) عن الثوري.

٢- شُعبة؛ رُوي موقوفًا، ومرفوعًا.

فرواه ابن ماجه في «التفسير» كما في «تهذيب الكمال» للمزي (١٤/ ٤٥٦)، عن سَلْم بن قتيبة، عنه موقوفًا.

ورواه الخطيب «تاريخه» (١/ ٢٩٥)، والضّياء في «المختارة» (١٥٤ ومن طريقه الدَّشتي كما تقدم) عن محمد بن أحمد بن خالد القاضي، عن سعيد بن محمد، عن سلم بن قتيبة، عن شعبة مرفوعًا.

وقد أخطأ فيه القاضي فرفعه.

قال الخطيب في «تاريخه» (١/ ١٩٥): قال لنا ابن غالب (البرقاني): قال أبو الحَسَن الدارقطني: تفرَّد به القاضي البوراني.

قال ابن غالب: يُقال إنّه وهم، والمحفوظ عن قتيبة، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، وحديث شعبة موقوف.

٣- إسرائيل؛ واخْتُلِف عليه في إرساله ورفعه عن عمر رضي الله عنه؛

- فرواه مرفوعًا عن عُمر رضي الله عنه: يحيى بن أبي بكير، عن إسرائيل، - به رواه عنه بذلك كُلّ من:

أ- عبدالله بن زياد القطواني؛ رواه الطَّبراني في «السُّنّة» ذكر ذلك ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٩)، وفي «التفسير» (١/ ٦٨١)، ورواه عن الطبراني: ابن العطّار في «الفُتيا» (٢١)، والضَّياء في «المختارة» (١٥٣ ومن طريقه الدَّشتي كما تقدم).

ورواه ابن جرير في «التفسير» (٣/ ١١)، والبزّار (٣٢٥) وأبو الشَّيخ في «العظمة» (٢٦١)، وابن بطّة في «الإبانة» (٣/ ١٧٨/ ١٣٥)، وعنه ابن الجوزي «العلل» (٣).

ب- زُهير؛ رواه أبو يعلى في «المسند الكبير»، ومن طريقه الضَّياء في «المختارة» (١٥١)، وعنه الدَّشتي كما تقدم برقم (٢٧). =

وذكره الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٥٩)، وابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٦٨)، و«التفسير» (١/ ٦٨١).

ت- إسماعيل بن سالم الصَّائغ ؛ رواه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٥٨٦ ومن طريقه الدشتي عن الضِّياء كما تقدم).

ث- أحمد بن منصور؛ رواه الدارقطني في «الصفات» (٣٥).

ج- عثمان بن أبي شيبة؛ رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٣/ ١٧٨/ ١٣٥)، وعنه ابن الجوزي في «العلل» (٣).

ح وخ- أبو بكر بن إسحاق، والحَسَن بن ناصح؛

رواه أبو الشَّيخ في «العظمة» (١٩٣).

ح - الفَضل بن سَهل؛ رواه البزّار في «المسند» (٣٢٥).

ط- يعقوب الدورقي؛ رواه ابن خزيمة في «التوحيد» (١٥٠-١٥١).

لكن شكَّ في ذكر عمر رضي الله عنه، والصَّواب عن يحيى: ذِكْر عمر رضي الله عنه.

- ورواه مُرسلاً عن إسرائيل كُلٌّ من:

أ- وكيع؛ رواه عبد الله في «السُّنّة» (٥٨٧)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٥١،١٥٢) والخلّال في «السُّنّة» (٢٥٥)، والخطيب في «التاريخ» (٨/ ٥٢).

ب- عبد الله بن رجاء؛ رواه الدارمي في «النقض» (١٠٢)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢٦٠).

ت- أبو أحمد الزبيري؛ رواه عبدالله في «السُّنّة» (١/ ح٥٩٣ ومن طريقه الذهبي في «العرش» (٩٨)، وابن جرير في «التفسير» (٣/ ١١)؛ لكن رواه مرفوعًا بذكر عمر رضي الله عنه، وهو خطأ.

ث - عُبيد الله بن موسى؛ رواه عَبد بن حُميد، ذكره ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٦٩)، وابن جرير في «التفسير» (٣/ ١٠).

ج - مؤمل بن إسماعيل؛ رواه عَبد بن حُميد ، ذكره ابن كثير في «مسند الفاروق».

=

* ألفاظ متن الحديث:

١- لفظ: (الأطيط) كُلّ الرُّواة اتفقوا على ذكره.

٢- لفظ: (القعود)، و(الجلوس): أثبتها ثقات حُفّاظ منهم:

١- سُفيان الثوري، وحسبك به. ٢- إسرائيل، أثبتها عنه ثقات أصحابه. ٣- وكيع. ٤- عبد الله بن رجاء. ٥- أبو أحمد الزّبيري. ٦- عُبيدالله بن موسى. ٧- مؤمل بن إسماعيل. ٨- يحي بن أبي بكير في رواية (القطواني، وعثمان بن أبي شيبة).

٣- لفظ: (الثّقل)، أتى ذكره في رواية: إسرائيل. أثبته عنه: عبدالله بن رجاء، وعُبيدالله بن موسى، ومؤمل بن إسماعيل، ويحيى بن أبي بكير في رواية التسعة عنه إلّا عثمان بن أبي شيبة.

٤- لفظ: [(فـ) ما يفضل منه (عنه) (مقدار) (قيد) أربع أصابع]: لم يرو هذا اللفظ إلّا إسرائيل، رواه (القطواني، وعثمان بن أبي شيبة، وأبو بكر بن إسحاق، والحسن بن ناصح) عن يحي بن أبي بكير / ح، ورواه حسين بن معدان — وخالفه الدارمي – عن عبدالله بن رجاء/ ح، ورواه عُبيد الله بن موسى، ومؤمل ابن إسماعيل جميعهم عن إسرائيل.

٥- لفظ: [(فـ) وما يفضل منه إلّا قدر (قيد) أربع أصابع]: لم يرو هذا اللفظ إلّا إسرائيل؛ رواه عنه بذلك: وكيع، وأبو أحمد الزُّبيري، والدارمي عن عبدالله ابن رجاء.

«**تنبيه**»: إذا حُمِل اللفظ الأوّل على أن (ما) فيه هي الموصولة، اتفق هو واللفظ الثاني، وهذا هو الأولى؛ لأن الجمع أولى من التَّرجيح.

وإذا حُمل اللفظ الأول على أن (ما) هي النَّافية، تعارض اللفظان، واحتيج إلى التَّرجيح، وإلى ذلك ذهب شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله ورجَّح رواية النَّفي بكلام طويل في «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٣٤-٤٣٩). =

---

* الحكم على الحديث:

طعن بعض أهل العلم في إسنادِ هذا الحديث، وممن تكلَّم فيه:

ابن معين (الدوري/ ٣/ ٢٧٤٠)، والبزار في «المسند» (١/ ٤٥٨)، وابن خزيمة في « التوحيد » (١/ ٢٤٤) ، والإسماعيلي في «مسند عمر»، وابن الجوزي في « العلل » (١/ ٢٠)، وابن كثير في «التفسير» (١/ ٦٨١)، ومن المعاصرين الألباني في تخريجه «السُّنّة» لابن أبي عاصم (٥٧٤)، و«الضّعيفة» (٨٦٦). وتابعه على ذلك كثير من المعاصرين.

«**تنبيه**»: اعلم أن أغلب مَن أعلّ هذا الحديث مِن أهل السُّنّة - وهم قليل - إنّما أعلّوه من جهة إسناده لا متنه، أمّا الكلام عن متنه، وما دلَّ عليه من إثباتِ جلوس الرَّبِّ تعالى، فلم يتعرض له فيما أعلم إلَّا الجهمية أعداء السُّنّة والتّوحيد.

وإن من المؤسف أن يتوارد معهم على هذه التُّهمة من ينسب نفسه للسُّنّة والحديث ، فيحكم على الحديث بأنه: (مُنكر) !! ثم لا يذكر مَن سَبقه إلى هذا الطّعن من أهل السُّنّة مع كثرة من خرَّجه منهم في مُصنفاتهم.

فهل فطن إلى ما لم يفطن إليه الأولون من أئمة السُّنّة والتوحيد على كثرة من رواه منهم فيما صنفوه في التوحيد والرد على الجهمية ؟!

* **مَن قَبل هذا الحديث وصححه واحتجَّ به:**

احتجَّ بهذا الحديث أكثر أهل السُّنّة، وقبِلوه ورَوَوهُ في مُصنفاتهم في السُّنّة والاعتقاد والرد على الجهمية، ومنهم:

أبو إسحاق السّبيعي، والأعمش، وسُفيان، وشُعبة، وإسرائيل، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وأبو أحمد الزبيري، وعبد الله بن رجاء، ويحيى بن أبي بكير، ومُؤمَل بن إسماعيل، وعُبيد الله بن موسى، وأحمد بن حنبل، وعُثمان بن أبي شيبة، وأبو العباس العنبري، وغيرهم ممن روى هذا الحديث مُحتجًّا به على الجهميّة وغيرهم من أهل البدع.

وممن احتجّ بهذا الحديث وذكره في مُصنَّفه: عبدُ بن حُميد في «التفسير»، وابن ماجه=

في «التفسير»، والمرُّوذي في «ذكر المقام المحمود»، والدّارمي في «النقض على بشر المريسي»، وابن أبي عاصم في «السُّنّة»، وعبدالله بن أحمد بن حنبل في «السُّنّة»، والبزَّار في «المسند»، وأبو يعلى في «المسند الكبير»، وابن جرير في «التفسير»، والخلَّال في «السُّنّة»، والنَّجاد، والطَّبراني في «السُّنّة»، وأبو بكر عبدالعزيز غلام الخلَّال، وأبو الشَّيخ في «العظمة»، والدَّارقُطني في «الصِّفات»، وابن بطة في «الإبانة»، وأبو الحسن الزَّاغوني، والعطَّار في «فُتيا في الاعتقاد»، والضِّياء في «المختارة»، والدَّشتي في «إثبات الحدّ»، وابن تيميّة في «نقض تأسيس الجهميَّة»، و«منهاج السُّنّة»، و«مجموع الفتاوى»، والمزي في «تهذيب الكمال»، والذهبي في «العرش»، والهيثمي في «المجمع»، وغيرهم ممن احتجّوا به من أهل المصنفات، وتلقَّوه بأحسن قبول ولم يتعرضوا له بالطَّعن والرَّدّ.

قال ابن القيم في حديث جابر رضي الله عنه في إثبات الصوت لله تعالى: ورواة أئمة الإسلام في كتب السُّنة، وما زال السّلف يروونه، ولم يُسمع عن أحدٍ من أئمة السُّنة أنكره، حتى جاءت الجهمية فأنكروه ومضى على آثاهم من اتبعهم في ذلك ... اهـ [«مختصر الصواعق» (٣/ ١٢٩٠)] قلت: وكذلك يقال ها هنا.

*** ذِكْرُ بعض أقوالهم:**

١- وكيع، فقد حدَّث بحديث عبدالله بن خليفة، فاقشعرَّ رجل عنده، فغَضِبَ وكيع، وقال: أدركنا الأعمش وسُفيان يُحدّثون بهذه الأحاديث لا ينكرونها.

[انظر: رقم (٣٤)]

٢-٣- أحمد بن حنبل، وابنه عبد الله رحمهما الله.

قال عبد الله في [«السنة» (١/ ٣٠٠) و يأتي هاهنا (٣٨)]:

سُئِلَ أبي عمّا رُوي في الكُرسِيّ، وجُلوس الرَّبّ عليه جَلّ ثناؤه. رأيت أبي يُصحح هذه الأحاديث .. ويذهب إليها، وجمعها في كتاب، وحدّثنا بها.

ثُم ذكر عبد الله هذه الأحاديث، وكان أولها حديث عبدالله بن خليفة هذا.

٤- الدَّارميّ رحمه الله في [«النقض» (ص٢٣٣)] ساق الحديث ثُم قال: فهاك أيّها المريسي، خذها مشهورة مأثورة. اهـ =

قلت: وهذا في غاية الاحتجاج.
٥- ابن جرير رحمه الله، قال في تفسير آية الكرسيّ (٣/ ١٠): غير أن الذي أولى بتأويل الآية ما جاء به الأثر عن رسول الله ﷺ. ثم ساق حديث ابن خليفة بطُرقه.
وقال ابن كثير رحمه الله في [«التفسير» (١/ ٦٨١)]: وقد اعتمد ابن جرير على حديث عبدالله بن خليفة عن عُمر رضي الله عنه في ذلك. اهـ
٦- ابن الزَّاغوني، قال في بعض مُصنفاته: وقد أوردته في غير هذا الكتاب على وجه لا سبيل إلى دفعه وردّه إلَّا بطريق العناد، ولا طعن في صحته إلَّا بطريق المكابرة. نقله الدَّشتي برقم (٣٧).
٧- الضّياء المقدسي صححه بإخراجه له في صحيحه «المختارة». كما تقدم.
٨- الدَّشتي أعقبه بقوله: (حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم). وانظر بقية كلامه، وهو صحيح؛ لكن الشَّرط ليس بصحيح كما سبق بيانه.
٩- شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله.
قال في [«مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٣٤)]: حديث عبدالله بن خليفة المشهور الذي يروى عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ، وقد رواه أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي في «المختارة». وطائفة من أهل الحديث تردّه لاضطرابه، كما فعل ذلك أبو بكر الإسماعيلي، وابن الجوزي وغيرهم؛ لكن أكثر أهل السُّنّة قبلوه. اهـ
قلت: الإسماعيلي وابن الجوزي من أهل التَّأويل والتَّعطيل كما لا يخفى.
١٠- الذهبي، قال في [«العرش» (٢/ ١١٩)]: هذا حديث محفوظ من حديث أبي إسحاق السَّبيعي إمام الكوفيين في وقته، سَمِعَ من غير واحدٍ من الصَّحابة، وأخرجا حديثه في الصَّحيحين، وتُوُفِّي سنة سبع وعشرين ومائة، تفرَّد بهذا الحديث عن عبدالله بن خليفة من قدماء التابعين، لا نعلم حاله بجرح ولا تعديل؛ لكن هذا الحديث حدّث به أبو إسحاق السبَّيعي مقرًّا له كغيره من أحاديث الصِّفات، وحدّث به كذلك سُفيان الثوري، وحدّث به أبو أحمد =

الزُّبيري، ويحيى بن أبي بكير، ووكيع، عن إسرائيل.

وأخرجه أبو عبدالرحمن عبدالله بن أحمد بن حنبل في كتاب «السُّنّة»، و«الرَّدّ على الجهمية» له، عن أبيه عن عبدالرحمن بن مهدي، عن سُفيان - ثُمّ ساقه الذهبي .

ورواه أيضا عن أبيه، حدثنا وكيع بحديث إسرائيل - ثم ساقه -.

قال الذهبي: قلت: وهذا الحديث صحيح عند جماعة من المحدّثين، أخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في «صحيحه»، وهو من شرط ابن حبان فلا أدري أخرجه أم لا ؟ ! فإن عنده أن العدل الحافظ إذا حدّث عن رجل لم يُعرَف بجرح، فإن ذلك إسناد صحيح. اهـ

قال أبو عبدالله: (لم يخرّجه ابن حبان في «صحيحه»؛ لكنه ذكر عبدالله في «الثقات» (٥/ ٢٨) بروايته هذه، وهذا تصحيح منه للحديث). والله أعلم.

رجعنا إلى قول الذهبي: (فإذا كان هؤلاء الأئمة: أبو إسحاق السَّبيعي، والثوري، والأعمش، وإسرائيل، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو أحمد الزبيري، ووكيع، وأحمد بن حنبل، وغيرهم ممن يطول ذكرهم وعددهم الذين هم سُرج الهدى، ومصابيح الدُّجى، قد تلّقوا هذا الحديث بالقبول وحدّثوا به، ولم يُنكروه، ولم يطعنوا في إسناده، فمن نحن حتّى ننكره، ونتحذلق عليهم ؟! بل نؤمن به، ونكل علمه إلى الله عزّ وجلّ. قال الإمام أحمد: لا نزيل عن ربنا صفة من صفاته، لشناعة شنعت، وإن نبت عن الأسماع.

فانظر إلى وكيع بن الجراح الذي خَلَفَ سُفيان الثوري في علمه وفضله، وكان يشبه به في سمته وهديه، كيف أنكر على ذلك الرّجل، وغضب لما رآه قد تلون لهذا الحديث) . اهـ وقوله: (نكل علمه): أي كيفيته كما تقدّم التنبيه على ذلك.

١١- الهيثمي، قال في [«مجمع الزوائد» (١٠/ ٥٩)]: رجاله رجال الصَّحيح، غير عبدالله بن خليفة الهَمْداني؛ وهو ثقة. اهـ

١٢- قال أبو عبدالله: الحديث صحيح على كُلّ أحواله:

أ- فالاختلاف في سندِهِ لا يضرّ إن لم نقف له على ترجيح، فكيف والتّرجيح

[وإنّي لَأورده إن شَـاءَ اللهُ تَعـالى في كِتـابٍ غـيرِ هـذا بطُرُقِـهِ وأسَانيدِهِ، وكَلام الأئمةِ في ثقةِ رجالِهِ، وَصِحّةِ [(٢٠/ب)] رُواتِـهِ، على وَجهٍ لَا سَبيلَ إلى دَفعِهِ وَرَدِّه؛ إلَّا بِطَريقِ العِنادِ، وَلَا طَعـنَ في صِحتِهِ إلَّا بِطريقِ المُكابَرَةِ][1].

٣٨- وَقَالَ الشَّافِعيّ: الحدِيثُ عَلى ظَاهِرِهِ، فَإِذَا احتمَلَ المعانيَ؛ فَما أَشبَهَ ظَاهِرَهُ أَولَى به[2].

الرّفع؟! فالموقوف عامةً حُجّة، وعن عمر رضي الله عنه فكفَاك به، وفيها لا مجال فيه للرَّأي، فحسبك!

والمرسل حُجَّة عند عامةِ أهل العلم قديمًا، ومَن وصله هو أحفظ للوصل ممن أرسله.

ب- وعبدالله، تابعي كبير، احتجّ به في هذا الحديث: شُعبة، وعبدالرحمن بن مهدي، وهما مَن هما، وروايتهما تصحيح وتوثيق كما هو معلوم من حالهما وهما من كبار أئمة هذا الشّأن.

وذكره ابن أبي حاتم على قاعدته في التَّابعين، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وصحح له الضَّياء كما رأيتَ.

وما زعمه زاعم بأنّه لم يرو عنه غير أبي إسحاق - يريد جهالته، فقد صرَّح ابن أبي حاتم في ترجمته (٥/ ٤٥) بأنّه روى عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، وعنه يونس بن أبي إسحاق.

ت- و قد أشار البزَّار عَقِبَ روايته إلى أن حديث جُبير رضي الله عنه شاهد له)

(١) ما بين المعكوفتين ضُرب عليه في الأصل، ولم نقف على خبر هذا الكتاب للمؤلف.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «المناقب» (ص٢٣٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٠٥).

وإلى مَا قَالَ الشَّافعيُّ نَذهبُ في هذا، وفي غَيرِهِ مِن الآياتِ والأَحَاديثِ التي وَرَدتْ في صِفاتِ الله تَعالى.

وَذَلكَ مَذهبُ جَميع عُلماءِ المسلمين وأئمتِهم بِلَا خَلافٍ مِنهم.

٣٩- وَبِهِ قَالَ ابنُ بَطَّة:

حدثنا أبو بكر بن سَلمان، حدثني محمود بن جعفر، ثنا أبو بكر المرُّوذِيّ، ثنا أبو عبدالله - يعني الإمام أحمد بن حنبل -، ثنا حَسن بن موسى الأَشْيَبُ، ثنا حَمادٌ، عن عَطاء بن السَّائب، عن الشَّعبيّ قال:

إنّ اللهَ تَعالَى قَد مَلأَ العَرشَ حَتَّى [إن] لَهُ أَطِيطًا كَأطِيطِ الرَّحْلِ الجَديد[1].

---

(١) رواه المؤلف من طريق ابن بطة في «الإبانة» (٣ح١٣٣) من طريق موسى.

ورواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢٢٤) عن إبراهيم بن محمد، عن عُبيد بن آدم ابن أبي إياس.

ح ورواه حرب («اجتماع الجيوش» ص٢٥٤) عن إسحاق بن راهويه، عن روح،

كلاهما (عُبيد و روح) عن آدم،

كلاهما (آدم وموسى) عن حماد بن سلمة عن عطاء، عن الشَّعبي.

(زاد آدم فيه: عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه) موقوفًا.

قال أبو عبدالله: صحيح، وعَطاء ثقة؛ روى عنه الحَمَّادان قبل اختلاطه.

وهو من قول الشّعبي رحمه الله، وهو من عُلماء التَّابعين، أو من قول عبدالله ابن مسعود رضي الله عنه، وهذا أصحّ.

وستأتي رقم (٤٥) رواية موسى، عن حماد، عن عطاء، عن الشعبي، عن عبدالله رضي الله عنه في الاستواء. =

وروايةُ الشَّعبي عن عبدالله قد يعلها بعضهم بالانقطاع، وليس بصواب:
فالشَّعبي قد سَمِعَ من أصحاب عبدالله وأكثر، وجَزْمه بـه عنـه في مثـلِ هـذا أقوى من تسمية الواسطة كما في قصة مراسيل النخعي عن عبدالله رضي الله عنه.
ولو كان قول الشَّعبي نفسه:
فإن مثل هذا هو أقوى من المسند؛ لأن المسنَد يحُيلك راويـه إلى إسـناده مـا لم يكن راويه ممن يشترط الصّحة، أو ساقه في مقام احتجاج.
أمَّا هذا فجزمَ فيما لا يحتمل الرَّأي، بل في الاعتقاد والغيب الذي لا اجتهاد فيه.
وأقل أحواله أن حكمه من الجهة الحديثية هو الإرسال الذي يَحتجّ به مُرسِله.
فتدبَّر هذه السُّطور جيّدًا، ولا تقع فيما يقع فيه بعضهم في زمانِنـا مـن تَجهيـل وتَغفيل السَّلف، ولسان حالهم هو لسان قول بعض الجهمية:
السَّلف أسلم، ونحن أعلم وأحكم، وهم رجال ونحن رجال ! اهـ
وهذه قاعدة عظيمة قلَّ من يتفطّن لها من أهل زماننا، وقد ذكرهـا كثـير مـن أهل السُّنة، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فهو كثيرًا ما يستدلّ بأقوال الصحابة والتابعين في كثير من المسائل العلمية والعملية، ومن ذلك قوله في كتابه [«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٤٤٣-٤٤٥)] إذ يقول وهو يتكلم عن إرسـال عطـاء بـن أبي رباح رحمه الله لحديث الصُّورة، قال:
ولو قُدِّرَ أن عطاء لم يذكره إلَّا مُرسلاً عن النبي ﷺ فمن المعلوم أن عطاء مـن أجلِّ التَّابعين قدرًا، فإنَّه هو وسعيد بـن المـسيب، وإبـراهيم النَّخعـي، والحـسن البصري أئمة التّابعين في زمانِهم، وقد ذكر المصنف لهذا الحديث كابن خزيمة أن الأخبار في مثل هذا الجنس التي توجـب العلـم هـي أعظـم مـن الأخبـار التـي تـوجب العمل، ومعلوم أن مثـل عطاء لـو أفتى في مسألـة فقـهٍ بموجـب خـبر أرسله لكان ذلك يقتضي ثبوته عنده، ولهذا يجعل الفقهاء احتجاج المرسل بـالخبر الذي أرسله دليلاً على ثبوته عنده. فإذا كان عطاء قد جَزَمَ بهذا الخـبر العـلي عـن النبي ﷺ في مثل هذا الباب العظيم أيستجيز ذلك من غير أن يكون ثابتًا عنـده أن

٤٠- أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الحقّ بن [(٢٠/ أ)] خلف الدِّمشقيّ، أنبا أبو زُرْعة اللَّفْتُوانيّ عُبيد الله بن محمد بن شُجاعٍ - فيما كَتَبَ إلينا من أصبهان -.

وحدثنا أبو الرَّبيع سُليمان بن إبراهيم بن هِبة الله الإسْعِرْديّ، أنبا الحافظ أبو محمد عبدالغني بن عبدالواحد المقدِسي، أنبا أبو بكر محمد ابن أبي نصر القَاسَانيّ، وأبو الطيب اللَّفْتُوانيّ محمد بن محمد بن شُجَاع، قالوا: ثنا أبو عبدالله الحُسين بن عبدالله الخلّال، أنبا أبو المُظفر عبدالله ابن شبيب المُقرئ، أنبا أبو عُمر عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب.

قَالَ الحافظُ عبدالغنيُّ: وأنبا أبو الغنائم التُّرك محمود بن أحمد الأصبهاني - بها -، أنبا أبو طاهر الخضر بن (الفضل) [1] الصَّفار، أنبانا أبو عُمر عبدالوهاب بن الحافظ أبي عبدالله بن مَندَه، أنبا أبي -

---

يكون قد سمعه من مجهول لا يُعرف، أو كذَّاب، أو سيئ الحفظ ؟! اهـ

وأمّا ما كتبه بعض الجهلة على حاشية كتاب «اجتماع الجيوش» من أن أثر الشعبي من الإسرائيليات.

فهذا من جنسِ تغفيل السّلف:- عبدالله بن مسعود، وعُمر، والشَّعبي، وغيرهم من رواة حديث الأطيط - واتهامهم بسُوء الاعتقاد حتّى في الله تعالى، وأنّهم لا يفهمون الفرق بين ما يجوز وما لا يجوز من حكاية أخبار من قبلنا !

هذا إن صحّ اعتباره منها ! والله أعلم.

(١) كتبت في الأصل: (المفضل)، والتصويب من حاشية المخطوط، وهوكذلك كما في كتب التراجم. [انظر: «السير» (٢٠/ ٤٧٩)، وتاريخ الإسلام (٣٩/ ١٥٧)].

قراءة عليه- وأبو عُمر (عبدالله بن محمد بن)[١] عبدالوهاب - إذنًا - قالا: أنبا أبو الحَسَن أحمد [(٢١/ب)] بن محمد بن عُمر بن أبان العَبدي اللُّنْبَانِيُّ، ثنا أبو عبدالرحمن عبدالله بن أحمد بن حَنبل قال:

سُئِلَ أبي عمّا رُوي في الكُرسِيّ، وجُلوسِ الرَّبِّ عليه جَلَّ ثَناءه.

رَأيتُ أبي - رَضِيَ اللهُ عَنهُ - يُصحِّحُ هَذه الأحاديث: أَحَاديث الرُّؤية، ويذهبُ إليها، وجمَعَها في كِتابٍ، وحَدثنا بها رَضِيَ اللهُ عَنهُ[٢].

٤١- وَبِهِ قَالَ: حَدثني أبي، ثنا عبدالصَّمد بن عبدالوارث، ثنا أبي، ثنا محمد بن جُحَادَة، عن سَلَمة بن كُهَيْلٍ، عن عُمارَةَ بن عُمَير، عَن أبي مُوسَى [رَضِيَ اللهُ عَنهُ] قَالَ:

الكُرسِيّ مَوضِعُ القدَمَين، وَلُه أَطِيطٌ كَأطِيطِ الرَّحْلِ[٣].

---

(١) ما بين ( ) كتب في حاشية المخطوط.

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في «السُّنّة» (٥٨٤).

(٣) إسناده رجاله ثقات.

رواه المؤلف من طريق ابن منده في «الرَّدّ على الجهمية» (١٧)، من طريق عبدالله بن أحمد في «السُّنّة» (٥٨٨).

ورواه أيضًا محمد بن أبي شيبة في «العرش» (٦٠)، وابن جرير في «تفسيره» (٣/ ٩)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢٤٥)، والبيهقي في «الصّفات» (٨٥٩).

وهذا الأثر إسناده صحيح؛ لولا الانقطاع الذي بين عُمارة وأبي موسى رضي الله عنه؛ فإنَّه لا يُعرف له سَماعٌ من أبي موسى رضي الله عنه، وإنّما سَمِعَ من إبراهيم بن أبي موسى؛ فلعله سَمِعَ منه هذا الأثر عنه. =

٤٢ – وَبِهِ قَالَ عبدالله: حَدثني أبي وعبد الأعلى بن حَمّاد النَّرْسِيّ، قَالا: ثنا عبدالرحمن بن مَهدي، ثَنا سُفيان، عن أبي إِسحاق، عن عبدالله ابن خَلِيفة، عن عُمر [رَضي اللهُ عَنهُ] قال:

إذا جَلَسَ عَزَّ وجَلَّ عَلى الكُرسِيّ سُمِعَ لَهُ أَطِيطٌ كَأطِيطِ الرَّحْلِ الجديد[1]. [(٢٢/ أ)]

٤٣ – وَبِه قال عبدالله: حدّثني أبي، ثنا وكيع – بحديث إسرائيل – عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خَلِيفة، عن عُمر [رَضِيَ اللهُ عَنهُ]:

«إذا جَلَسَ الرَّبُّ عَزَّ وجَلَّ على الكُرسِيّ».

فَاقشَعرَّ رَجُلٌ – سَمّاهُ أبي – عِندَ وَكِيع، فغَضِبَ وَكِيع، وقال:

ويشهد لأول هذا الأثر: (الكرسي موضع القدمين)، أثر ابن عباس رضي الله عنهما. رواه عبدالله بن أحمد في «السُّنَّة» (٥٨٦)و(١٠٢٠)، والدارمي في «النقض» (٨٩) وصححه، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٥٦) وغيرهم، قال الأزهري في «تهذيب اللغة» (١٠/ ٥٤): هذه الرواية اتفق أهل العلم على صحتها.

ويشهد لآخره أثر عمر رضي الله عنه المتقدم. والله أعلم.

وأثر أبي موسى رضي الله عنه قد صحح إسناده:

١ – ابن حجر في «شرحه لصحيح البخاري» (٨/ ١٩٩) قال: وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن أبي موسى.

٢ – الألباني في «مختصر العلو» (ص١٢٤) قال: إسناده موقوف صحيح .. رجاله كلهم ثقات معرفون.

(١) رواه عبد الله بن أحمد في «السُّنّة» (١٠١٩).

أدركنَا الأعمشَ وسُفيانَ يُحدِّثون بِهذه الأحاديث لا يُنكرونها(١).

٤٤- وبه قال عبدالله: حدّثني أبي، ثنا أبو المُغيرة، ثنا عَبْدة بنت خالد ابن مَعْدان، عن أبيها خَالد أنّه قَالَ:

إنّ الرَّحمنَ جَلَّ وعَزَّ سُبحانه لَيثقُلُ عَلى حَملةِ العَرشِ مِنْ أوَّلِ النَّهارِ إذَا قَامَ المشرِكون حَتَّى إذا قَامَ المسبِّحون خُفِّفَ عَن حَملةِ العَرشِ(٢).

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد في «السُّنّة» (٥٨٧).

(٢) رواه عبدالله بن أحمد في «السُّنّة» (١٠٢٦)، والدينوري في «المجالسة» (٢٣).
ورواه أبو الشّيخ بنحوه في «العظمة» (٥٣٦) بدون ذكر الشاهد.
قال العجلي: خالد بن معدان شامي تابعي ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: يعد من الطبقة الثالثة من فقهاء أهل الشام بعد الصحابة.
قال خالد بن معدان: أدركت سبعين رجلاً من أصحاب النبي ﷺ.
[انظر: «تهذيب الكمال» (٨/ ١٦٧)، «السير» (٤/ ٥٣٦)]
«تنبيه»: علّق محمد بن سعيد القحطاني مُحقق كتاب «السُّنّة» (٢/ ٤٥٥) لعبدالله بن أحمد رحمه الله على هذا الأثر بقوله:
(والذي أراه أن هذا كلام في كيفية الصِّفة لا يدعمه دليل صحيح، وما صحّ في كتاب الله وسُنة رسوله يُغنينا عن هذا)!! اهـ
قلت: إن كان مُراده إنكار ما دلّ عليه هذا الأثر من نسبة الثّقل لله تعالى فهو كلام مردود مخالف لما عليه السَّلف الصَّالح. والحمد لله فقد أرحنا ونسب هذا القول إلى محض رأيه، ولم ينسبه إلى أحد من السَّلف.
أما ما دلّ عليه هذا الأثر من نسبة (الثقل) لله تعالى فقد شهدت له النُّصوص، وتواردت عليه عبارات السَّلف وأهل العلم من غير نكير، ومن ذلك: =

---

١ - أثر عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، وفيه قوله: .. وأوّل من يعلم غضبه حملة العرش، يجدونه يثقل عليهم . [رواه عثمان الدارمي في «النقض» (١١٤)]

٢ - أثر عبدالله بن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ ﴾ [مريم/ ٩٠] قال: من الثِّقل.

[رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (٨٨)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢٣٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٤٢) وقال: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي. وروى نحوه ابن جرير في «تفسيره» (٢٥/ ٧)].

٣- أثر كعب الأحبار رحمه الله - الطويل وفي آخره - : (.. فما مِن السموات سماء إلَّا لها أطيط كأطيط الرَّحل العِلافي أوّلَ ما يرتحل من ثِقَلِ الجبار ..).

قال أبو صالح: (العِلافي): الجديد يريد.

[رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢٣٤)، وصححه: ابن القيّم في «اجتماع الجيوش» (ص١٠٢)، والذهبي في «العلو»]

٤ - قال خالد بن معدان رحمه الله: إن الرحمن سبحانه وتعالى ليثقل على حملة العرش. وهو هذا الذي معنا في متن الكتاب.

٥ - قال الحَسَن رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦ ﴾ [المزمل/ ١٨] قال: مُثقَلَةٌ به مُوقِرة.

[رواه البخاري في «صحيحه» مُعلَّقًا في تفسير سورة المزمل، وعبد الله بن أحمد في «السُّنّة» (١٠٣٦)، وإسناده صحيح].

٦ - قال مجاهد رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦ ﴾ قال: مُثقَلَةٌ به. وفي لفظ: تَنفطر من ثِقَلِ رَبّها تعالى.

[رواه ابن جرير في «تفسيره» (٣٥٢٨٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (كما في شرح الصحيح لابن حجر (٨/ ٦٧٥)، وإسناده حسن].

٧- وعن عكرمة نحوه.

[رواه ابن جرير في «تفسيره» (٣٥٢٨٥)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنّة» (١٠٣٤)] =

٨- وعن قتادة نحوه.

[رواه ابن جرير في «تفسيره» (٣٥٢٨٧)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنَّة» (١٠٣٥)]

قلت: وعلى هذا التفسير أكثر السَّلف كما

٩- قال أبو المظفر السَّمعاني رحمه الله في «تفسيره» (٦/ ٨٣): وقد ورد عن كثير من السَّلف أن قوله: ﴿مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾: أي بالله، وهو نزول يوم القيامة لفصل القضاء بلا كيف. اهـ

١٠- قال محمد بن إسحاق - في وصف حملة العرش -: فكان مما وَصَفَهم به أهل الكتاب الأول صفة لم ننكرها لمعرفتنا ثِقَل ما عليهم من عظمته ...

[رواه أبو الشيخ «العظمة» (٤٧٤)].

١١- قال القاضي أبو يعلى: اعلم أنَّه غير مُمتنع حمل الخبرِ على ظَاهِرِهِ أن ثقله يَحصل بذات الرَّحمن، إذ ليس ذلك مما يحيل صفاته.. [«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٥٧٤)]

١٢- قال ابن تيميّة في [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٢٦٨)] وهو يتكلم عن أثر كعب الأحبار السّابق: وهذا الأثر وإن كان هو رواية كعب، فيحتمل أن يكون من علوم أهل الكتاب، ويحتمل أن يكون مما تلقاه عن الصَّحابة، ورواية أهل الكتاب التي ليست عندنا شاهد هو لا يدفعها ولا يصدقها ولا يكذبها، فهؤلاء الأئمة المذكورة في إسناده هم مِن أجلّ الأئمة، وقد حدّثوا به هم وغيرهم، ولم ينكروا ما فيه من قوله: (من ثقل الجبار فوقهن)، **فلو كان هذا القول مُنكرًا في دين الإسلام عندهم لم يحدّثوا به على هذا الوجه** .. اهـ

١٣- قول ابن القيّم في [«النونية» (ص ٩٩-١٠٠)]:

وبسُورةِ الشُّورى و في مُزَّمّلٍ ... سِرٌّ عَظيمٌ شَأْنُه ذُو شَانِ

في ذِكْرِ تَفطيرِ السَّماءِ فمَن يُرِدْ ... عِلماً بِهِ فهو القريبُ الدَّاني

لم يسمَحِ المتأخِّرون بنَقْلِهِ ... جُبنًا وَضَعفًا عَنهُ في الإيمان

بل قاله المتقدمون فوارس ال ... إسلام هم أمراءُ هذا الشَّان

ومحمّدُ بنُ جريرِ الطبريُّ في ... تفسيره حُكِيت بِهِ القولانِ

٤٥- وَبِهِ قَالَ عبدالله:

حَدثني أبي، ثنا يحيى بن سعيد، ثنا ابن عَجلان، حدّثني سعيد - يعني: المَقْبُرِيّ -، عن أبي هُريرة [رَضِيَ اللهُ عنه] قال: قال رَسول الله صلى الله عليه وسلم [(٢٢ / ب)]:

«إِذَا ضَرَبَ أحَدُكُم فليَجتَنِب الوَجهَ، وَلَا يَقُلْ:
قَبَّحَ اللهُ وجهَكَ، وَوَجهَ مَن أَشبَهَ وَجهَكَ؛
فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» (١).

---

(١) حديث صحيح.

وقد رواه المؤلف هاهنا من طريق ابن منده في «التوحيد» (٨٤) من طريق عبد الله بن أحمد في «السُّنّة» (١٠٧١ و ١٠٨٦) عن أبيه -وهو في «المسند» (٢/ ٢٥١ و ٤٣٤).

وكذلك رواه الحُميدي في «مسنده» (١١٢٠)، والبخاري في «الأدب» (١٧٣)، وابن أبي عاصم في «السُّنّة» (٥٣٢)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٣٥،٣٩)، والآجري في «الشّريعة» (٧٢٣)، والدّارقطني في «الصِّفات» (٦٤).

وأصله في الصَّحيحين: رواه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٦٧٤٤-٦٧٤٩).

«تنبيه»: أهل السُّنّة يَحملون هذا الحديث على ظاهرِهِ، ويُثبتون به لله تعالى الصُّورة، ويقولون: الضَّمير في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«خَلَقَ اللهُ آدمَ على صورَتِهِ»**، يعود إلى الرَّحمن عَزّ وجَلّ لأمرين:

الأول: لحديث عبدالله بن عُمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«لا تُقَبِّحُوا الوجه، فإنَّ اللهَ خَلَقَ بَنِي آدمَ على صُورَةِ الرَّحمن»**. =

[رواه ابن أبي عاصم في«السُّنّة» (٥٢٩)، والآجري في «الشَّريعة» (٧٢٥)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنّة» (١٠٢٤)، والدارقطني في «الصِّفات» (٤٨)، وهو حديث صحيح، قد صححه إمامان من كبار أئمة أهل السُّنّة والحديث، وهما: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه رحمهما الله تعالى، وحسبك بهما عِلمًا، واتباعًا، وفقهًا. [انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٢٠)]

والثاني: إجماع السَّلف في القرون الثَّلاثة المفضّلة على عود الضَّمير إلى الله تعالى.

- قال ابن تيميّة رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٣٧٣)] وهو يردّ على الرَّازي لتأويله هذا الحديث: (والكلام على ذلك أن يُقال: لم يكن بين السَّلف من القرون الثلاثة نزاع في أن يُقال: إن الضَّمير عائد إلى الله، فإنه مُستفيضٌ من طُرُق مُتعددة عن عدد من الصَّحابة، وسياق الأحاديث كلها تدلُّ على ذلك). اهـ

قلت: فعود الضَّمير إلى الرَّحمن في هذا الحديث إجماع من أهل السُّنّة والجماعة، لم يُخالف فيه إلَّا الجهميّة مُعطلة الصِّفات، وذلك بعد انقضاء القرون الثّلاثة المفضّلة كما قال ابن تيميّة رحمه الله في [«بيان التلبيس» (٦/ ٣٧٦)]:

لما انتشرت الجهمية في المائة الثَّالثة، جعل طائفة الضَّمير فيه عائدًا إلى غيرِ الله تعالى.اهـ

ولهذا اشتدَّ نكير أهل السُّنّة والجماعة على من تأوّل هذا الحديث وأعاد الضَّمير فيه إلى آدمَ عليه السَّلام، أو إلى المضروب، ونسبوه إلى البدعة والجهمية.

- قال إمام أهل السُّنّة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: من قال: إن الله خلق آدم على صورة آدم؛ فهو جهمي.

[رواه الخلال في «السنة» كما في «طبقات الحنابلة» (١/ ٩٣)]

- وقال عبدالله بن أحمد رحمهما الله: قال رجل لأبي: خلق الله آدم على صورته - أي [على صورة] الرَّجل - فقال أبي: كَذَبَ. هو قول الجهميّة.

[«ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ٦٠٣)]. =

- وقال إسحاق بن راهويه رحمه الله عن حديث عبدالله بن عُمر رضي الله عنهما السَّابق: هذا صحيح، لا يَدَعُهُ إلَّا مُبتدع، أو ضعيف الرَّأي.

[«الشريعة» للآجري (٦٩٧)]

وقد خالف ابن خزيمة رحمه الله أهل السُّنة في هذا الحديث فذهب إلى تأويله، فاعتبرها أهل السُّنّة زلةً لا يُتابع عليها، ولا يجوز لأحدٍ أن يقتدي به فيها.

- قال الشَّيخ أبو الحَسَن محمد بن عبد الملك الكَرجي في كتابه الذي سَمّاه «الفُصول في الأصول، عن الأئمة الفُحول، إلزامًا لذوي البدع والفضول»:

فأمَّا تأويل من لم يتابعه عليه الأئمة فغير مقبول، وإن صدر ذلك التأويل عن إمامٍ معروفٍ غير مجهولٍ؛ نحو ما يُنسب إلى أبي بكر محمد بن خزيمة تأويل الحديث: «خلق الله آدم على صورته»؛ فإنه يُفسر ذلك بذلك التأويل، ولم يتابعه عليه مَن قبله مِن أهل الحديث، لما روينا عن أحمد رحمه الله تعالى، ولم يتابعه أيضًا من بعده .. إلى أن قال:

فهذا وأمثال ذلك من التأويل لا نقبله، ولا يُلتفت إليه، بل نوافق ونتابع ما اتفق الجمهور عليه. اهـ [نقلا من كتاب «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٤٠٤)]

قلت: ولقد تابعه على هذه الزَّلة من المعاصرين الألباني، فنصرَ بشدة القول بتأويلِ هذا الحديث، والرد على من وافق أهل السنة في إعادة الضمير إلى الرحمن عزَّ وجلَّ، مما جعل الغيورين على نصرة عقيدة السَّلف يُفردون هذه المسألة بالتَّصنيف، والرَّدّ عليه وعلى كُلّ من تأول هذا الحديث وخالف السَّلف، ومنها:

١ - الشَّيخ حُمود التويجري رحمه الله، فقد ألَّفَ كتابًا في إثباتِ حديث عبدالله ابن عُمر رضي الله عنهما، وذكر من صحَّحه من أهل العلمِ، وذكر مُعتقد أهل السُّنّة فيه، وإنكارهم على من تأوّله عن ظاهرِهِ، وقام فيه بِمُناقشة أقوال الألباني في تضعيفه لهذا الحديثِ، وسَمَّاهُ: **«عقيدة أهل الإيمان في حديث خلق آدم على صورة الرحمن»**.

وقد قام بتقديم هذا الكتاب الشَّيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله ومما قال فيه: =

٤٦- وَبِهِ قَالَ عبدالله: حَدثني أحمد بن سعيد أبو جعفر الدَّارِميّ، قَالَ: سَمعتُ أبي يقولُ: سَمعتُ خَارِجَةَ بن [مُصْعَبٍ][1] يَقولُ:

الجهميّةُ كُفّارٌ، بَلِّغوا نِسَاءهم أنهُنَّ طَوالِق، وَأنهنَّ لَا يَحللنَ لَأزواجِهِّن، لَا تَعُودُوا مَرضَاهُم، ولَا تَشهدُوا جَنَائِزَهُم، ثُمّ تَلَا:

﴿ طه ۝ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝ ﴾ إلى قَولِهِ:

(.. فألفيته كتابًا قيّمًا، كثير الفائدة، قد ذكر فيه الأحاديث الصَّحيحة الواردة في خلق آدم على صورة الرحمن .. وقد أجاد وأفاد، وأوضح ما هو الحقّ في هذه المسألة: وهو أن الضَّمير في الحديث الصَّحيح في «خلق آدم على صورته» يعود إلى الله عزَّ وجلَّ، وهو موافق لما جاء في حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن الله: «خلق آدم على صورة الرحمن»، وقد صححه: الإمام أحمد، وإسحاق، والآجري، وشيخ الإسلام ابن تيميّة، وآخرون من الأئمة رحمة الله عليهم جميعًا، وقد بين كثير من الأئمة خطأ الإمام ابن خزيمة رحمه الله في هذا في إنكار عود الضَّمير إلى الله..) الخ.

٢- وممن أفرد هذه المسألة بالتَّأليف: الشَّيخ عبدالله بن محمد الدويش رحمه الله في كتابه الذي سماه: «**دفاع أهل السُّنّة والإيمان عن حديث خلق آدم على صورة الرَّحمن**». قال في مقدمة كتابه (ص٥) بعد أن ساق تضعيف وتأويل الألباني لهذا الحديث: (**ولما تأمّلته وجدته عَاريًا عن التَّحقيق والبُرهان، بعيدًا عن قول أهل السُّنّة والجماعة، مُوافقًا لقول أهل الضَّلال الجهميّة، فنبهت عليه نُصحًا للأُمّة، وخوفًا من الاغترار به..**) الخ.

(١) في الأصل: (خارجة بن زيد)، والصَّواب ما أثبتناه كما في «السُّنّة» لعبد الله، والخلال، وابن بطّة.

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾، وَهَل يَكونُ الاستِواءُ إلَّا بِجُلوسٍ[1].

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد في «السُّنّة» (١٠)، وعنه الخلال في «السُّنّة» (١٦٩١)، وابن بطَّة في «الإبانة الكبرى» (٣-٢/ ح٣٣٥).

«**تنبيه**»: طعن محمد بن سعيد القحطاني محقق كتاب «السُّنّة» لعبدالله بن أحمد رحمه الله في هذا الأثرِ بطعن قبيح، وتبعه على ذلك عطيّة الزَّهرانيّ محقق كتاب «السُّنّة» للخلال رحمه الله، والوليد بن محمد محقق كتاب «الإبانة» لابن بطة رحمه الله (قسم الرَّدّ على الجهميّة)، وخلاصة طعن القحطاني فيه:

١- أن إثبات الجلوس للرَّبِّ تعالى ليس هو من مذهبِ السَّلف، بل هو إلى مذهب المجسِّمة والمُشبِّهة أقرب !!

٢- الطَّعن في خارجة بن مُصعب بأنَّه كذابٌ يُعبّر عن مُعتقده !!

وأقول وبالله التوفيق:

١- لا أدري مَن المراد بالسَّلف عنده !! فإن أقوالهم كثيرة في إثباتِ جُلوسِ الرَّبّ تعالى على عرشه كما في المقدمة.

٢- تتابع أئمّة أهلِ السُّنّة في ذكر هذا الأثرِ والاحتجاج به في مُصنفاتهم في الرَّدِّ على الجهميّة والمشبِّهة. فلا أدري مَن مِن أئمّة أهل السُّنّة سبق القحطاني في ردِّ هذا الأثر، والطَّعن فيه، ووصف قائله بالتَّجسيم ؟!

وانظر إلى قول ابن القيم رحمه الله: وهب أن المعطل يكذب (كعبًا) ويرميه بالتجسيم فكيف حدث به عنه هؤلاء الأعلام مثبتين له غير منكرين. اهـ

[«مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٧٥)]

٣- لا يطعن في هذا الأثر- حسب علمي - إلَّا الجهميّة مُعطلة الصِّفات ممن لا يستطيع سَماع هذه الآثار ولا روايتها، كالكوثري الجهمي الذي طعنَ في عبدالله بن أحمد بن حنبل رحمهم الله لروايته أثر خارجة في كتابه «السُّنّة» وغيرها من الآثار الدّالة على إثبات الصِّفات، فقال الكوثري مُعلّقًا كعادة الجهميّة في نبز

أهل السُّنَّة بالتجسيم:

(فهل ترك قائل هذه الكلمات شيئًا من الوثنية والتَّجسيم) ؟!

أقول: لا يسعني أن أقول للقحطاني الذي وافق (الكوثري) في وصفِ قائل هذا الأثر بالتَّجسيم، إلَّا بقوله هو للكوثري في مقدمة تحقيقه «للسُّنَّة» (١/ ٨٥):

(إذا وصل الحال إلى أنّ مَن نقلَ للأُمّة كتاب «السُّنَّة»، و«الرَّدّ على الجهميّة»، و«الزُّهد»، و«فضائل الصَّحابة»، يُوصف بأنه وَثَنِيٌّ مُجسِمٌ فعلى الدنيا العفاء).

٤- وصف القحطاني لخارجة بأنَّه كذّاب، لا عبرة له هاهنا؛ فإن الرَّجل يذكر مُعتقده في الاستواء أنّه بِجلوس، فهو لم يرو عن غيرِهِ حتَّى تُردَّ روايته لكذبه !!

٥- خارجة بن مصعب ليس بكذابٍ على الصَّحيح من أقوالِ أهل الجرح والتَّعديل كما وصفه القحطاني، إنَّما هو الكذب بمعنى الخطأ والتَّدليس لا التَّعمد في الرِّواية، والرجل صدوق في الرِّواية كما قال يحيى بن يحيى: (مستقيم الحديث).

وقال أبو حاتم الرَّازي مع تشدده: (يُكتب حديثه .. لم يكن محله محل الكَذِبِ)، وكذلك قال ابن عدي وجماعة من أئمّة هذا الشأن! [انظر: «الضعفاء» لابن عدي (٣/ ٥٢)، و«الثقات» لابن حبان (١/ ٢٨٤)، و«السير» (٧/ ٣٢٦)]

- قال أبو عبد الله: (هاهنا لطيفة: فقد قال عبدالله بن أحمد بن حنبل في «التاريخ» (١/ ٣٥٢): (نهاني أبي أن أكتب عن خارجة شيئًا من الحديث) ثُمّ روى عنه هذا في كتابه في «السُّنَّة». فهذا قول أحمد في رواية الرَّجل.

وقد رأيتَ توثيق جماعة له ومعايير معرفة صحيح حديثه من سقيمه لكونه مُدلسًا ويَهم).

٦- اتهم القحطاني خارجة بأنّه مُجسّم يُعبّر عن مذهبه !!

ولا أدري مِن أين أخذ هذه التُّهمة ومن سبقه إليها ؟!

وكيف استباح أهل السُّنَّة أن يرووا في مُصنفاتهم عن المجسمة ولا يتعقبونها بالرَّدِّ والإنكار ؟!

٤٧- وَوَجدتُ في كِتابِ بَلغنِي أَنَّهُ نُسْخَةٌ مِن نُسْخَةٍ بِخَطِّ الجمال بن الحافظ عبدالغني المقدِسي:

أن الحَكم بن مَعْبَد [١] ذَكَرَ في كِتابِ «الرُّؤية» قَالَ:

ثَنَا مُوسى، ثنا رَوْحُ بنُ عُبَادَةَ، عن حَمّاد بن سَلمة، عن عَطَاء بن السَّائِب، عَن الشَّعبِيِّ عَن عبد الله [رَضِيَ اللهُ عَنهُ] أَنَّهُ قَالَ:

﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه/ ٥]، فقال: جَالس [٢].

---

(١) هو الحَكم بن مَعْبِدٍ الخُزاعي (٢٩٥هـ) رحمه الله.

قال أبو الشيخ في [«تاريخ المحدّثين بأصبهان» (٤/ ٥١)]: كان يَتفَقَّه على مذهب الكوفيين، وكان صاحب أدب وغريب، ثقة، كثير الحديث.اهـ

قلت: له كتاب في «السُّنّة»، و«الرُّؤية»، وقصيدة في «السُّنّة» يقول في مطلعها:

منحتكم يا أهل ودّي نصيحتي ... وإني بها في العالمين لمشتهر

وأظهرتُ قولَ الحقِّ والسُّنَّة التي ... عن المصطفى قد صحَّ عِندِي بَها الخبر

وقد نقلها أبو الشَّيخ في «طبقات المحدّثين» (٤/ ٥٣)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (وفيات٢٩٥/ ص٤٠). وانظر كذلك ترجمته في: «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم (١/ ٢٩٨)، و«شذرات الذهب» (٢/ ٢١٨).

(٢) رجاله ثقات؛ وموسى هو ابن عبدالرحمن بن مهدي ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٥٩)، وروح بن عبادة بن العلاء القيسي ثقة فاضل، ورواية الحمّادين عن عطاء صحيحة، وعبدالله هو ابن مسعود رضي الله عنه. والشَّعبي لم يسمع منه؛ وإنّما سَمِعَ من: ابن عمر، وابن الزُّبير، وابن عمرو، وغيرهم من الصَّحابة رضي الله عنهم، وسَمِعَ من كبار أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه. وإرساله عنه هنا أقوى في الاحتجاج؛ لأن الشّعبي رحمه الله من المحدثين الكبار وهو يروي هذا =

٤٨- وَفِيهِ عَن عَبَّادِ بن مَنصور قَالَ:

سَألتُ الحَسَنَ وعِكرمةَ عَن قَولِهِ:

﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه/ ٥]،

قالا: جَالس[1].

٤٩- أخبرنا الحافظ [(٢٣/ أ)] أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدِسِيّ، أنبا أبو عبدالله محمد بن حَمزة بن أبي جميل القُرشي، أنا أبو الحَسن عليّ بن الحَسن بن الحُسين السُّلميّ المَوَازِينيّ، أنبا القاضي عين الرُّواة أبو محمد عبدالله بن عليّ بن عِياض، أخبرنا أبو الحُسين محمد بن أحمد بن جُمَيْعٍ[2]، أنبا أحمد بن محمد بن عبدالله بن عبدالسَّلام مَكحول أبو عليّ - ببيروت -، ثنا أبو عُلاثَة - يعني: محمد بن عَمرو -، ثنا مَكيّ بن عبدالله الرُّعَيْنِيّ، ثنا سُفيان بن

الأثر عن ابن مسعود رضي الله عنه المتعلق بمسألة علمية عقديّة مباشرة بإسقاط من سمع منه، وهو دليل على احتجاجه به، وقبوله عنده، وإلَّا فكيف يستجيز ذكره إن لم يكن عنده ثابتًا.

وقد تقدم الكلام عن قبول قول الصَّحابي والتَّابعي في مثل هذا، وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في نحو هذا، فانظره تحت أثر (٣٩).

(١) وإسناده : قال ابن معبد: حدثنا محمد بن حاتم، ثنا الفضل بن عباس، ثنا عبدالرحمن بن ثابت، عن يزيد بن هارون، عن عباد بن منصور، قال: سألت الحسن وعكرمة .. الأثر. [نقلا من: «فتح الحميد في شرح كتاب التوحيد» (٤/ ١٦٧٥)]

(٢) في «معجمه» (١١٨).

عُيينة، عن أبي الزُّبير، عن جابرٍ [رَضِيَ اللهُ عنه] قال:

لـمَّا قَدِمَ جَعفرُ بن أبي طَالب مِن أَرضِ الحَبشَة، تَلقَّاهُ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم، فَلمَّا نَظرَ جَعفرُ إلى رَسُولِ الله ﷺ حَجَلَ.

قَالَ لَنَا مَكيٌّ: قَالَ [(٢٣ / ب)] سُفيانُ: (حَجَلَ): مَشَى عَلَى رِجْلٍ وَاحِدَة، إعظَامًا مِنهُ لِرسُولِ الله [ﷺ] (١).

فَقبَّلَ رَسُولُ الله ﷺ بَينَ عَينَيهِ، وَقَالَ لَهُ:

«حَبِيبي، أنتَ أشبَهُ النّاسَ بِخَلْقِي وَخُلُقي، وخُلِقْتَ مِن الطِّينَةِ التِي خُلِقْتُ مِنهَا، حَدِّثني بَعضَ عَجَائبِ أَرضِ الحَبَشةِ».

قَالَ: نَعم بَأبِي أنتَ وأُمّي يا رسول الله، بَيْنَا أنا سَائرٌ في بَعضِ طُرُقاتِها، فَإذَا بِعَجُوزٍ عَلى رَأسِهَا مِكْتَلٌ (٢)، فَأقبلَ شَابٌّ يَركُضُ على فَرَسٍ لَهُ، فزَحَمَها، فألقَاهَا لَوجهِهَا، وَألقى المِكْتَلَ عَن رأسِها، فاسترجَعَتْ قَائمةً، وأتْبَعَتْهُ النَّظرَ وَهي تَقولُ لَهُ:

(الوَيلُ لَكَ إذَا جَلَسَ المَلِكُ عَلى كُرسِيِّهِ؛ فَاقتَصَّ للمَظلومِ مِن الظَّالِم).

قَالَ جَابرٌ: فَنظرتُ إلى رَسُولِ الله [صلى الله عليه وسلم]، وإن

---

(١) قال أبو عُبيد رحمه الله في [«غريب الحديث» (١/ ١٨٢)]: (الحَجْلُ): أن يرفع رِجلاً ويقفِزَ على الأُخرى من الفرح، وقد يكون بالرِّجلين معًا؛ إلَّا أنّه قفزٌ وليس بمشي. اهـ

(٢) المِكتل: شبه الزّنبيل، يسع خمسة عشر صاعًا. [«الصحاح» (ص٩٠٠)].

دُموعَه عَلى لحيتِهِ كَالجُمان [١]، ثُمَّ قال رسول الله ﷺ:

«لَا قَدَّسَ اللهُ أُمَّةً لم يَأخذِ المظلومُ حَقَّهُ مِن الظَّالِمِ غَيرَ مُتَعْتَعٍ [٢]»

[(٢٤ / أ)] هَذَا حَديثٌ غَريبٌ مِن حَدِيثِ سُفيان بن عُيينة، لَا أعلمُ رواه غيرَ مَكيّ بن عبدالله [٣].

---

(١) الجُمان: هو اللؤلؤ الصّغار، وقيل: حَبّ يُتخذ من الفضة أمثال اللؤلؤ. [«المجموع المغيث» لابن المديني (١/ ٣٥٦)]

(٢) بفتح التَّاء، أي: من غير أن يصيبه أذىً يقلقه ويزعجه. [«تاج العروس» (٢٠/ ٣٩٤)].

(٣) حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما يرويه كُلّ من:

١ - أبي الزُّبير المكي، ويرويه عن أبي الزُّبير المكي كلٌّ من:

أ - سُفيان بن عيينة؛

ويرويه عنه: مكي بن عبدالله الرُّعيني، وقد تفرَّد به.

[رواه العُقيلي في «الضَّعفاء» (٤/ ٢٥٧)، ورواه الطبراني في «الأوسط» (٦٥٥٥)، وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٤٣٥)، ورواه ابن جميع في «معجمه» (١١٨)، ومن طريقه الضياء في «المختارة»، وعنه: الدَّشتي كما تقدَّم.

قال العُقيلي: مكي عن ابن عيينة حديثه غير محفوظ، ولا يُعرف إلَّا به.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن سُفيان بن عيينة إلَّا مكي بن عبدالله.

قال الضِّياء: غريب من حديث سُفيان بن عيينة، لا أعلم رواه غير مكي.

وذكر الذهبي في [«الميزان» (٤/ ١٧٩)] في ترجمة مكي بن عبدالله هذا الحديث، وقال: له مَناكير.

وقال الهيثمي في [«مجمع الزوائد» (٥/ ٢٠٩)]: فيه مكي، وهو ضعيف.

«تنبيه»: وقع عند «ابن جميع» ومَن أخذ عنه خطأ في اسم (أبي علاثة) =

الرَّاوي عن مكي، حيث ورد أنَّه (محمد بن عَمرو)، والصواب: (محمد بن أبي غسان أحمد بن عياض) كما ورد عند الطبراني، وأبي نعيم، والعُقيلي، كما تقدم. [وانظر: «الميزان» (٣/ ٤٦٥)].

ب - عبدالله بن عثمان بن خُثيم؛ فرواه عنه كُلٌّ من:

١ - مسلم بن خالد الزنجي.

وفيه: «قالت: ستعلمُ يا غدَرُ إذا وَضَعَ اللهُ الكرسيّ، وجَمَعَ الأولين والآخرينَ، وتكلمتِ الأيدي والأرجلُ بما كانا يكسبون، فسوف تعلمُ أمري وأمرك عنده غدًا» .. الحديث.

رواه ابن حبان في «صحيحه» (٥٠٥٨)، وابن النقاش في «فنون العجائب»، وقال الذهبي في «العلو» (١/ ٦٦٠): إسناده صالح.

٢- يحيى بن مُسلم.

ولفظ بنحو لفظ حديث مسلم بن خالد الزنجي المتقدم.

رواه ابن ماجه في « السنن» (٤٠١٠)، وابن أبي الدنيا في «الأهوال» (٢٤٣)، وأبو يعلى في «المسند» (٢٠٠٣)، وابن أبي عُمر في «مسنده» (المطالب العالية/ ٣/ ح٣٣٣٦)، قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٢٤٣): هذا إسناد حسن.

٣- الفضل بن العَلاء.

رواه ابن حبان في «صحيحه» (٥٠٥٩)، والخطيب في «التاريخ» (٧/ ٣٩٦).

والحديث يرويه صاحب «تاريخ دمشق» («مختصر تاريخ دمشق» ٦/ ٦٩) .

وليس فيه ذكر القصة.

٢- ويرويه كذلك عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما:

عبد الله بن محمد بن عقيل.

أخرجه البيهقي في «الشعب» (٦/ رقم ٧٥٤٩)، لكن بدون ذكر القصّة.

وممن صحح هذا الحديث:

ابن تيمية كما في كتابه [«شرح حديث النزول» (ص٤٠٠)] =

- وابن القيم رحمه الله في «نونيته» (ص ١٠٣) فقال:

ولقد أتى ذِكرُ الجلوسِ به وَفِي — أثـرٍ رَواهُ جـعفـر الـرَّبـاني
أعني ابـنَ عـم نَبيّـنـا و بغَيرِهِ — أيـضـًا والـحقُّ ذُو الـتبـيان

* - ويشهد لصحة هذا الحديث:

١ - حديث أسماء بنت عُميسٍ عن جعفر رضي الله عنهما؛

يرويه أبو أسامة، عن زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن مَعبد، عن أسماء به.

ولفظه: «فقالت: إني أكِلُكَ إلى يوم يَجلِسُ الملِكُ على الكُرسيّ، فيأخذ للمظلوم من الظَّالم». رواه الدارمي في «النقض» (٩٥)، وابن أبي شيبة (٣٦٦٧٧/ الرشد)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٥٢)، مُحتجًا به، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢١٧١)، والخرائطي في «مَساوئ الأخلاق» (٦٣٤)، والذهبي في «العلوّ» (١٧١) بإسناده، وابن المحب في «الصفات» (١/ ٨٨/ ب) بإسناده.

٢ - حديث ابن بُريدة عن أبيه رضي الله عنه؛

يرويه: عطاء بن السَّائب، عن مُحارب بن دِثار، عن ابن بُريدة عن أبيه.

رواه عن عطاء بن السَّائب:

١ - منصور بن أبي الأسود: ولفظه:

«فقالت: ويلٌ لَكَ يومَ يضعُ الملكُ كُرسيَّه، فيأخذ للمظلُومين من الظَّالم.

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصديقًا لقولها: **«لا قُدِّست أُمَّةٌ»**، أو **«كيف تُقدّسُ أُمَّةٌ لا يأخُذُ ضعيفها حَقَّه مِن شدِيدِها، وهو غيرُ مُتَعْتَعٍ»**.

رواه أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو يعلى، والرُّوياني في مسانيدهم. («المطالب العالية»/ ٣٣١٥ و«الإتحاف» ٦٦٨٣و٦٦٨٤)

قال ابن حجر: إسناده حسن، وقال البوصيري (المجردة/ ٧/ ١٢٨): رواته ثقات.

والبزار «مختصر الزوائد» (١٢٤٩) وقال: (لا نعلم له طريقًا غير هذا، =

ومنصور لا أدري سمع من عطاء بعد اختلاطه أو قبل).

ورواه الطبراني في «الأوسط» (٥٢٣٤) وقال: لم يرو هذا الحديث عن عطاء بن السَّائب إلّا منصور بن أبي الأسود، وعَمرو بن أبي قيس.

قال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٢٠٨): فيه عطاء بن السَّائب وهو ثقة؛ لكنه اختلط، وبقية رجاله ثقات. اهـ

ورواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٦٠)، و«السنن الكبرى» (١٠/ ٩٤).

٢- عَمرو بن أبي قيس.

رواه ابن أبي عاصم في «السُّنّة» (٥٩٤)، ورواه البيهقي في «السُّنن الكبرى» (٦/ ٩٥) عن الحاكم (الإتحاف للبوصيري ٦٦٨٤) وعلّقه الطبراني كما سبق].

٣- حماد بن سَلمة.

[رواه (العسال) ذكره ابن المحب في «الصفات» (١/ ٨٨ب)]

٤- خالد بن عبد الله؛ رواه الدارمي في «النقض» (٩٦)؛ لكن رواه عن عطاء، عن ابن بريدة بإسقاط محارب بن دثار، والصواب إثباته.

ذكر صاحب كتاب [«المطالب العالية» (٣/ ٤١٦)]: أن عَمرو بن أبي قيس تابع عطاء بن السَّائب عند الحاكم.

قلت: ليست هذه الرِّواية في «المستدرك» كما يوهمه إطلاق العزو إلى الحاكم، وقد رواه البيهقي عن الحاكم على الصَّواب، وذكر ذلك كذلك البوصيري.

وهذه الرِّواية خطأ فإن عَمرو بن أبي قيس هو الرَّاوي عن عطاء كما ورد عند ابن أبي عاصم، والبيهقي كما سبق، ويدل على ذلك أن البيهقي في «السنن» (٦ / ٩٥) ساقها عن الحاكم على الصواب: عَمرو بن أبي قيس، عن عطاء بن السَّائب به.

٣- وللمتنِ دون القصّة شواهد عديدة لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا قُدِّست أُمّة لا يأخُذُ الضَّعيفُ فيها حَقَّه غيرَ مُتَعْتَعٍ». ومنها:

أ- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه؛

٥٠- قَالَ الخلَّال: أخبرنَا أبو بكر المرُّوذِيّ قَالَ: سَمعتُ عبدالوهاب يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه/ ٥]، قَالَ: قَعَدَ[1].

٥١- وَقِيلَ لِلإمامِ أحمد بن حنبل: من نَسألُ بعدَكَ ؟

فَقالَ: سَلْ عبد الوهاب.

وَقَالَ الإمامُ أحمدُ: عبدالوهاب أهلٌ [أن] يُقتدى به، عَافَى اللهُ عبدالوهاب، عبدالوهاب إِمَامٌ، وهو مَوضِعٌ للفُتيا.

رواه ابن أبي شيبة (٦/ ٥٩٢)، وابن ماجه (٢٤٢٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠٩١)، قال المنذري في «الترغيب» (٢٧١٣): رواته رواة الصحيح. وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/ ٢٤٩): إسناده صحيح.

ب- حديث عائشة رضي الله عنها؛ أخرجه البزار في «مسنده» (١٣٥٣زوائده)

ج- حديث ابن مسعود رضي الله عنه؛

أخرجه الطبراني في «الكبير» (رقم/ ١٠٥٣٤)، وفي «الأوسط» (٥٨٥٠)

د- حديث مخارق رضي الله عنه؛ ولفظه بنحو لفظ حديث أبي سعيد ﷺ.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٣١٣ ح٧٤٥)، وفي «الأوسط» (٥٨٤٧).

هـ- حديث عبد الله بن أبي سفيان ﷺ. ولفظه بنحو لفظ حديث أبي سعيد ﷺ.

رواه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٢٨٧)، والضياء في «المختارة» (٩/ ٤٢١).

وغيرهم كثير.

(انظر: «الآحاد والمثاني» (٦/ ٦٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ٢٤٨) حديث خولة، وللقصة كذلك من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما (الشريعة١٧٨٢)، ومرسل محمد بن علي (تاريخ دمشق/ جعفر).

فالحديث بهذه الشواهد صحيح إن شاء الله، والله أعلم.

(١) ذكره ابن تيمية رحمه الله في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٣٥)، ولم يتعقبه بشيء.

قِيلَ لَهُ: كُلّ مَا أجَابَ عبدالوهاب في شيءٍ تَقبَلُه ؟

قَالَ: سُبحانَ الله ! النَّاسُ يَختلفون في الفِقهِ، هُوَ مَوضِعٌ.

وَقَالَ: عبد الوهاب إمَامٌ، وَهُوَ رَجُلٌ صَالِحٌ، مِثلُهُ يُوفَّقُ لِإصَابَةِ الحَقِّ (١).

٥٢- وأخبرنا أبو [عبدالله] محمد [بن] عبدالحقّ بن خَلَف بن عبدالحقِّ، أنبا أبو سعيد بن أبي محمد المعروف بـ (أَمُوسَان) - إذنًا -، أنبا يحيى بن [(٢٦/ ب)] عبدالوهاب بن أبي عبدالله بن مَندَه، أنبا أبو الوليد الحَسن بن محمد الدَّرْبَنديّ، أنبا أبو عبدالله محمد بن جعفر، أنبا أبو محمد الحَسَن بن رَشِيقٍ، أنبا العباس بن محمد بن العباس البصري، ثنا أبو عاصم خُشَيْش بن أَصْرَمَ، ثنا إبراهيم بن الحَكم، حدّثني أبي، حدّثني أبو عَمرو البصري، حدّثني مَعبد، عن أنس [رَضِيَ اللهُ عَنهُ]، ثنا رَسول الله صلى الله عليه وسلم قَالَ:

«يَأتُونِي حَتَّى أَمْشِي بَينَ أَيديهم حَتَّى نأتِيَ بَابَ الجنَّة، فأَسْتَفتِحُ، فيُؤذَنُ لي؛ فأدخُلُ عَلى رَبِّي، فأجِدُهُ قَاعِدًا عَلى كُرْسِيِّ العِزَّة، فأخِرُّ لهُ سَاجِدًا» (٢). [(٢٥/أ)]

---

(١) انظر: «السُّنة» للخلال (١٨٥٠)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٢١١)، و«الورع» لأحمد (٤).

(٢) رواه المؤلف من طريق خُشَيْش في كتاب «السُّنّة» له (كما قال ابن القيّم في «اجتماع الجيوش» (ص١٠٩).

وكذا ذكره الملطي الشافعي (٣٧٧هـ) في كتابه: «التنبيه والرَّدّ على أهل =

الأهواء والبدع» (ص١١٨) بنفس اللفظ.

وله طرق عن أنس رضي الله عنه، منها:

رواه أحمد في «مسنده» (١/ ١١٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣٥٨)، وأبو أحمد العسَّال في كتاب «المعرفة» [كما في «العلو» (٥٧-١) للذهبي]، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢٦٥) من حديث أنس رضي الله عنه، لكن من دون لفظ: (القعود).

ولفظهم: « **فَيُفتَحُ لِي فَآتِي رَبِّي وَهُوَ على سَرِيرِهِ أَو على كُرسِيِّهِ - شَكَّ حَمَّادٌ -؛ فَأَخِرُّ سَاجِدًا**».

- قال الذهبي في [«العلو» (٥٧-١)]: أخرجه أبو أحمد العسّال في كتاب «المعرفة» بإسناد قوي..اهـ

* **وللحديث شواهد، ومنها:**

- حديث ابن عباس رضي الله عنهما، رواه الطيالسي في «مسنده» (٢٨٣٤)، وأحمد في «مسنده» (١/ ٢٨١و ٢٩٥)، ولكن من غير ذكر (القعود).

ولفظه: «**فَأنتهي إلى بابِ الجنَّة فأستفتح فيُقال: من هذا ؟ فأقول أحمد: فيفتح لي، فانتهي إلى ربي وهو عَلى كُرسيّه؛ فأخرّ سَاجدًا**».

وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان وفيه ضعف.

وشاهد من حديث عبدالله بن أُنيس الجهني رضي الله عنه وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم: «**إذا كان يوم القيامة حشرَ النَّاسَ عُراة حُفاة غُرلًا، ثُمّ يَجلسُ اللهُ على كُرسيّهِ، ثُمّ يُناديهم بصوتٍ يَسمعه من بَعُدَ كما يَسمعه من قَرُبَ، فيقولُ: أنا الملكُ الدَّيان؛ لا ظلم اليوم ..** » الحديث.

رواه أحمد (ث/ ٤٥٩)، والبخاري في «صحيحه» (كتاب العلم) (باب الخروج في طلب العلم) مُعلّقًا مجزومًا به، و«الأدب المفرد» (٩٧٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٠٣٤)، والرّوياني في «مسنده» (٢/ ٤٧١)،

٥٣- أخبرنا أبو الفضل إسماعيل بن أحمد العِرَاقيّ - فِيَما كَتَبَ لَنَا- قَالَ: أنبانَا الإمام الحَافِظ أبو موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عِيسى المدِينيّ الأصبهانيّ[(١)]، أنا أبو غالب أحمد بن العباس الكُوْشِيذي[(٢)]، أنا أبو بكر بن ريذة، أنا الإمام الحافظ أبو القاسم

والحاكم في «مستدركه» (٤/ ٥٧٤).

ورواه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٥٦) مطولاً.

قال ابن حجر في «شرحه للصحيح» (١/ ١٧٤): إسناده صالح.

وقوله: «ثم يجلس الله على كرسيه» لا توجد هذه اللفظة إلّا عند الروياني في «مسنده».

وشاهد من حديث ثعلبة بن الحكم رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «يقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ للعُلماءِ يومَ القيامةِ إذا قَعَدَ على كُرسِيّه لقضاءِ عباده: إنِّي لم أجعل عِلمي وحُكمِي فِيكُم إلّا وأنا أُريدُ أن أغفرَ لَكُم عَلَى مَا كَانَ فِيكُم ولا أُبَالِي».

[رواه الطبراني في «معجمه الكبير» (٢ ح ١٣٨١). والحديث صححه: ابن كثير، الهيثمي، والمنذري، والبوصيري، والسيوطي. كما تقدم في ذكره (ص ٦٩).

وحديث الشَّفاعة أصله فِي الصَّحيحين من حديث حماد بن زَيْد عن مَعبد.

رواه البخاري (٤٤٧٦) (٦٥٦٥) (٧٤١٠)، ومسلم (١/ ١٨٠) (٣٢٢).

(١) روى المؤلف هذا الحديث من طريق المديني في «جزء في حديث الاستلقاء».

وأبو موسى المديني هو: حافظ المشرق في زمانه، صاحب التصانيف، توفي: (٥٨١هـ) رحمه الله. قال ابن الدبيثي: عاش أبو موسى حتَّى صار أوحد وقته، وشيخ زمانه إسنادًا وحفظًا. [انظر: «السير» (٢١/ ١٥٢)]

(٢) في الأصل: (الكُوشندي)، وما أثبتناه هو الصَّحيح.

انظر: «الأنساب» (٥/ ١٠٨)، «اللباب في تهذيب الأنساب» (٣/ ١١٨).

الطَّبَرَانِيّ (١)، نا جعفر بن سُليمان النَّوْفَلِيّ، وأحمد بن رِشْدِين المصري، وأحمد بن داود المكيّ، قالوا: ثنا إبراهيم بن المُنذر الحِزَامِيُّ، نا محمد بن فُلَيح بن سُليمان، عن أبيه، عن سعيد بن الحارث، عن [عُبيد الله] (٢) بن حُنَيْنٍ، قال:

بَيْنا أَنَا جَالِسٌ إِذْ جَاءني قَتادةُ بن النُّعمان [رَضِيَ اللهُ عنه]

[فقالَ: انطلقَ بِنَا يَا ابنَ حُنينٍ إلى أَبي سَعيد الخُدري فإنِّي قَد أُخبِرتُ أَنَّه قَد اشتكى، فانطلقنَا حتَّى دَخلنَا عَلى أبي سَعيدٍ، فَوجدنَاه مُستلقيًا، رَافعًا رِجلَهُ اليُمنى على اليُسرى، فسَلّمنا، وَجَلَسنَا؛ فَرفعَ قَتادةُ بن النُّعمان يَدَهُ إلى رِجْلِ أبي سَعيدٍ فَقَرَصَها قَرْصَةً شَدِيدةً.

فَقالَ أبو سَعيدٍ: سُبحانَ الله، يا ابن أُمّ أوجعتَني.

فَقالَ لَهُ: ذَاكَ أردّتُ. إنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قَالَ:

«**إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَا قَضى خَلْقَهُ استَلْقَى، وَوَضَعَ إحْدَى رِجلَيهِ عَلى الأُخرى، وقال: لَا يَنبغِي لَأحَدٍ مِن خَلْقِهِ أن يَفعلَ هَذَا**».

فقالَ أبو سعيد: لَا جَرَمَ والله لَا أَفعله أَبدًا.

٥٤- قَالَ أبو مُوسَى: رَواهُ ابن الأَصفر، عن إبراهيم، عن محمد بن فُلَيح، عن أبيه، عن سَالِمٍ أبي النَّضر، عن أبي الحُبَاب سَعيد بن

(١) في «المعجم الكبير» (١٩ ح ١٨).

(٢) في الأصل (عبدالله) وهو خطأ، والتصويب من مصادر التخريج.

يسار، عن قتادة رضي الله عنه.

ورواه محمد بن المبارك الصُّوري، عن إبراهيم بن المنذر، عن محمد ابن فُلَيح، عن أبيه عن سَالم أبي النَّضر، عن عُبيد بن حُنين وبُسر بن] [(٢٦/أ)] سَعيد كلاهما عن قتادة [رضي الله عنه].

ورواه عن قتادة أيضًا سِوَى عُبيد بن حُنَينٍ، وأبي الحُبَابِ، وبُسر بن سعيد: عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة.

ورَواه عن إبراهيم بن المُنذر: محمد بن إسحاق الصَّاغَاني، ومحمد ابن المُصَفَّى، ومحمد بن المُبارك الصُّوري، وجعفر بن سُليمان النَّوْفَلِيّ، وأحمد بن رِشْدِين، وأحمد بن داوود المَكيّ، وابن الأَصفر، وغيرهم.

وحدّث به من الحُفَّاظ:

عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي عَاصم، وأبو القاسم الطَّبرانيّ.

وأورده أبو عبدالله بن مَندَه، وأبو نُعيم في «معرفة الصَّحابة».

ورُوِيَ عن شدَّاد بن أَوسٍ [رضي الله عنه] أيضًا مَرفوعًا.

ورُوِيَ عن عبدالله بن عباس، وكعب بن عُجْرَةَ [رَضِيَ اللهُ عنهم] موقوفًا. وعن كعب الأحبارِ أيضًا.

ورُوِيَ عن عبدالله بن مسعود [رضي الله عنه] في قوله تعالى:

﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه/ ٥]، هذا المعنى.

ورواةُ هَذَا الحديث مـن طَريـق قتـادة، وشـدَّاد [رضي الله عـنهما] عامَّتُهم مِن رِجَالِ الصَّحيح [(١)].

---

(١) رواه عن قتادة بن النُّعمان رضي الله عنه كُلٌّ من:

١ - عُبيد بن حُنين: يرويه إبراهيم الحزامي، عن محمد بن فُلَيح، عن أبيه، عن سعيد بن الحارث، عن عبيد بن حنين به.

- رواه عن إبراهيم الحزامي كُلٌّ من:

أ- ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٥٨٠)، ومـن طريقـه أبـو نعـيم في «المعرفـة» (٥٧٥٢)، وابن منده في «المعرفة» (٢/ ١٣٢/ ١ تخريج السنة)؛ لكن سقط مـن الإسناد «فُلَيح بن سُليمان»، والصَّواب إثباته.

ب- ت- ث- جعفر بن سُليمان، وأحمد بن رِشْدِين، وأحمد بن داود.

رواه عن الثَّلاثة الطبراني في «الكبير» (١٩/ ١٣) (١٨)، وعنـه أبـو نعـيم في «المعرفة» (٥٧٥٢).

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٠٠): رواه الطبراني عن مشايخ ثلاثـة: جعفر بن سُليمان النوفلي، وأحمد بن رِشْـدِين المـصري، وأحمـد بـن داود المكـي، فأحمد بن رِشْدِين ضعيف، والاثنان لم أعرفهما، وبقية رجاله رجال الصحيح. اهـ

كذا قال، وأحمد بن داود: وثّقه ابن يونس في «تاريخ مصر» (وفيات ٢٨٢من تاريخ الذهبي) !

هـ- أحمد بن الحُسَين الرقي.

عنه أبو بكر الخلال، ذكره أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (١٧٩و١٨٣).

قال الذهبي في «العلو» (١١٠): رواته ثقات.

وقال ابن القيّم في «اجتماع الجيوش» (ص١٠٧-١٠٨): إسناده صحيح على شرط البخاري.

و- محمد بن إسحاق الصَّاغاني. =

رواه عنه الحسن بن محمد الخلال، ذكره أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (١٨٢)

قال أبو محمد الخلال: هذا حديث إسناده كُلّهم ثقات، وهم مع ثقتهم على شرط الصَّحيحين مسلم والبخاري. «إبطال التأويلات» (ص١٨٩)

ورواه البيهقي في «الأسماء» (٧٦١)؛ لكنه قال: هذا حديث مُنكر.

قلت: وهذا مما أملته عليه أشعريته، وقد ردّ عليه ابن القيّم رحمه الله في «الصَّواعق» (٤/ ١٥٢٧)كما سيأتي.

٢- سعيد بن يسار أبو الحُبَابِ.

يرويه: ابن الأصفر، عن إبراهيم الحزامي، عن محمد بن فليح، عن أبيه، عن سالم أبي النَّضر، عن سعيد بن يسار أبي الحُبَابِ به. رواه الحكم بن معبد، ذكره ابن المحب في «الصفات» (١/ ٢٤١/ أ).

٣- عُبيد بن حنين، وبُسر بن سعيد.

يرويه محمد بن المصفى، ومحمد بن مبارك الصوري، عن إبراهيم الحزامي، عن محمد بن فُلَيح، عن أبيه، عن سالم أبي النضر، عن عُبيد بن حنين، وبسر بن سعيد.

ذكره أبو موسى كما تقدم، ولم أقف عليه.

٤- أبو النَّضر، يرويه ليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي النَّضر به.

رواه أحمد في «المسند» (٣/ ٤٢)، قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١٠٠): رواه أحمد، ورجاله رجال الصَّحيح؛ إلا أن أبا النَّضر لم يسمع من أبي سعيد. اهـ

ورواه الحارث بن أبي أسامة (زوائده / ٨٦١) كلاهما عن يونس، عن ليث به.

ورواه أحمد بن منيع (المطالب العالية/ ٢٨٣٠) عن أبي العلاء الحسن، عن ليث به.

قال البوصيري «المجردة» (٢/ ١٥٨): رواه ابن منيع، والحارث، وأحمد بسند صحيح.

٥- عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة: ذكره أبو موسى كما سبق، ولم أقف عليه.

- قال ابن المحب [«الصفات» (١/ ٢٤١ب)]: وسئل أبو القاسم إسماعيل ابن محمد بن الفضل الشافعي عن هذا الحديث فقال: قال كثير من الحفاظ: لا يصح هذا الحديث. اهـ

=

قلت: لكن كلام الحافظ أبي موسى المديني على الحديث أمتن وأقوى، حيث ذكر حديث قتادة بن النُّعمان، وذكر طرقه، ومن حدّث به من الحفاظ، وذكر شواهده، ثم قال: ورواة هذا الحديث من طريق قتادة وشداد عامتهم من رجال الصحيح. وانظر كلامه في المتن.

* الحكم على الحديث:

اختلف أهل العلم في الحكم على هذا الحديث، وممن صححَّ هذا الحديث:

١- أبو موسى المديني، كما نقل كلامه الدَّشتي.

٢- الخلال في «السُّنَّة»، كما تقدم قريبًا.

٣- ابن القيّم في [«اجتماع الجيوش» (ص١٠٨)] قال: إسناده صحيح على شرط البخاري.

٤- الذهبي في «العلو» (١١٠) وقال: رواته ثقات.

* ومما يشهد لهذا الحديث:

١- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال ﷺ: «**لا يَستَلقِيَنَّ أحَدُكُم ثُمَّ يَضَعُ إِحدى رِجلَيهِ على الأُخرَى**». [رواه مسلم (٢٠٩٩)].

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ نهى أن يثني الرجل إحدى رجليه على الأخرى.

[رواه الطحاوي في «شرح لمعاني» (٤/ ٢٧٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٥٥٤)]

٣- حديث شداد بن أوس رضي الله عنه، كما تقدم.

٤- أثر ابن عباس رضي الله عنهما.

- عن إسماعيل بن راشد قال: استلقيت فرفعت إحدى رجلي على ركبتي، فرماني سعيد بحصيات، ثم قال: إن ابن عباس كان ينهى عن هذا.

رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥٥٧٢) و(٥٥٧٣).

٥- حديث كعب بن عُجرَة رضي الله عنه. =

رواه ابن أبي شيبة (٥٥٧٤)، وابن المحب في «الصِّفات» (١/ ٢٤١/ أ).
ورواه خشيش بن أصرَمَ، ذكره ابن المحب في «الصِّفات» (١/ ٢٤١/ أ)، ورواه الطَّحاوي في «شرح المعاني» (٦٨٨١).
ورواه الحكم بن معبد، ذكره ابن المحب في «الصِّفات» (١/ ٢٤١/ أ).
وإسناده صحيح، وله حكم الرفع.
ولفظها: عن أبي وائلٍ قال: كان الأشعَثُ، وجرِيرُ بنُ عبدِ الله، وَكعبٌ قُعُودًا، فَرَفَعَ الأَشعَثُ إحدَى رِجلَيهِ على الأخرَى وهو قَاعِدٌ.
فقال لَهُ كعبُ بنُ عُجرة: ضعهَا، فإنّهُ لا يصلُحُ لبشَرٍ.
٦- حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وقد مضى.
ورواه إسحاق بن راهويه بمعنى حديث قتادة بن النعمان رضي الله عنه.
ذكره ابن المحب في «الصِّفات» (١/ ٢٣٧/ ب).
٧- أثر كعب الأحبار رحمه الله.
تفسير ابن جرير (٢١/ ٥٠١)، وابن أبي شيبة (٥٥٧٤).
[وانظر: تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٢٦٠٨)، و«العظمة» لأبي الشيخ (٢/ ٢٣٤)].
قلت: حكم البيهقي في كتابه [«الأسماء والصفات» (٢/ ٢٠٠)] - الذي سار فيه على مذهب الأشاعرة مُعطّلة الصِّفات - على هذا الحديث بأنّه: (حديثٌ مُنكر)، وقال: إن صحّ طريقه يحتمل أن يكون النبي ﷺ حدَّث به عن بعض أهل الكتابِ على طريق الإنكارِ، فلم يفهم عنه قتادة بن النّعمان رضي الله عنه إنكاره.
وتبعه على هذا الطَّعن كثير من المعاصرين !!
قلت: ولقد رد ابن القيّم رحمه الله على هذه الشّبهة فقال في [«الصَّواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» (٤/ ١٥٢٢)]: إن جماع ما يردّ به المبطلون ما ثبت عن رسول الله ﷺ في الأمور العلمية الخبرية، والأمور العلمية الطلبية نوعان:
أحدهما: منع دلالة ما جاء به على تلك المسألة.
والثاني: معارضة الدلالة بما يمنع اتباعها.

=

فأما الأولى: فاستعملوها في الأحاديث المخالفة لأقوالهم وقواعدهم، ونسبوا رواتها إلى الكذِبِ والغلط والخطأ في السَّمع، واعتقاد أن كثيرًا منها من كلامِ الكفارِ والمشركين، كان النبي ﷺ يحكيه عنهم، فربما أدركه الواحد في أثناءِ كلامِهِ بعد تصديره بالحكاية، فيسمع المحكي فيعتقده قائلاً له لا حاكيًا، فيقول: قال رسول الله ﷺ كما قاله بعضهم - **في حديث قتادة بن النّعمان رضي الله عنه في الاستلقاء.**

قال: يحتمل أن يكون النبي ﷺ حدّث به عن بعض أهل الكتاب على طريق الإنكار عليهم، فلم يفهم عنه قتادة بن النعمان إنكاره، فقال: قال رسول ﷺ ...

قالوا: فلهذا الاحتمال تركنا الاحتجاج بأخبار الآحاد في صفات الله.

فتأمّل ما في هذا الوجه من الأمر العظيم، أن يشتبه على أعلم النَّاس بالله وصفاتِهِ وكلامِهِ وكلام رسوله - كلام الرسول الحقّ الذي قاله مدحًا وثناء على الله بكلام الكفار المشركين الذي هو تنقصٌ وعيبٌ، فلا يميز بين هذا وهذا، ويقول : قال رسول الله ﷺ لما يكون من كلام ذلك المشرك الكافر !!

فأي نسبة جهل واستجهال لأصحاب رسول الله ﷺ فوق هذا: أنه لا يميز أحدهم بين كلام رسول الله ﷺ، وكلام الكفار والمشركين، **ويميز بينهما أفراخ الجهمية والمعطلة !!**

وكيف يستجيز مَنْ للصَّحابة في قلبِهِ وقارٌ وحرمةٌ أن ينسب إليهم مثل ذلك؟!

ويا لله العجب، هل بلغ بهم الجهل المُفرط إلى أن لا يفرِّقوا بين الكلام الذي يقوله رسول الله ﷺ حاكيًا عن المشركين والكفار، والذي يقوله حاكيًا له عن جبريل عن رَبِّ العالمين، ولا بين الوصف بما هو مدح وثناء وتمجيد لله، ووصفه بما هو ضد ذلك؟؟!! **فتأمل جناية هذه المعرفة على النُّصوص !**

ومن تأمّل أحاديث الصِّفات وطرقها وتعدد مخارجها ومَن رواها مِن الصَّحابة علم بالضَّرورة بطلان هذا الاحتمال، وأنَّه مِن أبْيَن الكذب والمحال، فو الله لو قاله صاحب رسول الله ﷺ مِن عند نفسه لكان أولى بقبوله واعتقاده من =

وَذَلِكَ كُلّه بَعدَ قَولِهِ: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ [النحل/ ١٧]؛
إنّما يُوافِقُ الاسمَ الاسم، ولا يُشْبهُ الصِّفَةَ الصِّفة.

قَالَ أبو محمد الدَّشتي: فهذا الحديث نصٌّ عن النَّبيّ صلى الله عليه وسلم على أنَّ للهَ عَزَّ وجَلَّ حَدًّا وَلَا يَعلمه غيره.

٥٥ - أنشدنَا الحافظ أبو الحجَّاج يوسف بن خليل الدِّمشقي - من لفظِهِ - أنبا أبو القاسم بن بَوْشٍ، أنبا أبو العِزِّ أحمد بن عُبيدالله بن كَادِشٍ، أنشدنا أبو طالب محمد [(٢٧ / أ)] بن عليّ الحربي، أنشدنا الإمام أبو الحَسن عليّ بن عُمر الدَّارقُطني رحمه الله قال:

قولِ الجهمي المعطل النَّافي، فكيف إذا نسبه إلى رسول الله ﷺ ؟!

والمقصود أن هذه الدرجات الثّلاث قد وضعت الجهمية أرجلهم فيها، فهذه درجة منه كون الرسول ﷺ قاله، وأكدوا أمر هذه الدّرجة بأن أخبار الآحاد يتطرق إليها الكذب. اهـ

«تنبيهان»:

١- (عُبيد بن حنين) الرَّاوي عن قتادة، وقع عند ابن أبي عاصم في الأصل (عبدالله بن حنين)، وقد قال الألباني في تحقيقة «السُّنّة» لابن أبي عاصم (٥٦٨)، وتلميذه الجوابرة في تحقيقة «للسنة»لابن أبي عاصم كذلك (٥٨٠) : إن الصَّواب: (عبدالله بن منين). وكلاهما خطأ، والصَّواب: (عُبيد بن حنين).

انظر المصادر التي خرجت منها الحديث، وانظر: «تهذيب الكمال» (١٩/ ١٩٧).

٢- (سعيد بن الحارث) الرَّاوي عن ابن حنين، جعله الألباني في كلامه على الحديث (الحارث بن سعيد العتقي)، وتابعه تلميذه الجوابرة، وضعفا به الحديث.

قلت: والصَّواب أنه: (سعيد بن الحارث الأنصاري) من رجال الجماعة، مشهور مُجمع على الاحتجاج به. انظر: «تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٧٩)

حديثُ الشَّفاعةِ في أحمد ... إلى أحمدَ المصطفى نُسنِدُه
فأمّا حديث بإقعَادِهِ ... على العَرشِ أيضًا فلا نَجحَدُه
أَمِرُّوا الحديثَ على وجهِهِ ... و لا تُدخِلوا فيه ما يُفسِدُه
و لا تُنكروا أنّه قَاعِدٌ ... و لا تَجحدُوا أنّه يُقعِدُهُ [1][2]

---

(١) في إسناد المصنف أبو العز أحمد بن كادِش تُكلِّم فيه؛ ولكن تابعه القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (٢/ ٤٩٢) فيرويها عن شيخه أبي طالب العشاري - وهو ثقة - عن الدارقطني.

وبهذا تصح نسبتها للدارقطني، فلا يُلتفت إلى من ضعّفها.

وممن أثبت هذه الأبيات للدارقطني:

١ - الدَّشتي. ٢ - الذهبي في كتابه «العرش» (٢٥٨)، و«العلو» (٥١٣)

٣ - ابن القيّم في «بدائع الفوائد» (٤/ ٤٩)، و«النونية» (ص١٠٣) فقال:

والدَّارقُطني الإمامُ يُثبت ال ... آثارَ في ذا البَابِ غَيرَ جَبانِ
وَلَهُ قَصِيدٌ ضُمّنْ هَذَا وَ فيـ ... ـهَا: لَستُ لِلمَرويِّ ذَا نُكرَانِ

(٢) يُشير إلى أثر مجاهد رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] قال: يُجلسه معه في العرش.

[رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٤٥)، والخلال «السُّنة» (١/ ٢٠٩-٢٦٠) وقد أكثر من ذكر طرقه ورواياته].

وهو أثر صحيح، أتفق أهل السُّنّة على تلقيه بالقبول، والاحتجاج به على الجهميّة، وأنكروا على كُلّ من ردّه ولم يقبله، أو طعن فيه.

«**تنبيه**»:

تصدّى الألباني في مقدمة «مختصر العلو للذهبي» في ردّ هذا الأثر، والطعن في سنده ومتنه، وأنه لا يجوز الإيمان به حتى على فرض صحته عن مجاهد؛ لأنّه =

يستلزم نسبة القعود على العرشِ لله تعالى، وأنّ هذا يستلزم نسبة الاستقرار عليه، وهذا كما زعم مما لا يجوز اعتقاده ونسبته إلى الله تعالى، كذا قال !! ثم أنكر على الذهبي تردده في ترك الجزم بردِّ هذا الأثر المنكر !! وأنّه كان الأولى به الجزم بردّه، وعدم الاحتجاج به فهو اللائق به لورعه في نسبة ما لا يصح له سبحانه !!

ولقد تابعه في هذا الردِّ كثير ممن ينتسب إلى التحقيق والتخريج !! وأصبح هذا القول هو السَّاري في حواشي كثير من كتب السُّنة، والله المستعان.

- قال البربهاري رحمه الله في «السُّنّة» (١٥٤): مَن قبلنا لم يَدَعونا في لَبسٍ، فقلدهم واسترح، ولا تجاوز الأثر وأهل الأثر. اهـ

فمن أراد السَّلامة والنّجاة فليتبع السَّلف الصَّالح فقد كانوا أعلم بالله وبسُنّة نبيه صلى الله عليه وسلم ممن جاء بعدهم.

وقد تلقى أهل السُّنّة في كُلّ عصر أثر مجاهد بالقبول، وبالغوا في الإنكارِ على من رَدّه، أو طعنَ فيه. وأقوالهم في هذا الباب كثيرة جدًّا، فانظر كتاب «السُّنّة» للخلال رحمه الله (١/ ٢٠٩-٢٦٠) حتى تقف على بعض أقوالهم. ومنها:

١- قال إمام أهل السُّنّة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رحمه الله عن أثر مجاهد: قد تلقّته العلماء بالقبول. [«العرش» للذهبي (١٩٢)].

٢- قال أبو داود- صاحب السُّنن (٢٧٥هـ) رحمه الله -: مازال النَّاس يُحدّثون بهذا يريدون مغايظة الجهمية، وذلك أن الجهمية ينكرون أن على العرش شيئًا.

وقال: وما ظننت أن أحدًا يُذكر بالسُّنّة يتكلّم في هذا الحديث.

[«العرش» للذهبي (١٩٤)، (٢٤٤)]

٣- وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل (٢٩٠هـ) رحمهما الله: ما رأيت أحدًا من المحدّثين يُنكره، وكان عندنا وقت ما سمعناه من المشايخ أنّه إنّما ينكره الجهمية.

[«العرش» (١٩٠)]

٤- وقال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رحمه الله: ليس من فرق المسلمين من يُنكر هذا، لا من يُقرّ أن الله فوق العرش ولا من ينكره. [«العرش» (١٩٥)]. =

٥- وقال أبو بكر يحي بن أبي طالب وهو يتكلَّم على من رَدّ أثر مجاهد: .. ولا علمت أحدًا ردّ حديث مجاهد .. واحتمله المحدّثون الثِّقات، وحدّثوا به على رُؤوس الأشهاد، لا يدفعون ذلك، يتلقّونه بالقبول والسُّرور بذلك، أنا فيما أرى أنّي أعقل مُنذ سبعين سنة والله ما أعرف أحدًا ردَّه، ولا يرده إلا كُلّ جهميّ مُبتدع خبيث يدعو إلى خلاف ما كان عليه أشياخنا وأئمتنا ..

[«السُّنّة» للخلال (٢٦٨)]

٦ – وقال الآجري (٣٦٠هـ) رحمه الله في [«الشريعة» (٣/ ٣٦٧)]: وأمّا حديث مجاهد .. فقد تلقّاه الشُّيوخ من أهل العلم والنَّقل لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم تلقّوها بأحسن تَلَقٍّ، وقبلوها بأحسن قبول، ولم ينكروها. اهـ

٧- قال ابن تيميّة (٧٢٨هـ) رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٧٤)]:

.. إذا تبيَّنَ هذا فقد حدّث العلماء المرضيون وأولياؤه المقبولون: أن محمدًا رسول الله صلى الله عليه وسلم يُجلسه ربّه على العرش.. وهذا ليس مُناقضًا للشَّفاعة لما استفاضت بها الأحاديث مِن أن المقام المحمود هو الشَّفاعة باتفاق الأئمة مِن جميع من ينتحل الإسلام ويدَّعيه، **لا يقول إن إجلاسه على العرش مُنكر، وإنّما أنكره بعض الجهمية**، ولا ذِكرُه في تفسير الآية مُنكرًا. اهـ

- وقال في [«درء التعارض» (٥/ ٢٣٧)]: .. وإنّما الثَّابت عن مجاهد وغيره من السَّلف، وكان السَّلف والأئمة يروونه ويتلقونه بالقبول... اهـ

٨- وقال الشّيخ محمد بن إبراهيم آل الشّيخ (١٣٨٩هـ) رحمه الله- مُفتي الدّيار السُّعودية سابقًا - وهو يتكلّم عن المقام المحمود في [«مجموع الفتاوى» (٢/ ١٣٦)]: قيل: الشَّفاعة العُظمى، وقيل: إجلاسه معه على العرشِ كما هو المشهور من قول أهل السُّنّة؛ والظَّاهر أنّه لا مُنافاة بين القولين، فيمكن الجمع بينهما: بأن كلاهما من ذلك [أي المقام المحمود]، والإقعاد على العرش أبلغ.

قلت: فهكذا ينقل أهل العلم في كل عصر من العصور قبولهم لهذا الأثر واحتجاجهم به دون نكير.

=

٥٦- أنشدنا الحافظ أبو الحجاج - من لفظِهِ غير مرّة -، أنبا الحافظ أبو الفرج ثابت بن محمد بن أبي الفرج الشَّافعي المَدِيني في كتابه، أنشدنا أبو عبد الله الحُسين بن عبد الملك بن الحُسين الأديب - فيما أظُنُّ - وكان من عُيون أُدَباءِ البلد، وكان من المَرْضِيين للإمام أبي

وأمّا ما جاء عنهم في الإنكار على من ردّ هذا الأثر، أو طعن فيه، فهو أكثر مما تقدّم، ومنه:

١ - قال إسحاق بن راهُويه (٢٣٨هـ) رحمه الله: مَن ردَّ هذا الحديث فهو جهمي.

٢- قال إبراهيم الحربي (٢٨٥هـ) رحمه الله: ما ينكر هذا إلَّا أهل البدع.

٣- قال عبدالله بن أحمد بن حنبل (٢٩٠هـ) رحمهما الله: إنّما تُنكره الجهمية، وأنا أُنكر على كلِّ من ردَّ هذا الحديث، وهو مُتهمٌ على رسول الله ﷺ.

٤ - قال إبراهيم الأصبهاني: هذا الحديث حدّث به العلماء مُنذ ستين ومائة سنة، ولا يردّه إلا أهل البدع. [هذه الآثار في «السنة» للخلال (٢٥٠) (٢٧٩)]

٥- وقال الآجري (٣٦٠هـ) رحمه الله في [«الشريعة» (٣/ ٣٦٧)]: وأنكروا - يعني أهل السُّنة - على من ردَّ حديث مجاهد إنكارًا شديدًا، وقالوا: من ردَّ حديث مجاهد فهو رجلُ سوء.

قلت: وإنكارهم في هذا الباب على من ردّ هذا الأثر كثيرٌ جدًا، وقد أفردناه بُجزء يسر الله إتمامه.

فمن يجترىء بعد هذه الأقوال من أئمة أهل السُّنّة على مُخالفتهم ؟!

قال الأوزاعي رحمه الله: اصبر نفسك على السُّنّة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا وكفّ عما كفّوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصّالح، فإنه يسعك ما وسعهم. [اللالكائي (٣١٥)]

طَاهر مِطيَارِ بن أحمد الرُّسْتَمِي الذي قال الحافظ محمد بـن عبدالواحـد الدَّقاق في [حَقِّه] (١):

ما رأيتُ رَجُلاً قَطُّ خَيرًا مَنهُ في هَجْوِ أهلِ البِدعِ، قال: [(٢٧/ ب)]

الأشعرِيَّـةُ ضُـلالٌ زَنَادِقَـةٌ إِخوانُ مَنْ عَبَدَ العُزَّى مَعَ اللاَّتِ

بِرَبِهم كَفروا جَهرًا ، وَقولُهُمُ إذَا تَـدبَّـرتَـهُ أَسْـوَا المقَـالاَتِ

يَنفون مَا أثبتُوا عَودًا بِبِدْئهمُ عَقَائـدُ القَومِ مِن أَوهَى المُحالاَتِ (٢)

---

(١) في الأصل: (في حفظه)، والتصويب من: «جزء أبي موسى في الاستلقاء».

والإسناد صحيح كـما تـرى. وثابـت بـن محمـد: ثبّتـه: يوسـف بـن خليـل، والمنذري، وابن الدبيثي.

والرستمي قال عنه الحُسين - و هو ثقة -: (الإمام)، وقال الدقاق: ما رأيتَ ...

(٢) تكفير الأشاعرة محل خلاف بين أهل السُّنّة، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ١٥٠)] وهو يتكلّم عن الصفاتية الـذين أقرُّوا ببعض الصّفات وجحدوا بعضها، فقال: (هؤلاء يؤمنون ببعض أسـماء الله تعالى، ويكفرون ببعض، ويؤمنون بـبعض الكتـاب، ويكفـرون بـبعض، ولهـذا تنازع النَّاس في إيمانهم وكفرهم). اهـ

ووجه من ذهب من أهل السُّنّة إلى تكفيرهم:

أنّهم نظروا إلى حقيقة مذهب الأشاعرة، وأصولهم التي بنوا عليها مذهبهم في الاعتقاد، فوجدها مأخوذة من أصول الجهمية الذين نصَّ السَّلف على تكفيرهم.

ومن تلك الأصول: نفي مُتقدمي الأشاعرة لأفعال الله تعالى الاختيارية.

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«منهاج السُّنّة» (٢/ ٣٩٠)]: والأشعري تَبَعٌ في ذلك للجهمية والمعتزلة الذين نفوا قيام الفعل بـه تعـالى؛ لكـن أولئـك ينفـون

الصّفات أيضًا بخلاف الأشعرية).

فهذا بالنسبة لمتقدمي الأشاعرة.

أما متأخروهم فقد والوا الجهمية والمعتزلة، فكان حقيقة باطنهم باطن المعتزلة الجهمية المعطلة.

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«الفتاوى الكبرى» (٥/ ٥١)]:

وأما المتأخِّرون فإنّهم والوا المعتزلة، وقاربوهم أكثر، وقدموهم على أهل السُّنّة والإثبات، وخالفوا أوَّليهم. اهـ

فالأشعرية في بداية أمرهم تلقت عن الجهمية والمعتزلة بعض أصولهم في الصّفات؛ فنفت أفعال الله الاختيارية تبعًا لهم.

ثم بدأ التَّقارب بين مذهبهم وبين مذهب الجهمية والمعتزلة في الصفات حتَّى قارب أن يكون مذهبًا واحدًا.

- قال ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ٤٠١)]: فعلم أن هؤلاء [يعني: متأخري الأشاعرة] حقيقة باطنهم باطن المعتزلة الجهمية المعطّلة، وإن كان ظاهرهم ظاهر أهل الإثبات كما أن المعتزلة عند التَّحقيق حقيقة أمرهم أمر الملاحدة نُفاة الأسماء والصِّفات بالكُلّية، وإن تظاهروا بالرَّدِّ عليهم، والملاحدة حقيقة أمرهم حقيقة من يجحد الصَّانع بالكلية. هذا لعمري عند التَّحقيق، وأمّا عوام الطّوائف وإن كان فيهم فضيلة وتميّز، فقد يجمعون بين المتناقضات تقليدًا وظنًا، ولهذا لا يكونون جاحدين وكافرين مُطلقًا؛ لأنّهم يثبتون من وجه، وينفون من وجه، فيجمعون بين النَّفي والإثبات. اهـ

- وقال رحمه الله في [«الفتاوى الكبرى» (٥/ ٣٢٤)] في معرض رده على متأخري الأشاعرة: فعامة ما ذمّه السَّلف والأئمة وعابوه على المعتزلة من الكلام المخالف للكتاب والسُّنّة والإجماع القديم، لكم منه أوفر نصيب، بل تارة تكونون أشدّ مُخالفة لذلك من المعتزلة، وقد شاركتموهم في أصول ضلالهم التي فارقوا بها سلف الأمة وأئمتها، ونبذوا بها كتاب الله وراء ظهورهم ... إلى أن =

قال: وأنتم شركاؤهم في هذه الأصول كُلّها، ومنهم أخذتموها، وأنتم فروخهم فيها، كما يقال: الأشعرية مخانيث المعتزلة، والمعتزلة مخانيث الفلاسفة؛ لكن لما شاع بين الأمة فساد مذهب المعتزلة، ونفرت القلوب عنهم صرتم تظهرون الرَّدّ عليهم في بعض المواضع، مع مقاربتكم أو موافقتكم لهم في الحقيقة. اهـ

- وقال السّجزي (٤٤٤هـ) رحمه الله في [«رسالته إلى أهل زبيد في الردّ على من أنكر الحرف والصوت»] وهي رسالة يرد فيها على الأشاعرة، ويُبيّن فيها حقيقة مذهبهم في الاعتقاد وموافقتهم للجهمية والمعتزلة.

قال (ص١٣٧): الفصل الخامس: (بيان موافقتهم للمعتزلة في كثير من مسائل الأصول، وأنهم زائدون عليهم في القبح، وفساد القول في بعضها).

- وكذا الهروي رحمه الله في كتاب «ذم الكلام» (٥/ ١٣١-١٤٤) فقد قال: (باب في ذم كلام الأشعري)، ثم قارن بين مذهب الأشاعرة ومذهب الجهمية، وبيّن ضلالهم وخداعهم وتمويههم على العامة، حتّى سماهم إناث الجهمية، في كلام طويل لم أنقله خشية الإطالة.

وبيّن ابن تيمية رحمه الله - وهو الخبير بحالهم - في كلام له نفيس أن مذهب الأشاعرة في الصّفات هو بعينه مذهب الجهمية، وأن التّأويلات التي وقعوا فيها هي بعينها تأويلات الجهمية التي ذكرها الدارمي في رده على المريسي الجهمي.

قال ابن تيمية في [«الفتوى الحموية الكبرى» (ص٢٥٤)]: وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي النَّاس، مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب «التأويلات»، وذكرها أبو عبدالله محمد بن عُمر الرّازي [المعروف عندهم بالفخر في كتابه الذي سمّاه «تأسيس التقديس» الذي نقضه ابن تيمية بكتابه : بيان تلبيس الجهمية]، ويُوجد كثير منها في كلام خلق غير هؤلاء مثل : أبي علي الجُبائي، وعبدالجبار بن أحمد الهَمَذاني، وأبي الحُسين البصري، وأبي الوفاء ابن عقيل، وأبي حامد الغزالي، وغيرهم، هي بعينها **التأويلات التي ذكرها** بِشر=

المريسي في كتابه، وإن كان قـد يوجد في كلام بعض هؤلاء التأويل وإبطاله أيضًا، ولهم كلام حسنٌ في أشياء.

فإنما بيّنت أن عين تأويلاتهم هي عين تأويلات المريسي، ويدلُّ على ذلك كتاب الردّ الـذي صـنفه عثمان بـن سـعيد الـدارمي أحـد الأئمـة المشاهير في زمـان البخاري، صنّف كتابًا سمّاه: «ردّ عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فـيما افـترى على الله في التوحيد» حكى فيه هذه التّأويلات بأعيانها عن بـشر المريـسي بكـلام يقتضي أن المريسي أقعد بها، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخّرين الـذين اتصلت إليهم من جهته، ثم ردّ ذلك عثمان بن سـعيد بكـلامٍ إذا طالعـه العاقـل الذكي: علم حقيقة ما كان عليـه الـسَّلف، وتَبـيّن لـه ظهـور الحُجّـة لطـريقهم، وضعف حُجّة من خالفهم.

ثم إذا رأى الأئمة - أئمة الهـدى - قـد أجمعـوا عـلى ذم المريـسية، وأكثـرهم كفَّروهم، أو ضللوهم، وعلم إن هذا القـول الـسَّاري في هـؤلاء المتـأخّرين هـو مذهب المريسيّة؛ تبين له الهدى لمن يريد الله هدايته.اهـ

وقال ابن القيم رحمه الله وهو يتكلم عن القرآن وأنه كلام الله تعالى، ثم قـارن بين قول الأشاعرة والمعتزلة، وأن حقيقة قول الأشاعرة في القرآن الذي بين أيدينا أنه مخلوق، قال: ويعجب هذا القائل من نصب الخلاف بيـنهم وبـين المعتزلـة .. وأما هذا النظم العربي الذي هو حـروف وكلـمات وسـور وآيـات فـنحن وهـم متفقون على أنه مخلوق، لكن هم يسمونه قرآنًا، ونحـن نقـول: هـو عبـارة عـن القرآن أو حكاية عنه. فتأمل هذه الأخوة التي بين هؤلاء وبين المعتزلة الذين اتفق السّلف على تكفيرهم، وأنّهم زادوا على المعتزلة في التعطيل ..

[«مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٨٢١-١٣٨٢)]

وانظر كذلك إلى هذه المقارنة بين مذهب الجهمية والأشاعرة، وبها يتبين لـك سبب من صرّح بكفرهم من أهل السُّنّة.

- قال الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطـين (١٢٨٢هــ) رحمـه الله في =

[«الرسائل والمسائل النجدية» (٢/ ١٧٦-١٧٧)]:

اعلم أن أكثر أهل الأمصار اليوم أشعرية،

ومذهبهم في صفات الرَّبّ سبحانه وتعالى **موافق لبعض ما عليه المعتزلة الجهمية.**

فهم يُثبتون بعض الصِّفات دون بعض؛ فيثبتون: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسَّمع، والبصر، والكلام، وينفون ما سوى هذه الصِّفات بالتَّأويل الباطل، مع أنَّهم **وإن أثبتوا صفة الكلام موافقة لأهل السُّنّة، فهم في الحقيقة نافون لها**؛ لأن الكلام عندهم هو المعنى فقط.

ويقولون: حروف القرآن مخلوقة، لم يتكلم الله بحرفٍ ولا صوتٍ.

فقالت لهم الجهمية: هذا هو نفس قولنا: **إن كلام الله مخلوق؛**

لأن المراد الحروف لا المعنى.

ومذهب السَّلف قاطبة: أن كلام الله غير مخلوق، وأن الله تعالى تكلم بالقرآن حروفه ومعانيه، وأن الله سبحانه وتعالى يتكلم بصوتٍ يُسمعه من يشاء.

والأشعرية لا يثبتون علوّ الربّ فوق سمواته، واستواءه على عرشه، ويسمّون من أثبت صفة العلوّ والاستواء على العرش مُجسمًا مُشبهًا.

وهذا خلاف ما عليه أهل السُّنّة والجماعة؛ فإنهم يثبتون صفة العلو والاستواء، كما أخبر الله سبحانه وتعالى بذلك عن نفسه، ووصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تكييف ولا تعطيل، **وصرح كثيرٌ من السَّلف بكفر من لم يثبت صفة العلو والاستواء.**

والأشاعرة وافقوا الجهمية في نفي هذه الصفة؛

لكن الجهمية يقولون: إنّه سبحانه وتعالى في كل مكانٍ، ويُسَمَّوْن الحلولية.

والأشعرية يقولون: كان ولا مكان، فهو على ما كان قبل أن يخلق المكان.

والأشعرية يوافقون أهل السُّنّة في رؤية المؤمنين ربهم في الجنّة،

ثم يقولون: إن معنى الرُّؤية: إنَّما هو زيادة علمٍ يخلقه الله في قلب النَّاظر ببصره، لا رؤية بالبصر حقيقة عيانًا. =

فهم بذلك نافون للرُّؤية التي دلّ عليها القرآن، وتواترت بها الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومذهب الأشاعرة: أن الإيمان مجرد التَّصديق، ولا يدخلون فيه أعمال الجوارح.

قالوا: وإن سُمِّيَت الأعمال في الأحاديث إيمانًا فعلى المجاز لا على الحقيقة.

ومذهب أهل السُّنّة والجماعة: أن الإيمان تصديق بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح، وقد كفّر جماعة من العلماء من أخرج العمل عن الإيمان.

فإذا تحققت ما ذكرنا عن مذهب الأشاعرة:

من نفي صفات الله سبحانه وتعالى غير السَّبع التي ذكرنا،

ويقولون: إن الله لم يتكلم بحرفٍ ولا صوت، وأن حروف القرآن مخلوقة،

ويزعمون أن كلام الرَّبّ سبحانه وتعالى معنى واحد، وأن نفس القرآن هو نفس التوراة والإنجيل؛ لكن إن عبَّر عنه بالعربية فهو قرآن، وإن عبَّر عنه بالعبرانية فهو توراة، وإن عبَّر عنه بالسريانية فهو إنجيل،

ولا يثبتون رؤية أهل الجنة ربهم بأبصارهم،

إذا عرفت ذلك عرفتَ جهل مَن جعل الأشعرية مِن أهل السُّنّة كما ذكره السَّفاريني في بعض كلامه. اهـ

وانظر هذه المقارنة بين مذهب الأشاعرة ومذهب المعتزلة في رسالة السّجزي رحمه الله (ص١٣٧): (بيان أن فرق اللفظية والأشعرية موافقون للمعتزلة في كثير من مسائل الأصول، وزائدون عليهم في القبح وفساد القول في بعضها)

قلت: فلما كانت حقيقة مذهب الأشاعرة تعود إلى مذهب الجهمية والمعتزلة رأى بعض أهل السُّنّة تكفير الأشاعرة وصرّحوا بذلك، وممن ذهب إلى هذا:

١ - أبو إسماعيل الهروي في كتابه [«ذم الكلام» (٤/ ٣٩١-٤٣٢)] قال: (الطبقة الثامنة: وفيهم نجمت الأشاعرة).

وذَكَرَ في هذه الطبقة مَن كفَّرهم مِن أهل العلم.

٢- قال أحمد بن حمزة وأبو علي الحدّاد: وجدنا أبا العباس أحمد بن محمد النهاوندي على الإنكار على أهل الكلام، وتكفير الأشعرية.

[رواه الهروي في «ذم الكلام» (١٢٩٥)]

٣- قال الهروي رحمه الله: رأيت يحيى بن عمار (٤٢٢هـ) ما لا أحصي مِن مرَّة على منبره يكفرهم ويلعنهم، ويشهد على الأشعري بالزَّندقة، وكذلك رأيت عُمر ابن إبراهيم ومشايخنا. [«ذم الكلام» (١٣١٥)]

٤- قال عُمر بن إبراهيم: لا تحل ذبائح الأشعرية، لأنهم ليسوا بمسلمين، ولا أهل كتاب، ولا يُثبتون في الأرض كتاب الله. [«ذم الكلام» (١٣١٨)]

٥- قال ابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) رحمه الله في [«حكاية المناظرة في القرآن»] (ص٥٠)- وهو يتكلم عن الأشاعرة -:

وهذا حال هؤلاء لا محالة، **فهم زنادقة بغير شكٍّ**؛ فإنَّه لاشكَّ في أنّهم يظهرون تعظيم المصاحف إيهامًا أنّ فيها القرآن، ويعتقدون في الباطن أنّه ليس فيها إلَّا الورق والمداد .. إلى أن قال: وحقيقة مذهبهم: أنّه ليس في السَّماء إلهٌ، ولا في الأرض قرآن، ولا أن محمدًا رسول الله ..

[انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٣٦٢) في التقية التي يستخدمها الأشاعرة في موافقة أهل في الظاهر]

٦- قال ابن الحنبلي في [«الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة» (٢/ ٤٥١)]: وظهرت المعتزلة في زمن المأمون، وجرى منهم ما جرى، فكان آخر البدع ظهورًا مذهب الأشعري، وتولى نصرته الظَّلمة وأرباب الدنيا، وأصحاب المظالم القائمين بما يخالف الشَّرع من النّجامة، والفلسفة، والإدمان على المظالم والفسق، لتعلم أن هذه البدعة شرُّ البدع بظهور آخر الزَّمان، وانتشارها في فاسد البلدان، وركوب دعاتها التمويه والمحال، والكلام المزخرف وفي باطنه الكفر والضلال، فزمان هذه البدعة أخبث الأزمنة، وأتباعها أخبث الأمّة، ودعاتها أقل أديان هذه الملة. اهـ

والرَّفضُ والنَّصبُ والإرجاءُ صاحبُها   لَاوٍ عَنِ الله مَلعونُ المقَامَاتِ
مَن شَبَّه اللهَ بالمخلوقِ ليس له   دِينٌ ولا هو مِن أهلِ الولاياتِ
الله نعرفُهُ بالحدِّ مُستوِيًا   حَيًّا على عرشِهِ فوقَ السَّمواتِ

وقال - في ردّه عليهم في مسألة القرآن - (٢/ ٦٨٤): واعلم يا أخي - وفقنا الله وإياك - أن الأشاعرة يسلكون في إبطال القرآن مسلك الباطنية في الإلحاد والزّندقة.اهـ

وقال (٢/ ٣٠٧): (والجهمية - لعنهم الله - على أصناف مختلفة :

١- فمنهم من يقول: القرآن ليس هو كلام الله، ولا هو مخلوق.

٢- ومنهم من يقول: القرآن كلام الله ولا يقول إنه مخلوق أم غير مخلوق.

٣- وطائفة منهم تقول: إنه حكاية عن ذلك القرآن) .

قلت: وهذا كلام الأشاعرة والكُلابية - على خلاف بينهم لفظي أهو حكاية أم عبارة - ثم ذكر غيرها من أصناف الجهمية في مسألة القرآن ثم قال:

فهؤلاء الأصناف كلها هم الجهمية، وهم كفار زنادقة .. اهـ

٧- قال الشيخ عبدالرحمن بن حَسَن رحمه الله صاحب كتاب «فتح المجيد» في [«الدرر السنية» (٣/ ٢٠٨-٢١١)]:

وهذه الطائفة التي تنتسب إلى أبي الحَسَن الأشعري، وصفوا رب العالمين بصفات المعدوم والجماد، فلقد أعظموا الفرية على الله، وخالفوا أهل الحقّ من السَّلف والأئمة وأتباعهم .. إلى أن قال: فهذه الطائفة المنحرفة عن الحقّ، قد تجردت شياطينهم لصد الناس عن سبيل الله، **فجحدوا توحيد الله في الألوهية، وأجازوا الشِّرك الذي لا يغفره الله، فجوزوا: أن يُعبد غيره من دونه، وجحدوا توحيد صفاته بالتعطيل. فالأئمة من أهل السُّنّة وأتباعهم، لهم المصنفات المعروفة في الرَّدِّ على هذه الطائفة الكافرة المعاندة .. اهـ**

مِن خلقِهِ بَائِنٌ، والخلقُ كُلهم مِن دونِهِ فوقهم ربّ البريّاتِ
مِن بَعدِ ما يَسْتَرِقُّ الليلُ ينزلُ من عرشٍ مَجيدٍ إلى الخضراء بالذَّات

[(٢٨/أ)]

يقولُ:هل مِن سَائلٍ يُعطَى وهل أحدٌ يَدعو فيُعتَقُ من رِقِّ الجِناياتِ
إلى تنفُّسِ ضَوءِ الصُّبح ثُمّ عَلا كُرسيّه جَلّ مِن عَالٍ ومِن آتِ[1]

آخر الكتاب

والحمد لله وحدّه

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قرأ عليَّ هذا الكتاب جميعه:

أبو عبد الله .... ابن عبد الله الرُّومي الزَّجَّاج غير مَرَّةٍ في مجالس آخرها: يوم السَّبت عشرين من رَبيع الآخر، سنة: ..... وستمائة، بمنزلي بدمشق.

كتبه:

محمود الدَّشتي

عَفَا الله عنه.

(١) رواها الحافظ عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي في آخر: «جزء فيه مجلس من أمالي أبي نصر الغازي»، عن أبي الفرج ثابت بن محمد بن أبي الفرج.

مُلحق فيه

الرَّدّ على مُنكِر الحدّ

من كلام

شيخ الإسلام ابن تيمية

رحمه الله تعالى (٧٢٨هـ)

من كتابه:

«بيان تلبيس الجهمية»

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

إن الحمدَ لله نَحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذُ بالله من شُرورِ أنفُسنا، ومن سِيئات أعمالنا، مَن يَهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلَّا الله وحدّه لا شريك له، وأشهدُ أن مُحمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فمن باب إتمام الفائدة، وإظهار الحقّ، والرَّدّ على كُلّ مُنكر مُخالف لعقيدة السَّلف الصَّالح، رأينا - بعد الاستخارة والاستشارة - أن نُلحق هذا الكتاب بما سطَّره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «بيان تلبيس الجهمية» في تقرير مسألة إثبات الحدِّ لله تعالى، وردّه على الخطابي الذي شنَّع على أهل السُّنّة في إثباتهم الحد لله تعالى، وهو كلامٌ طويل، قد نقل فيه نقولات طويلة عن كُلٍّ من:

١- عثمان بن سعيد الدّارمي.

٢- والخلَّال.

٣- والقاضي أبي يعلى.

٤- والأنصاري الهروي.

والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/٦٠٤-٦٢٩) و(٣/٣-٤٩):

قال عُثمان بن سعيد الدَّارميّ في كتابه الذي سماه: «نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد، فيما افترى على الله تعالى في التوحيد» قال فيه:

(باب الحدّ والعرش)

وادَّعى المعارض أيضًا: (أنَّه ليس لَهُ حَدٌّ، وَلَا غَايةٌ، وَلَا نِهَايةٌ).

قَالَ: وهذا هو الأصل الذي بنى عَليه جَهمٌ جميع ضَلالاته، واشتقَّ منه أُغلوطاته.

وهي كَلمةٌ لم يبلغنا أنَّه سَبق جهمًا إليها أحدٌ من العالمين.

فقال له قَائل ممن يحاوره: قد علمت مُرادك أيُّها الأعجمي؛ تعني: أن اللهَ تعالى لا شيء؛ لأن الخلق كلّهم عِلموا أنَّه ليس شيءٌ يقع عليه اسم الشيءِ إلَّا وَلَهُ حَدٌّ، وغَايةٌ، وَصِفة، وأنَّ لا شيءَ لَيسَ لهُ حَدٌّ، ولا غَاية، وَلا صِفة. فالشَيء أبدًا مَوصوفٌ لَا مَحالة، وَلا شَيء يوصف بلا حَدٍّ، وَلا غَايةٍ، وقولك: (لَا حَدّ لَهُ) تَعني: أنَّه لا شيء.

قالَ أبو سعيد: **واللهُ تَعالى لهُ حَدٌّ لا يعلمه أحدٌ غيره**، ولا يجوز لأحَدٍ أن يتوهم لحدِّهِ غَاية في نفسِهِ؛ ولكن نؤمن بالحَدِّ ونَكِلُ عِلْمَ ذلك إلى الله تعالى، ولمكانه أيضًا حَدٌّ، وهو على عرشِهِ فَوقَ سَمواته، فهذان

حدّان اثنان.

قالَ: وسَئِلَ ابن المبارك: بِمَ نعرفُ رَبّنا ؟

قال: بأنَّه عَلى العرشِ، بَائنٌ مِن خَلقِهِ.

قِيلَ: بِحَدٍّ ؟ قالَ: بِحَدٍّ.

حدّثناه الحَسَن بن الصَّباح البزار، عن علي بن الحَسَن بن شَقيق، عن ابن المبارك.

فمن ادَّعى أنّه ليسَ لله حَدٌّ فقد رَدَّ القرآن، وادّعى أَنَّهُ لَا شَيء؛ لأن اللهَ تعالى وَصفَ حَدَّ مَكانِهِ في مَواضع كثيرةٍ من كتابه، فقال:

﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه/ ٥]، ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك/ ١٦]، ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل/ ٥٠]، ﴿ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ ﴾ [آل عمران/ ٥٥] ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ [فاطر: ١٠]

فهذا كُلّه ومَا أشبهه شواهد ودلائل على الحدِّ.

ومَن لم يعترف به فقد كَفرَ بتنزيل الله تعالى، وجَحَدَ آيات الله تعالى.

وقال رسول الله ﷺ: «**إنّ اللهَ فوقَ عَرشِهِ، فوقَ سَماواتِهِ**»

وقالَ لِلأَمَة السَّوداء: «**أينَ الله؟**»

قالت: في السَّماءِ.

قالَ: «**أعتقها، فَإنّها مُؤمنة**» (١).

فقولُ رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إنَّها مُؤمنة**»؛ دَليلٌ على أنّها لو لم تُؤمن بأنَ اللهَ في السَّماءِ لم تكن مُؤمنة، وأنّه لا يجوز في الرّقبةِ المؤمنة إلّا مَن يحدّ الله أنّه في السَّماءِ، كما قال الله ورسوله.

- فحَدثنا أحمد بن منيع البغدادي الأصم، حدثنا أبو مُعاوية، عن شَبيب بن شيبة، عن الحَسَن، عن عمران بن الحصين رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبيه: «**يا حُصين، كم تعبد اليوم إلـهًا؟**»

قال: سبعةً: سِتةً في الأرض، وواحدًا في السَّماءِ!

قال: «**فأيهم تُعِدُّه لرغبتك ورهبتك؟**» قال: الذي في السَّماء (٢).

فلم يُنكر النبي صلى الله عليه وسلم على الكافرِ إذْ عرف أنّ إلـه العالمين في السَّماءِ، كما قاله النبي صلى الله عليه وسلم.

فحُصين الخزاعي في كُفرِهِ يومئذٍ كان أعلم بالله الجليل الأجل من المريسيّ وأصحابه مع ما ينتحلون من الإسلام، إذ ميّزَ بين الإله الخالق الذي في السَّماء، وبين الآلهة والأصنام المخلوقة التي في الأرض.

وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السَّماءِ،

---

(١) تقدم تخريجه في رسالة الدشتي رقم / (٧)

(٢) تقد تخريجه في رسالة الدشتي رقم / (٨)

وحدُّوه بذلك إلَّا المريسيّ الضَّال وأصحابه، حتَّى الصِّبيان الذين لم يبلغوا الحِنثَ قد عرفوه بذلك، إذا حَزَبَ الصَّبيّ شيءٌ يرفع يديه إلى رَبّه تعالى يدعوه في السَّماء دون ما سواها، فكُلُّ أحدٍ بالله تعالى وبمكانه أعلم من الجهمية.

قال: ثُمّ انتدب المعارض لتلك الصِّفات التي ألّفها وعددها في كتابه من: الوجهِ، والسَّمعِ، والبصرِ، وغير ذلك يتأولها، ويحكم على الله تعالى وعلى رسولِهِ فيها حَرفًا بَعدَ حَرفٍ، وشَيئًا بعدَ شيءٍ، بحكمِ بِشر ابن غِياث المريسيّ، لا يَعتمدُ فيها على إمامٍ أقدمَ منه، ولا أرشدَ منه عنده، فاغتنمنا ذلك منهُ إذْ صرح باسمه؛ وسَلَّم فيها لِحُكمِه، لما أنّ الكلمة قد اجتمعت مِن عَامّة الفُقهاءِ في كُفرِهِ، وهتوك سِترِهِ، وافتضاحه في مِصرِه، وسَائر الأمصَارِ الذين سمعوا بذكره.

[قال: وأعجب من هذا كُلّه قياسك الله بقياس العرش، ومقداره ووزنه من صَغيرٍ أو كبرٍ، وزعمت كالصِّبيان العُميان إن كان الله أكبر من العرش، أو أصغر منه أو مثله، فإن كان اللهُ أصغر فقد صيّرتم العرش أعظم منه، وإن كان أكبر من العرش فقد ادعيتم فيه فضلاً عن العرش، وإن كان مثله فإنّه إذا ضمّ إلى العرش السَّموات والأرض كانت أكبر.

من خرافات تكلَّم بها، وتُرهات يلعب بها، وضلالات يضل بها، لو كان من يعمل عليه لله لقطع ثمرة لسانه، والخيبة لقومٍ هذا فقيههم،

والمنظور إليه مع هذا التمييز كلّه، وهذا النّظر، وكُلّ هذه الجهالات والضَّلالات.

فيُقال لهذا البقباق [١] النَّفاخ: إن الله أعظم من كُلّ شيءٍ، وأكبر من كُلِّ خلقٍ، ولم يحتمله العرش عظمًا ولا قوّة، ولا حملة العرشِ احتملوه بقوتهم، ولا استقلوا بعرشه بشدّة أسرهم، ولكنهم حملوه بقدرتِهِ، ومشيئته وإرادته وتأييده؛ لو لا ذلك ما أطاقوا حمله.

وقد بلغنا أنَّهم حين حملوا العرش وفوقه الجبَّار في عِزَّتِهِ وبَهائِهِ ضعفوا عن حمله واستكانوا وجثوا على رُكبِهِم حتَّى لُقِّنُوا: (لا حول ولا قوة إلَّا بالله)، فاستقلُّوا به بقدرة الله وإرادته، ولولا ذلك ما استقلَّ به العرش، ولا الحملة، ولا السَّموات والأرض وَلا مَن فِيهنَّ، ولو قد شَاء لاستقلّ على ظَهر بعوضة فاستقلّت به بقُدرتِهِ، ولُطف رُبوبيته، فكيف على عرشِ عظيم أكبر من السَّموات السَّبع والأرضين السَّبع ؟ ولو كان العرش في السَّموات والأرضين ما وسعته؛ ولكنه فوقَ السَّماء السَّابعة. اهـ

[قال ابن تيمية]: وإذا عرفت أصل هذا الكلام فجميع السَّلف والأئمة الذين بلغهم ذلك أنكروا ما فيه من هذه المعاني السّلبيّة التي تنافي ما جاء به الكتاب والسُّنّة.

---

(١) البقباق: كثير الكلام [«العين» (٥/ ٣٠)]

ثُم من كان من السَّلف أخبر بحال الجهمية مثل الذين كانوا يباشرونهم من السَّلف والأئمة الذين بالعراقِ وخُراسان إذ ذاك؛ فإنَّهم كانوا أخبر بحقيقة أمرهم لمجاورتهم لهم، فإنَّهم قد يتكلمون بنقيض ما نفوه. وقد يتوقف بعضهم عن إطلاق اللفظ مثل لفظ: «الحدّ» فإن المشاهير بالإمامة في السُّنَّة أثبتوه، كما ذكره عثمان بن سعيد عنهم وسمّى ابن المبارك] (١).

وقال الخلال في «كتابه السُّنَّة»:

- أخبرنا أبو بكر المرُّوذِي، قال : سمعت أبا عبدالله قِيلَ لَهُ:

رَوى علي بن الحَسَن بن شقيق، عن ابن المبارك أنَّه قِيلَ لَهُ:

كيفَ نَعرفُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ ؟

قال: عَلى العرشِ بِحَدٍّ.

قال: قد بَلغني ذلكَ عنهُ، وَأعجبَهُ.

ثُمَّ قَالَ أبو عبدالله:

﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ [البقرة/ ٢١٠]

ثُمَّ قال: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر/ ٢٢]

---

(١) ما بين المعكوفتين ذكره ابن تيمية في (٣/ ٦٩٤-٦٩٧) بعد كلام الدارمي السابق وهو يتكلم عن مسألة الحد.

- أخبرنا الحَسَن بن صالح العطَّار، حدّثنا هارون بن يعقوب الهاشمي، سمعت أبي يعقوب بن العباس، قال: كُنّا عند أبي عبدالله،

قَالَ: فسألناه عن قول ابن المبارك:

قِيلَ لَهُ: كيفَ نعرفُ رَبّنا ؟

قَالَ: في السَّماء السَّابعة، على عرشه، بِحَدٍّ.

فَقَالَ أحمد: هكذا عَلى العرشِ استوى بِحَدٍّ.

فَقلنَا لَهُ: مَا مَعنى قول ابن المبارك بِحَدٍّ ؟

قَالَ: لا أعرفه؛ ولكن لهذا شَواهد من القرآن في خمسةِ مَواضع:

﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر/ ١٠]، ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك/ ١٦]،

﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج/ ٤]

وهو على العرشِ وعلمه مع كُلِّ شيء.

[قال ابن تيمية :

وقولهم: (ما معنى قول ابن المبارك ؟، وقوله: لا أعرفه).

قد يكون لا أعرف حقيقة مُرادِه؛ لكن للمعنى الظَّاهر من اللفظ شواهد، وهو النُّصوص التي تدلّ على أنَّ اللهَ تنتهي إليه الأمور، وأنّه في السَّماء، ونحو ذلك.

وقد يكون: لا أدري من أين قالَ ذلك؛ لكن له شواهد.] [(١)]

- قال الخلَّال: وأخبرنا محمد بن علي الورّاق، حدثنا أبو بكر الأثرم، حدثنا محمد بن إبراهيم القيسي، قال: قلت لأحمد بن حنبل: يُحكى عن ابن المبارك قيل له: كيف نعرف رَبّنا ؟

قال: في السَّماء السَّابعة، على عَرشِهِ بِحَدٍّ.

فقالَ أحمد: هكذا هو عندنا.

- قال الخلَّال: أخبرنا حرب بن إسماعيل، قال: قلت لإسحاق - يعني ابن راهويه-: على العرشِ بِحَدٍّ ؟

قال: نعم بِحَدٍّ.

وذَكَرَ عن ابن المبارك، قال: هو على عرشه بائن مِن خلقه بحدّ.

وقد ذَكرَ أيضًا حرب بن إسماعيل في آخر كتابه في «المسائل» كُلّها:

هذا مذهب أئمة العلم، وأصحاب الأثر، وأهل السُّنّة المعروفين بها، المقتدى بهم فيها، وأدركت من علماء: أهل العراق، والشَّام، والحجاز، وغيرهم عليها، فمن خَالفَ شَيئًا من هذه المذاهب، أو طعنَ فيها، أو عابَ قائلها: فهو مُبتدعٌ، خارج عن الجماعة، زَائلٌ عن منهج السُّنّة، وسَبيل الحقِّ، وهو مذهب: أحمد، وإسحاق بن إبراهيم

---

(١) ما بين المعكوفتين هو قول ابن تيمية في (٣/ ٧٠٤)

ابن مخلد، وعبدالله بن الزّبير الحميدي، وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن جَالسنا وأخذنا عنهم العلم، فكان من قولهم: إن الإيمان قول وعمل - إلى أن قال-: وخلقَ الله سَبع سَموات بعضها فوق بعضٍ، وقد تقدم حكاية قوله.. - إلى قوله -: لأن اللهَ تبارك وتعالى على العرشِ فوقَ السّماء السّابعة العُليا يعلم ذلك كلّه، وهو بائنٌ من خلقه، لا يخلو من علمه مكان، ولله عرش، وللعرش حملة يحملونه، وَلُه حَدٌّ، الله تعالى أعلم بحدّه؛ والله تعالى على عرشه عزَّ ذكره، وتعالى جده، ولا إله غيره.

ولكن هذا اللفظ يحتمل أن يعود فيه الحدّ إلى العرش، بل ذلك أظهر فيه.

- قال القاضي أبو يعلى في كتاب «إبطال التأويل»: رأيت بخطّ أبي إسحاق، حدثنا أبو بكر أحمد بن نصر الرَّفا، سمعت أبا بكر بن أبي داود، سمعت أبي يقول: جاء رجل إلى أحمد بن حنبل فقال: لله تعالى حدٌّ؟

فقال: نعم، لا يعلمه إلّا هو، قال الله تبارك وتعالى:

﴿ وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ ﴾ [الزُّمَر/ ٧٥] يقول: مُحْدِقين]

- وروى الخلال أيضًا في «كتاب السُّنّة»:

أخبرني يوسف بن موسى أن أبا عبد الله قيل له: ولا يشبه ربنا تبارك وتعالى شيئًا من خلقه، ولا يشبهه شيء من خلقه؟

قال: نعم، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى/ ١١].

- قال: أخبرني عُبيدالله بن حنبل، حدثني أبي حنبل بن إسحاق، قال: قال عمّي: نحن نؤمن بالله تعالى على العرش كيف شاء، وَكَما شَاء، بِلَا حَدٍّ، وَلا صِفةٍ يبلغها واصفٌ، أو يحدّه أحد، فصفات الله عزَّ وجلَّ له ومنه، وهو كما وَصَفَ نَفسَهُ، ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الأنعام/ ١٠٣] بِحَدٍّ وَلَا غَايَةٍ، ﴿ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾ [الأنعام/ ١٠٣]، و ﴿ هُوَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾ [الحشر/ ٢٢]، ﴿ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [المائدة/ ١٠٩] ولا يُدركه وَصفُ وَاصِفٍ، وهو كما وصف نفسَهُ، وليس من الله تعالى شيءٌ محدود، وَلَا يبلغ عِلمه وقدرته أَحدٌ، غلب الأشياء كُلّها بعلمه، وقدرته، وسُلطانه، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى/ ١١]

وكان الله تعالى قبل أن يكون شَيءٌ، واللهُ تعالى الأوّل، وهو الآخر، ولا يبلغ أَحدٌ حَدّ صِفاتِهِ، فَالتَّسليم لأمرِ الله، والرِّضا بِقضَائِهِ.

نَسأل الله التَّوفيق والسَّداد إنَّه عَلى كُلِّ شَيءٍ قَدير.

فهو في هذا الكلام أخبر أَنَّه بِلَا حَدَّ، وَلا صِفةٍ يبلغها وَاصف، أو يَحدّه أحد، فنفى أن تُحيط به صفة العباد، أو حدّهم، وكذلك قال: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾، بِحَدٍّ، وَلا غَاية، فبيَّن أن الأبصار لا تُدرك لَهُ حَدًّا، وَلا غَاية.

وقال أيضًا: ولا يدركه صفة واصف، وهو كما وصف نفسَهُ، وليس من الله تعالى شَيء محدود، كما قال بعد هذا: ولا يبلغ أحدٌ حَدَّ

صفاته، فنفى في هذا الكلام كُلّه أن يكون وصف العباد، أو حدّ العباد يبلغه أو يدركه، كما لا تدركه أبصارهم.

[وقال ابن تيمية:

وذلك أن لفظ (الحدّ) عند من تكلم به يُراد به شيئان:

١- يراد به حقيقة الشَّيء في نفسه،

٢- ويُراد به القول الدَّال عليه المميز له،

وبذلك يتفق الحدّ الوصفي، والحدّ القدري كلاهما يراد به الوجود العيني، والوجود الذهني.

فأخبر أبو عبدالله أنّه على العرشِ بلا حَدّ يَحُدّه أحد، أو صفة يبلغها واصفٌ، وأتبع ذلك بقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام/ ١٠٣]، بِحَدّ ولا غَاية.

وهذا التَّفسير الصَّحيح للإدراك به: أي لا تُحيط الأبصار بِحَدِّه ولا غَايته، ثم قال: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾، وهو عَالم الغيب والشَّهادة، ليتبين أَنَّه عالم بنفسه وَبِكُلِّ شيء].

- قال الخلال:

وأخبرني علي بن عيسى، أن حَنبلًا حدَّثهم، قال: سألت أبا عبدالله عن الأحاديث التي تُروَى: **«أن الله تعالى ينزل إلى سماء الدنيا»**، و**«أن الله تعالى يُرى»**، و**«أن الله تعالى يضع قدمه»**، وما أشبه هذه الأحاديث.

فقال أبو عبدالله: نؤمن بها، ونصدّق بها، ولا كيف، ولا معنى، ولا نَردّ منها شَيئًا، ونعلم أن ما جاءت به الرُّسل حَقٌّ، ونعلم أن ما ثبت عن الرَّسول حَقٌّ إذا كانت بأسَانيد صحيحة، ولا نردُّ على قولِهِ، ولا نصف الله تبارك وتعالى بأعظم مما وصف به نفسه بِلَا حَدٍّ وَلا غاية.

قال: وقال حنبل في موضع آخر: ليس كمثله شيء في ذاته كما وصف به نفسه.

فقد أجمل تبارك وتعالى بالصَّفة لنفسه، فحدّ لنفسِهِ صفة ليس يشبهه شيء، فيعبد الله تعالى بصفاته غير محدودة ولا معلومة إلَّا بما وصف نفسه، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى/ ١١].

وقال: حنبل في موضع آخر قال: فهو سَميعٌ، بصيرٌ، بلا حَدٍّ، وَلا تقديرٍ، ولا يبلغ الواصفون صفته، وصفاته مِنهُ وَلهُ، ولا نتعدّى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونَصِفه كما وصف نَفسه تعالى، ولا نَتعدَّى ذلك، ولا تبلغه صفة الواصفين، نؤمن بالقرآن كُلّه محكمه ومُتشابهه، ولا نَزيل عنه صفة من صفاتِهِ لشَناعةِ شَنعت، ومَا وصف به نفسه مِن: كَلام، ونُزول، وخلوة بعبده يوم القيامة، ووضعه كَنَفَه عَليه، هذا كُلّه يدلّ على أن اللهَ تعالى يُرى في الآخرة، والتَّحديد في هذا بدعة، والتَّسليم لله بأمرِهِ بغيرِ صِفةٍ، وَلا حَدٍّ، إلَّا ما وصفَ بِهِ نفسه، سَميعٌ بصيرٌ، لم يزل مُتكلمًا، حَيًّا، عَالـمًا، غَفورًا، عَالم الغيب والشَّهادة، علَّام الغيوب، فهذه صفاته وصف بها نفسه، لا تُدفَع ولا تُرَدُّ، وهو على العرشِ بِلا

حَدٍّ، كَما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، كيف شاء، المشيئة إليه عزَّ وجلَّ والاستطاعة لـه، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾، وهـو ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الأنعام/ ١٠٢]، وهو كما وصف نفسه، سميعٌ بصيرٌ، بـلا حـدٍّ ولا تقدير.

قـال إبـراهيم لأبيـه: ﴿لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم/ ٤٢]، فثبت أنَّ الله سميعٌ بـصيرٌ صـفاته منـه، لا نتعـدى القـرآن والحديث والخبر، «**يضحك الله**»، ولا يعلـم كيـف ذلـك إلَّا بتـصديق الرَّسول صلى الله عليه وسلم وتثبيت القرآن، لا يصفه الواصفون، ولا يَحدّه أحد، تعالى الله عما يقول الجهمية والمشبهة.

- وقال أبو عبدالله: قال لي إسحاق بن إبراهيم لما قـرأ الكتـاب بالمحنـة تقول: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى/ ١١] ؟

فقلت له: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾
قال: ما أردتَ بها ؟

قلت: القرآن صفة من صفات الله وصف بها نفسه، لا ننكر ذلـك ولا نردّه. قلت له: المشبّهة ما يقولون ؟

قال: مَن قال: بصرٌ كبصري، و يدٌ كيدي.

وقال حنبل في موضع آخـر: وقـدم كقـدمي، فقـد شـبَّه الله تعـالى بخلقه، وهذا يحدّه، وهذا كلام سوء، وهذا محدود، و الكلام في هذا لا أحبه.

قال عبدالله: جرّدوا القرآن [١]. وقال النبي ﷺ: «**يضع قدمه**» [٢].

نؤمن به، ولا نحَدّه ولا نَردُّه على رسول الله ﷺ، بل نؤمن به، قال الله تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر/ ٧]، فقد أمرنا الله عزَّ وجَلَّ بالأخذ بما جاء به، والنَّهي عما نهى، وأسماؤه وصفاته منه غير مخلوقة، ونعوذُ بالله مِن الزَّلل والارتياب والشَّك، إنّه على كُلِّ شَيءٍ قَدير.

- قال الخلال: وزادني أبو القاسم الجبلي، عن حنبل في هذا الكلام:

وقال تبارك وتعالى: (﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ [البقرة/ ٢٥٥] ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ﴾ [الحشر/ ٢٣]

هذه صفات الله عَزَّ وجَلَّ وأسماؤه تبارك وتعالى.

فهذا الكلام من الإمام أبي عبدالله أحمد رَحمه الله يُبيِّن أنَّه نفى أن العباد يحدُّون اللهَ تعالى، أو صِفاته بحَدٍّ، أو يُقدِّرون ذلك بقدرٍ، أو أن يبلغوا إلى أن يصفوا ذلك، وذلك لا يُنافي ما تقدَّم من إثبات أنَّه في نفسه

---

(١) عبدالله هو ابن مسعود رضي الله عنه، وهذا رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٠٢٥٢)، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٩٤٤).

(٢) يُشير إلى حديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**يُلقى في النار وتقول هل من مزيد حتى يضع قدمه فتقول: قط قط**».

[رواه البخاري في «صحيحه» (٤٨٤٨)، (٧٣٨٤)].

له حَدٌّ يعلمه هو لا يعلمه غيره، أو أنَّه هو يصف نفسه.

وهكذا كلام سَائرَ أئمة السَّلف يُثبتون الحقائق وينفون علم العبادِ بكُنهِها كما ذكر من كلامهم في غير هذا الموضع ما يبين ذلك.

وأصحاب الإمام أحمد :

١- منهم من ظَنَّ أن هذين الكلامين يتناقضان، فحكى عنه في إثبات الحدّ لله تعالى روايتين، وهذه طريقة «الرِّوايتين والوجهين».

٢- ومنهم من نفى الحدّ عن ذاته تعالى ونفى علم العباد به، كما ظنّه مُوجِبَ ما نقله حنبل، وتأول ما نقله المرُّوذي، والأثرم، وأبو داود، وغيرهم من إثبات الحدّ له على أن المراد إثبات حدّ للعرش.

٣- ومنهم من قرَّر الأمر كما يدلّ عليه الكلامان، أو تأوّل نفي الحدّ بمعنى آخر.

والنّفي هو طريقة القاضي أبي يعلى أولًا في «المعتمد» وغيره، فإنّه كان ينفي الحدّ والجهة، وهو قوله الأول.

[ثم أطال ابن تيمية رحمه الله في نقل كلام القاضي في تقرير هذه المسألة (٣/ ٣-٢١)]

ثم قال شيخ الإسلام :

قال القاضي: وإذا ثبت استواؤه، وأنّه في جهةٍ، وأن ذلك من صفات الذَّات، فهل يجوز إطلاق الحدِّ عليه ؟

قد أطلقَ أحمد القول بذلك في رواية المرُّوذِي، وقد ذُكر له قول ابن المبارك: نعرف الله على العرش بحدّ. فقال أحمد: بلغني ذلك، وأعجبه.

وقال الأثرم: قلت لأحمد: يُحكى عن ابن المبارك: نعرفُ رَبّنا في السَّماء السَّابعة على عَرشِهِ بِحَدٍّ؟ فقال أحمد: هكذا هو عندنا.

قال: ورَأيت بخطٍّ أبي إسحاق، حدّثنا أبو بكر أحمد بن نصر الرَّفّا، قال: سمعت أبا بكر بن أبي داود، قال: سمعت أبي يقول: جَاءَ رَجُلٌ إلى أحمد بن حنبل فقال: لله تبارك وتعالى حدّ؟

قال: نعم، لا يعلمه إلا هو، قال الله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزُّمَر/ ٧٥] يقول: مُحدقين)

قال: فقد أطلقَ أحمد القولَ بإثباتِ الحدِّ لله تعالى،

وقد نفاهُ في رواية حنبل، فقال: نحن نؤمن بأن اللهَ تعالى على العرشِ كيفَ شَاءَ، وَكَما شَاءَ بِلا حَدٍّ، ولا صِفةٍ يبلغها واصف أو يَحُدّهُ أحد.

فقد نَفَى الحدَّ عنه على الصِّفة المذكورة، وهو الحدّ الذي يعلمه خلقه، والموضع الذي أطلقه محمول على معنيين:

(أحدهما): على مَعنى أنَّه تعالى في جِهةٍ مخصوصة، وليس هو ذَاهبًا في الجهات السِّتة؛ بل هو خَارج العَالم مُتميز عن خلقهِ مُنفصل عنهم غير داخل في كُلّ الجهات، وهذا معنى قول أحمد: حَدّ لَا يعلمه إلَّا هو.

(والثاني): أَنَّه على صفة يَبين بها عن غيره ويتميّز، ولهذا يُسمى البواب حدّادًا؛ لأَنَّه يمنع غيره من الدُّخول، فهو تعالى فردٌ واحد ممتنع عن الاشتراك له في أخصّ صفاته.

قال: وقد منعنا من إطلاق القولِ بالحدِّ في غيرِ موضع من كتابنا، ويجب أن يجوز على الوجه الذي ذكرنا.

ثم قال: ويجب أن يُحمل اختلاف كلام أحمد في إثباتِ الحَدِّ على اختلاف حَالتين:

١- فالموضع الذي قالَ: إنَّه على العرشِ بَحَدّ، معناه: أن ما حَاذى العرش مِن ذاتِهِ هو حَدٌّ لَهُ، وجهةٌ له.

٢- والموضع الذي قال: (هو على العرشِ بغيرِ حَدٍّ)، معناه:

ما عدا الجهة المحَاذية للعرشِ، وهي الفَوق، والخَلف، والأمام، واليمنة، واليسرة.

وكان الفرق بين جهة التَّحت المحاذية للعرشِ وبين غيرها ما ذكرنا أن جهة التّحت تُحاذي العرش بما قد ثبت من الدليل، والعرش محدود، فجازَ أن يُوصف ما حاذاهُ من الذَّات أنّه حَدٌّ وجهة، وليس كذلك فيما عداه؛ لأَنَّه لا يُحاذي ما هو محدود، بل هو مارٌّ في اليمنة واليسرة، والفوق والأمام، والخلف إلى غير غاية؛ فلذلك لم يوصف واحد من ذلك بالحدِّ والجهة.

وجهة العرش تُحاذِي ما قابله من جهة الذَّات، ولم تحاذ جميع الذَّات لأنه لا نهاية لها.

قلت: هذا الذي جمع به بين كلامي أحمد، وأثبت الحدَّ والجهة من ناحية العرشِ والتّحتِ دون الجهات الخمس يُخالف ما فَسَّرَ به كلام أحمد أولاً من التفسير المطابق لصريح ألفاظه [١]، حيث قال:

فقد نفى الحدَّ عنه على الصِّفة المذكورة وهو الذي يعلمه خلقه،

والموضع الذي أطلقه محمول على معنيين:

أحدهما: يقال على جهة مَخصوصة، وليس هو ذاهبًا في الجهات بل هو خارج العالم، مُتميز عن خلقه مُنفصل عنهم غير داخل في كُلّ الجهات، وهذا معنى قول أحمد: (حدّ لا يعلمه إلّا هو).

والثَّاني: أنَّه على صفةٍ يُبين بها عن غيرِهِ ويتميّز، فهو تعالى فرد واحد، مُمتنع عن الاشتراك له في أخصِّ صِفاتِهِ.

---

(١) ونقل شيخ الإسلام هذا الكلام أيضًا في (٣/ ٧٣٦) وعلّق عليه بقوله:
قلت: هذا الذي ذكره في تفسير كلام أحمد ليس بصواب، بل كلام أحمد كما قال أولاً: حيث نفاه نفي تحديد الحادّ له وعلمه بحده، وحيث أثبته أثبته في نفسه. ولفظ الحدّ يقال على حقيقة المحدود، صفة، أو قدرًا، أو مجموعهما. ويقال على العلم والقول الدّال على المحدود.
وأما ما ذكره القاضي في إثبات الحدّ من ناحية العرش فقط فهذا قد اختلف فيه كلامه، وهو قول طائفة من أهل السُّنّة، والجمهور على خلافه وهو الصَّواب.

قال: وقد منعني من إطلاقِ القولِ بالحدِّ في غيرِ موضع في كتابنا، ويجب أن يجوز على الوجه الذي ذكرناه.

فهذا القول الوسط من أقوال القاضي الثَّلاثة هو المطابق لكلام أحمد وغيره من الأئمة.

وقد قال: إنَّه تعالى في جهة مخصوصة، وليس هو ذاهبًا في الجهات، بل هو خارج العالم متميز عن خلقه، مُنفصل عنهم غير داخل في كُلِّ الجهات، وهذا معنى قول أحمد: (حدّ لا يعلمه إلَّا هو).

ولو كان مُراد أحمد رحمه الله الحدّ من جهة العرش فقط لكان ذلك معلومًا لعباده، فأنَّهم قد عرفوا أن حدَّه من هذه الجهة هو العرش، فَعُلِمَ أن الحدَّ الذي لا يعلمونه مُطلق لا يختصُّ بجهةِ العرشِ.

- وروى شيخ الإسلام [الهروي الأنصاري] (٤٨١هـ) في «ذم الكلام»:

ما ذكره حرب بن إسماعيل الكرماني في «مسائله»، قال: قلت لإسحاق بن إبراهيم - وهو الإمام المشهور المعروف بابن راهويه -: ما تقول في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَـٰثَةٍ﴾ الآية [المجادلة/ ٧] ؟

قال: حيثُ ما كنت هو أقرب إليك من حبلِ الوريد، وهو بائن من خلقِهِ.

قلت لإسحاق: على العرشِ بحدٍّ ؟

قال: نعم بِحَدٍّ، وذكره عن ابن المبارك.

قال: هو على عرشِهِ بائنٌ من خَلقِهِ بِحَدٍّ.

- وقال حرب أيضًا: قال إسحاق بن إبراهيم:

لا يجوز الخوض في أَمرِ الله تعالى كما يجوز الخوض في فعل المخلوقين، لقول الله تعالى﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴾ [الأنبياء/ ٢٣]

ولا يجوز لأحدٍ أن يتوهم على الله بصفاتِهِ وأفعالِهِ بفهم ما يجوز التَّفكر والنَّظر في أمر المخلوقين، وذلك أنَّه يمكن أن يكون الله عَزَّ وجَلَّ مَوصوفًا بالنُّزول كُلّ ليلةٍ إذا مضى ثُلثاها إلى سَماءِ الدنيا كما يشاء، ولا يسأل كيف نُزوله؛ لأن الخالق يصنع مَا شَاء كما شَاء.

- وروى شيخ الإسلام عن محمد بن إسحاق الثقفي:

سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال: دخلت يومًا على عبد الله ابن طاهر وعنده منصور بن طلحة، فقال لي منصور: يا أبا يعقوب، تقول: إن اللهَ ينزلُ إلى سَماء الدنيا كُلَّ ليلة ؟

قلت: ونؤمن به، إذا أنت لا تؤمن أن لك رَبًّا في السَّماء فلا تحتاج أن تسألني عن هذا ؟!

فقال ابن طاهر: ألم أنهك عن هذا الشَّيخ.

- وروى عن محمد بن حاتم، سمعت إسحاق بن راهويه يقول: قال لي عبدالله بن طاهر: يا أبا يعقوب، هذه الأحاديث التي ترونها في النُّزول ما هي؟

قال: أيّها الأمير، هذه الأحاديث جاءت مجيء الأحكام، الحلال، والحرام، ونقلها العُلماء، ولا يجوز أن تُردّ، هي كما جاءت بلا كيف.

فقال عبدالله بن طاهر: صدقتَ، ما كنت أعرف وجوهها حتى الآن.

وفي رواية قال: رواها مَن رَوَى الطَّهارة، والغُسل، والصَّلاة، والأحكام - وذكر أشياء، فإن يكونوا في هذه عدولاً؛ وإلَّا فقد ارتفعت الأحكام وبطل الشَّرع.

فقال: شَفاك الله كما شفيتني -أو كما قال-.

- وروى أيضًا شيخ الإسلام [الهروي] ما ذكره أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم في «الردِّ على الجهمية»:

حدّثنا علي بن الحَسَن السُّلمي، سمعت أبي يقول: حَبَسَ هشام بن عُبيد الله - وهو الرّازي - صَاحب محمد بن الحَسَن الشَّيباني رَجُلاً في التَّجهم، فتاب، فجيء به إلى هِشام ليمتحنه، فقال: الحمدُ لله على التَّوبة، أتشهد أن اللهَ تعالى على عرشِهِ بائنٌ مِن خَلقِهِ ؟

فقال: أشهدُ أن الله على عرشِهِ، ولا أدري ما بائنٌ مِن خلقِهِ ؟

فقال: رُدُّوه إلى الحبسِ فإنَه لم يتب.

- قال شيخ الإسلام [الهروي]: لشرح مسألة البينونة في كتاب «الفاروق»، باب أغنى عن تكريره ها هنا.

قال شيخ الإسلام [الهروي]:

وسألتُ يحيى بن عَمّار عن أبي حاتم بن حبان البُستي،

قلتُ: رأيتَه؟!

قال: كيف لم أره، ونحن أخرجناه من سجستان ؟!

كان له عِلمٌ كثير، ولم يكن له كبير دين:

قدم علينا فأنكر الحدّ لله، فأخرجناه من سجستان [1].

[هذا مع أن هؤلاء الذين يذكر شيخ الإسلام أقوالهم من أئمة الحديث، والفقه، والتَّصوف، وغيرهم، وقد ذكر عنهم ذمّ الكُلَّابية، والكُرَّامية، والأشعرية، ونحوهم على ما أحدثوه مما يخالف طريقة أهل السُّنّة والحديث] [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٦٩٩).

قال ابن تيمية رحمه الله (٣٦/٣) بعد أن ذكر كلام الدارمي والخلال والقاضي والهروي، قال في رده على من أنكر الحد:

قلت: وقد أنكره طائفةٌ من أهل الفقهِ والحديثِ ممن يَسلك في الإثبات مَسلك: ابن كُلَّاب، والقلانسي، وأبي الحَسَن، ونحوهم في هذه المعاني ولا يَكاد يتجاوز ما أثبته أمثال هؤلاء، مع ما له مِن معرفة

(١) [ذكر هذا كله ابن تيمية، وهو في كتاب «ذم الكلام» : ١٢٠٨ و١٢٠٩/ و١١٩٢/ و١١٩٣/ و١١٩٠و١١٩١/ و١٢١٠/ و١٢٩٢]

بالفقه والحديث كأبي حاتم [البستي] هذا، وأبي سُليمان الخطابي وغيرهما، ولهذا يوجد للخطابي وأمثاله من الكلام ما يُظَنُّ أَنَّه مُتناقض، حيث يتأوّل تارةً، ويتركه أُخرى، وليس بمتناقض؛

فإن أصله أن يثبت الصِّفات التي في القرآن والأخبار الموافقة له، أو ما في الأخبار المتواترة دون ما في الأخبار المحضة، أو دون ما في غير المتواترة. وهذه طريقة ابن عقيل ونحوه.

وهي إحدى طريقي أئمة الأشعرية كالقاضي أبي بكر بن الباقلاني، وهم مع هذا يثبتونها صفات معنوية.

قال الخطابي في «الرِّسالة الناصحة» له: (ومما يجب أن يُعلمَ في هذا الباب ويحكَم القول فيه:

أَنَّه لا يجوز أن يُعتمد في الصِّفاتِ إلَّا الأحاديث المشهورة، التي قد ثبتت صحة أَسَانيدها وعدالة ناقليها، فإن قَومًا من أهلِ الحديثِ قد تعلّقوا منها بألفاظٍ لا تصح مِن طريقِ السَّند، وإنّما هي من رِواية المفاريد والشَّواذ، فجعلوها أصلاً في الصِّفات، وأدخلوها في جملتها: كحديث الشَّفاعة، وما رُوي فيه من قوله:

«**فأعودُ إلى رَبي فأجده بمكانه، - أو في مكانه-**»[1]، فزعموا على

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه (٧٥١٧) ولا مطعن فيه عند أهل السُّنّة.

هذا المعنى أنَ لله تعالى مكانًا [١] تعالى الله عن ذلك، وإنّما هذه لفظة تفرَّد بها من هذه القصة شَريك بن عبدالله بن أبي نمر، وخَالفه أصحابه فيها ولم يتابعوه عليها، وسَبيل مثل هذه الزِّيادة أن تُردَّ ولا تُقبل لاستحالتها، ولأن مخالفة أصحاب الرَّاوي له في روايته كخلاف البيّنة، وإذا تعارضت البينتان سقطتا معًا.

وقد تحتمل هذه اللفظة لو كانت صحيحة أن يكون معناها: أن يجد رَبّه عَزَّ وجَلَّ بِمكانِهِ الأوّل من الإجابة في الشَّفاعة والإسعاف بالمسألة، إذ كان مرويًّا فِي الخبرِ أنّه يعود مِرارًا فيسأل رَبَّهُ تعالى في المذنبين من أُمّته كُلّ ذلكَ يشفعه فيهم، ويشفعه بمسألته لهم [٢].

[قلت: هذا في حديث المعراج من حديث رواية شَريك؛ ولكن غلطَ الخطابي في ذلك فاشتبه عليه حديث المعراج بحديث الشّفاعة؛ ولكن في حديث الشفاعة: «**فأستأذن على رَبي في دارِهِ فيؤذن لي عليه، فإذا رأيته وقعت سَاجدًا**»، ذكر ذلك ثلاث مرات، وهذا في الصَّحيح من رواية قتادة عن أنس، وأما تلك اللفظة فهي في حديث المعراج من رواية شريك، وليس هذا موضع الكلام في ذلك] [٣]

---

(١) تقدم في المقدمة إثبات السَّلف الصَّالح للمكان لله تعالى.

(٢) كل هذا الكلام ليفر من إثبات المكان لله تعالى ولا يخفى بطلانه، وأن اللفظ على ظاهره كما سبق من إثبات السلف له.

(٣) ما بين [ ] من كلام ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٧٢٧)]

قال [الخطابي]: و مِن هذا الباب أن قومًا منهم زعموا أنَّ لله حَدًّا، وكان أعلى ما احتجُّوا بِهِ في ذلك حِكاية عن ابن المبارك.

قال علي بن الحَسَن بن شقيق: قلت لابن المبارك: نعرفُ رَبّنا بِحَدّ، أو نثبته بحدٍّ ؟ فقال: نعم بِحِدٍّ.

فجعلوه أصلاً في هذا البابِ، وزادوا الحدَّ في صفاته تعالى الله عن ذلك.

سَبيل هؤلاء القوم - عافانا الله وإيَّاهم - أن يعلموا أنَّ صِفاتِ الله تعالى لا تؤخذ إلَّا من كتابٍ، أو من قول رسول الله ﷺ دون قولِ أحدٍ من النَّاسِ كَائنًا مَن كان، عَلت درجته، أو نزلت، تقدَّم زمانه أو تأخَّر، لأنَّها لا تُدرك من طريقِ القياس والاجتهاد، فيكون فيها لقائلٍ مقال، ولنَّاظرٍ مَجال، على أن هذه الحكاية قد رويت لنا أنّه قيل له: أتعرف ربنا بجدٍّ ؟ قال: نعم نعرف ربنا بجدٍّ، (بالجيم) لا بالحاء[1].

وزعم بعضهم أنَّه جائز أن يقال: إن لَهُ تعالى حَدًّا لا كَالحدودِ، كما

(١) اتفقت جميع مصادر كتب السُّنّة على إخراج هذا الأثر بلفظ: (الحدّ)، بالحاء دون الجيم.

وهذه الرّواية التي زعم الخطابي مما يبين لك أن الزيغ يحمل صاحبه على الزّيف !

وحجته داحضة، وكلامه فيه تجهيل وتضليل للسَّلف، وأنّه أصحّ اعتقادًا وفهمًا منهم، وهذا جارٍ على أصل الأشاعرة: (الخلف أعلم وأحكم) ! فتنبه.

نقول: يدٌ لا كالأيدي.

فيقال له: إنّما أحوجنا إلى أن نقولَ: (يدٌ لا كَالأيدي)؛ لأن اليدَ قد جاءَ ذِكرُها في القرآنِ وفي السُّنّة، فلزم قبولها، ولم يجز ردها.

فأين ذكر الحدِّ في الكتاب والسُّنّة حتَّى نقول: (حدٌّ لا كالحدود)، كما نقول: (يدٌ لا كالأيدي ؟!) أرأيت إن قال جَاهلٌ: رَأسٌ لا كالرُّؤوسِ، قياسًا على قولنَا: يدٌ لا كالأيدي، هل تكون الحُجَّة عليه إلَّا نظير ما ذكرناه في الحدِّ من أنّه لما جاء ذكر اليدِ وجب القول به ولما لم يجيء ذكر الرَّأسِ لم يجز القول به ؟!

قلت: أهل الإثبات المنازعون للخطَّابي وذويه يجيبون عن هذا بوجوه:

١ - أحدها: أن هذا الكلام الذي ذكره إنّما يتوجَّه لو قالوا: إنَّ لَهُ صفة هي (الحدّ) كما توهمه هذا الرَّادّ عليهم !

وهذا لم يقله أحدٌ، ولا يقوله عَاقلٌ؛ فإن هذا الكلام لا حقيقة له؛ إذ ليس في الصِّفات التي يُوصف بها شَيء من الموصوفات - كما يوصف باليد والعلم - صِفة مُعينة يُقال لها: (الحدّ)، وإنَّما الحدُّ ما يتميَّز به الشَّيء عن غيرِهِ من صفتِهِ وقدرِهِ، كما هو المعروف من لفظِ الحدِّ في الموجودات، فيقال: حدُّ الإنسان، وحدُّ كذا. وهي الصِّفات المميزة له، ويُقال: حدُّ الدّار، والبُستان. وهي جهاته وجوانبه المُميزة له.

ولفظ (الحدِّ) في هذا أشهر في اللغة والعُرف العام ونحو ذلك.

ولما كان الجهمية يقولون ما مضمونه: إنَّ الخالقَ لا يتميَّز عن الخلقِ، فيجحدون صفاته التي تميّز بها، ويجحدون قدره، حتَّى يقول المعتزلة: إذا عرفوا أنَّه: حيٌّ، عالمٌ، قديرٌ، قد عرفنا حقيقته وماهيته.

ويقولون: إنّه لا يُباين غيره، بل إمّا أن يصفوه بصفة المعدوم فيقولون: لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا كذا، ولا كذا. أو يجعلوه حَالاً في المخلوقات، أو وجود المخلوقات.

فبيّن ابن المبارك أن الرَّبّ سُبحانه وتعالى على عرشِهِ مُباينٌ لخلقِهِ، مُنفصلٌ عنه، وذكر الحدَّ؛ لأن الجهمية كانوا يقولون: (ليس لَهُ حَدٌّ)، وما لا حَدَّ له لا يُباين المخلوقات، ولا يكون فوق العالم؛ لأن ذلك مُستلزمٌ للحَدِّ).

فَلمّا سَألوا أمير المؤمنين في كُلِّ شيءٍ عبد الله بن المبارك: بماذا نعرفه؟

قال: بأنّه فوقَ سَمواته على عرشِهِ، بَائنٌ من خلقِهِ.

فذكروا له لازمَ ذلك الذي تنفيه الجهمية، وبنفيهم له ينفون ملزومه الذي هو موجود فوق العرش ومُباينته للمخلوقات، فقالوا له: بحدٍّ؟

قال: بحدٍّ.

وهذا يفهمه كلّ مَن عرف ما بين قول المؤمنين أهل السُّنَّة والجماعة، وبين الجهمية الملاحدة مِن الفَرق.

٢- الوجه الثاني: قوله: (سَبيل هؤلاء أن يعلموا أن صفات الله تعالى لا تُؤخذ إلَّا مِن كتاب الله، أو مِن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، دون قول أحدٍ من النَّاس).

فيقولون له: لو وَفَّيتَ أنت ومَن اتبعته باتباع هذه السَّبيل لم تُحوجنا نحن وأئمتنا إلى نفي بدعكم، بل تركتم موجب الكتاب والسُّنَّة في النَّفي والإثبات.

أمّا في النَّفي: فنفيتم عن الله تعالى أشياء لم ينطق بها كتاب، ولا سُنَّة، ولا إمام من أئمة المسلمين؛ بل والعقل لا يقضي بذلك عند التَّحقيق، وقلتم: إن العقل نفاها.

فخالفتم الشَّريعة بالبدعة والمناقضة المعنوية،

وخالفتم العقول الصَّريحة، وقلتم: ليس هو بجسمٍ، ولا جوهر، ولا مُتحيّز، ولا في جهة، ولا يُشار إليه بحسٍّ، ولا يتميّز مِنهُ شَيء من شيء، وعبّرتم عن ذلك بأنَّه تعالى ليس بمُنقسم، ولا مُركَّبٍ، وأنّه لا حدَّ له، ولا غَاية، تريدون بذلك أنَّه يمتنع عليه أن يكون لَهُ حَدٌّ وقدر؛ أو يكون له قدر لا يتناهى، وأمثال ذلك !

ومعلومٌ أن الوصف بالنَّفي كالوصف بالإثبات

فكيف سَاغ لكم هذا النَّفي بلا كتابٍ ولا سُنّة، مع اتفاقِ السَّلف على ذَمّ من ابتدع ذلك، وتسميتهم إيّاهم جهمية، وذمهم لأهل هذا

الكلام ؟!

وأما في الإثبات:

فإن اللهَ تعالى وصف نفسَهُ بصفاتٍ، ووصفه رسوله ﷺ بصفاتٍ، فكنتم أنتم الذين تزعمون أنكم مِن أهل السُّنّة والحديث - دَع الجهمية والمعتزلة - تارة تنفونها وتحرِّفون نصوصها، أو تجعلونها لا تُعلَم إلّا أماني، وهذا مما عابَ اللهُ تعالى به أهل الكتاب قبلنا.

وتارةً تُقِرُّونها إقرارًا تنفون معه ما أثبتته النُّصوص من أن تكون النُّصوص نفته، وتاركين من المعاني التي دَلّت عليه ما لا ريب في دلالتها عليه، مع ما في جمعهم بين الأمور المتناقضة من مخالفة صريح المعقول.

فأنت وأئمتك في هذا الذي تقولون إنكم تثبتونه:

إما أن تثبتوا ما تنفونه فَتجمعوا بين النَّفي والإثبات !

وإما أن تثبتوا ما لا حقيقة له في الخارجِ ولا في النَّفسِ !

وهذا الكلام تقوله النُّفاة المثبتة لهؤلاء كمثلِ: الأشعري، والخطابي، والقاضي أبي يعلى، وغيرهم من الطَّوائف.

ويُقال هؤلاء المُثبتة: كيف سَوَّغتم لأنفسكم هذه الزِّيادات في النَّفي وهذا التَقصير في الإثبات على ما أوجبه الكتاب والسُّنّة

وأنكرتم على أئمّة الدِّين رَدَّهم لبدعة ابتدعها الجهمية مضمونها

إنكار وجود الرَّبّ تعالى وثبوت حقيقته، وعبروا عن ذلك بعبارة، فأثبتوا تلك العبارة ليبينوا ثبوت المعنى الذي نفاه أولئك

وأين في الكتاب والسُّنّة أنَّه يحرم رَدَّ الباطل بعبارة مُطابقة له ؟

فإن هذا اللفظ لم نثبت به صفة زَائدة على ما في الكتاب والسُّنّة، بل بينّا به ما عَطّله المبطلون من وجود الرَّبّ تعالى، ومُباينته لخلقه، وثبوت حقيقته.

ويقولون لهم: قد دَلَّ الكتاب والسُّنّة على معنى ذلكَ كما تقدّم احتجاج الإمام أحمد لذلك بما في القرآن مما يدلّ على أن اللهَ تعالى لَهُ حَدٌّ يتميّز به عن المخلوقات، وأن بينه وبين الخلق انفصالاً ومُباينة، بحيث يصح معه أن يعرج الأمر إليه، ويصعد إليه، ويصح أن يجئ هو ويأتي كما سنقرر هذا في موضعه، فإن القرآن يدلُّ على المعنى تارة بالمطابقة، وتارة بالتَّضمن، وتارة بالالتزام.

وهذا المعنى يدلُّ عليه القرآن تضمنًا أو التزامًا.

ولم يقل أحد من أئمة السُّنّة إن السُّنّي هو الذي لا يتكلّم إلّا بالألفاظ الواردة التي لا يفهم معناها بل من فهم معاني النُّصوص فهو أحقّ بالسُّنّة ممن لم يفهمها ومن دفع ما يقوله المبطلون مما يعارض تلك المعاني وبين أن معاني النُّصوص تستلزم نفي تلك الأمور المعارضة لها فهو أحق بالسُّنّة من غيره. اهـ

وانظر كذلك كلامه في (٢/ ١٥٧-١٦٩)

ومن كلام ابن تيمية في هذا المسألة في ثنايا كتبه:

- قال في [«بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٢٧)]:

إن كثيرًا من أئمة السُّنّة والحديث أو أكثرهم يقولون:

(إنّه فوق سماواته على عرشه، بائن من خلقه بِحَدٍّ).

ومنهم من لم يطلق لفظ: (الحدّ)، وبعضهم أنكر الحدَّ.

وقال: [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٥٩١)]: وقد ثبت عن أئمة السَّلف أنّهم قالوا: (لله حد)، وأن ذلك لا يعلمه غيره، وأنَّه مُباين لخلقه، وفي ذلك لأهل الحديث والسُّنّة مُصنّفات، وهذا هو معنى التحيز عند من تكلّم به من الأولين، فإن هؤلاء كثيرًا ما يكون النِّزاع بينهم لَفظيًّا؛ لكن أهل السُّنَّة والحديث فيهم رعاية لألفاظ النُّصوص وألفاظ السَّلف، وكثير من مبتغي ذلك يؤمن بألفاظ لا يفهم معناها، وقد يؤمن بلفظ ويكذب بمعنى آخر ، غايته أن يكون فيه بعض معنى اللفظ الذي آمن به.

- وقال أيضًا رحمه الله في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٦٨٣):

ذكر الأئمة .. أن جهمًا وأتباعه هم أوّل من أحدثَ في الإسلام هذه الصّفات السَّلبية ، وإبطال نقيضها ، مثل قولهم : ليس فوق العالم ، ولا هو داخل العالم، ولا خارجه، وليس في مكان دون مكان، وليس بمتحيّز، ولا جوهر، ولا جسم، ولا نهاية، ولا حدّ، ونحو هذه العبارات، فإن هذه العبارات جميعها ، وما يشبهها ، لا تؤثر عن أحدٍ

من الصَّحابة والتَّابعين ، ولا من أئمّة الدّين المعروفين، ولا يـروى بهـا حديث عن النبي ﷺ، ولا توجد في شيء من كتب الله المنزلة من عنـده، بل هذه هي من أقوال الجهمية ومن الكلام الذي اتفق السَّلف على ذمّه لما أحدثه من أحدثه، فحيث ورد في كلام السَّلف ذمّ الجهمية كان أهـل هـذه العبـارات داخلـين في ذلـك، وحيـث ورد عـنهم ذمّ الكـلام والمتكلمين كان أهل هذه العبـارات داخلـين في ذلـك، فـإن ذلـك لمـا أحدثه المبتدعون كثر ذم أئمة الدين لهم، وكلامهـم في ذلـك كثـير قـد صُنّف فيه مُصنفات حتَّـى إن أعيـان هـذه العبـارات وأمثالهـا ذكرهـا السَّلف والأئمة فيما أنكروه على الجهمية وأهل الكلام المحدث. اهـ

- وقال أيضًا في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٧٨٤):

ذكر عُلماء الإسـلام والسُّنّة أن هـذا السَّلب أول مـن ابتدعـه في الإسلام هم الجهمية، وليس له أصل في دين المسلمين ولا غيرهم، بـل الموجود في كتاب الله وسُنّة رسوله وكلام سلف الأمة وأئمتها هو نفـي إدراك نهايته ونفي الإحاطة بـه كـما قـال تعـالى: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الأنعام/ ١٠٣]

وقال من قال من السَّلف لمن سأله عن هذه الأشياء: ألست تـرى السَّماء ؟ قال: بلى. قال: أفكلها ترى ؟

قال: لا. قال: فالله أكبر.

وكـذلك قولـه: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ [طـه/ ١١٠]، سـواء كـان

الضمير عائدا على الله، أو على ما بين أيديهم، فإن ذلك يدل على عدم إحاطة العلم بالله من طريق الأولى، وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: «**لا أُحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك**»، وغير ذلك، وكذلك من قال من سلف الأمة إن حدّه لا يعلمه أحد غيره. اهـ

وقال أيضًا (٣/ ٧٠٤):

وهذا المحفوظ عن السَّلف والأئمة من إثبات حدّ لله في نفسه، قد بينوا مع ذلك أن العباد لا يحدونه، ولا يدركونه، ولهذا لم يتناف كلامهم في ذلك كما يظنّه بعض النّاس؛ فإنّهم نفوا أن يَحد أحد الله كما ذكره حنبل عنه في «كتاب السُّنّة والمحنة».

وقوله: (بلا حَدٍّ، ولا صفة يبلغها واصف أو يَحدّه أحد) نفى به إحاطة عِلم الخلق به، وأن يَحدوه أو يصفوه على ما هو عليه إلَّا بما أخبر عن نفسه ليبين أن عقول الخلق لا تحيط بصفاته كما قال الشافعي في خطبة الرِّسالة: (الحمد الله الذي هو كما وصف به نفسه وفوق ما يصفه به خلقه)، ولهذا قال أحمد: (لا تدركه الأبصار بِحَدّ ولا غَاية)، فنفى أن يدرك له حَدّ أو غاية، وهذا أصحّ القولين في تفسير الإدراك وقد بُسط الكلام على شرح هذا الكلام في غير هذا الموضع.

وما في الكلام من نفي تحديد الخلق وتقديرهم لربّهم وبلوغهم صفته لا ينافي ما نصَّ عليه أحمد وغيره من الأئمة كما ذكره الخلَّال أيضًا قال:

(حدثنا أبو بكر المروزي قال: سمعت أبا عبد الله - لما قيل له:

روى علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك أنّه قيل له: كيف نعرف الله عَزَّ وجَلَّ؟

قال: على العرش بحدّ - قال: قد بلغني ذلك عنه وأعجبه...
ثم ذكر الآثار السَّابقة من كتاب السُّنّة للخلال، ثم قال:

فهذا مثاله مما نُقل عن الأئمة كما قد بسط في غير هذا الموضع وبينوا أن ما أثبتوه له من الحدّ لا يعلمه غيره، كما قال مالك وربيعة وغيرهما: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول)، فبَيّنَ أن كيفية استوائه مجهولة للعباد، فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر؛ ولكن نفوا علم الخلق به، وكذلك مثل هذا في كلام عبدالعزيز بن عبد الله بن الماجشون وغير واحد من السَّلف والأئمّة؛ ينفون علم الخلق بقدره وكيفيته.

وبنحو ذلك قال عبدالعزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون في كلامه المعروف وقد ذكره ابن بطة في «الإبانة»، وأبو عمر الطَّلمنكي في كتابه في «الأصول» ورواه أبو بكر الأثرم قال: حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة أنه قال:..

الفهرس

١- فهرس الآيات

﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر/ ١٠] أثر ٦و١٩و٢٤

﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس/ ٥٨] ص٧٣

﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص/ ٧٥] ص ٩٢

﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزمر/ ٧٥] أثر ١٢و ٢٤

﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت/ ١١] ص ٥٥

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى/ ١١] أثر ٢٤

﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف/ ١٣] ص ٥٦

﴿فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح/ ٢٩] ص ٥٦

﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم/ ١٣] ص٩٤

﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المجادلة/ ٧] أثر ٢١

﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [آية/ ١٦] أثر ١٩

﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ المعارج/ ٤] أثر ٦و١٩و٢٤

﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل/ ١٨] ص ١٦٦

﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر/ ٢٢] أثر١٦و١٧و١٩و٢٤

٢- فهرس الأحاديث

٣- فهارس الآثار

٤- فهرس الفوائد:

٥- عقائد العلماء وغيرهم

٦- فهرس الكتب التي روى المؤلف من طريقها

(مصادر المؤلف) **رقم الأثر**

٧- الفهارس العامة

الصفحة

صدر للمحقق

التنبيهات الجليّة على المخالفات العقدية
في كتابي:
«تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي»
و
«عون المعبود شرح سنن أبي داود»

جمع وتعليق

أبي عبدالله عادل بن عبدالله آل حمدان الغامدي

عفا الله عنه